ديسمبر

حريـــة.. ســـلام .. وعـــدالة

السنـة الثـانية

العدد «61»

الخميس
9 يوليو 2026م

https://decembernews.com

عقار يطلب من أديس أبابا تنظيم لقاء مصالحة مع الحلو

إصدار جواز سفر دبلوماسي لمتهم بارتكاب تجاوزات بمنظمة الدعوة الإسلامية بجنوب السودان

السلطات المصرية تطلق سراح بابكر فيصل.. ووالد بيرم يشهد لصالح أحمد الشفا في المحكمة

تقارير 05
الجيش والدولة.. هل تقاس مكانة الجيوش بالخضوع للدستور.. أم بالخروج من دائرة النقاش؟

قضايا 09
الشهادة الكاملة للناجي من بيوت الأشباح محمد القاضي شيماء تاج السر

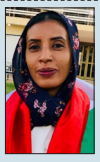

رأي 10
30 يونيو.. حين يصبح الوطن أكبر من الأزمات صفاء الزين

رأي 10
الجيش السوداني آخر حصون السلطة المركزية معتصم أبستراك

كتابات 11
هل يكرر تحالف نيالا أخطاء تحالف بورتسودان في توحيد السلاح؟ عبدالباقي مختار «بقة»

كتابات 12
نزع شرعية الحرب وإعادة تأسيس الدولة السودانية وليد عنبوور

وثائق 13
توثيق لانتهاكات جسيمة ضد المدنيين عقب معارك غرب دارفور
رصد: صلاح المليح

مصادر لـ(ديسمبر): تحركات عقار تتكامل مع تحركات تشكيل كتلة مدنية غير إسلامية مساندة للبرهان

أديس أبابا: (ديسمبر)

كشف مصدر دبلوماسي يعمل في مقر الاتحاد الأفريقي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، اشترط حجب اسمه لصحيفة (ديسمبر)، عن طلب تقدم به مالك عقار، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجبهة الثورية، للسلطات الإثيوبية بغرض تنظيم لقاء مصالحة يجمعه مع زعيم الحركة الشعبي لتحرير السودان والقائد العام للجيش الشعبي الفريق عبدالعزيز آدم الحلو. فيما اعتبر مصدر سياسي مطلع التحركات التي يقوم بها عقار تتكامل مع تحركات قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان والمملكة العربية السعودية الهادفة لخلق كتلة مدنية غير متهمة بالارتباط بالإسلاميين تدعم وجود البرهان في الحكم عبر سلطة انتقالية قد تطول.

ويشغل كل من عقار والحلو موقع نائبي رئيسي سلطتي قائدي الجيش والدعم السريع على التوالي، وتعد هذه أول دعوة حوار مباشر بين الطرفين منذ انقسام الحركة الشعبية لتحرير السودان/ شمال التي كان يترأسها عقار لجناحين أحدهما بقيادته والأمين العام للحركة حينها ياسر عرمان، والثاني بقيادة الحلو في يونيو 2017م، قبل أن تنقسم مجموعة الحركة الشعبية الموقعة على اتفاق سلام جوبا بين عقار وعرمان رسمياً في أغسطس 2022م جراء تباين الموقف السياسي من انقلاب 25 أكتوبر 2021م الذي قرر عقار الاستمرار في مؤسساته بينما قرر عرمان ومجموعته مقاومته. وميز الأول مسمى حركته بالاحتفاظ بصفة (الجبهة الثورية) فيما أضاف الثاني لمسمى حركته (التيار الثوري الديمقراطي).

وأبلغت مصادر سياسية مطلعة (ديسمبر)، مشترطة حجب أسمائها، بأن طلب عقار لقاء الحلو استند إلى ما جاء في رسالة بعثها لعدد من الجهات والقيادات السياسية مؤخراً ودعا فيها للحوار بين المجموعات السياسية المختلفة، حيث أشار إلى أن تلك الدعوة لا تنفصل تجاه الذين آمنوا برؤية السودان الجديد داخل الحركة الشعبية وخارجها بما في ذلك «الرفاق والرفيقات الذين اختلفوا معنا، أو ابتعدوا عن صفوف الحركة بسبب الانقسامات، أو أصابهم الإحباط واليأس من تعثر مشروعها السياسي والتنظيمي».

عقار يلتقي مدير المخابرات الخارجية اليوغندية السفير جوزيف أكووت والوفد المرفق له بالخرطوم يوم الجمعة الماضي 3 يوليو 2026م

وأضاف في تلك الرسالة قائلاً: «إن خلافات الماضي، مهما بلغت، لا ينبغي أن تحجب عنا وحدة القضايا التي جمعتنا: المواطنة، والسلام، والعدالة، والديمقراطية، وبناء دولة تسع الجميع. ومن هذا المنطلق، فإن الباب يجب أن يظل مفتوحاً لحوار صريح ومسؤول مع كل المؤمنين بهذه الرؤية، دون إقصاء أو تخوين أو مرارات، وبما يساعد على استعادة الثقة وبناء أوسع جبهة وطنية ممكنة لإنهاء الحرب وإعادة تأسيس الدولة».

عوائق الالتقاء

وطبقاً لذات المصادر الدبلوماسية التي كشفت للصحيفة الطلب المقدم للجانب الإثيوبي، فإن الأمر لا يزال في طور الطلب ولم يتلقَّ أي رد إثيوبي أو من جانب الحلو، لكنها بدت غير متفائلة بإمكانية نجاح هذا المسعى، نظراً للتباعد الكبير في المواقف السياسية والعسكرية بين حركتي عقار والحلو، خاصة عقب اندلاع المعارك الأخيرة في منطقة النيل الأزرق. فيما أشارت ذات المصادر السياسية المطلعة في معرض تعليقها لـ(ديسمبر) لبروز معضلة إضافية تتمثل في اشتراط مكونات تحالف تأسيس الداعم لسلطة قائد الدعم السريع المنخرطة فيه الحركة الشعبية بقيادة الحلو «مشاركة كل مكوناتها بشكل جماعي في أي مباحثات أو مشاورات ذات طابع سياسي».

مساعي تقويض فاشلة

في ذات السياق أشار ذات المصدر السياسي المطلع في حديث لـ(ديسمبر) إلى أن تحرك عقار الأخير الهادف لابتدار عملية حوار سياسي لا يعد مساراً متباينًا مع تحركات قائد الجيش الفريق أول عبدالفتاح البرهان وحلفائه الإقليميين الهادفة لإفشال الجهود الإقليمية والدولية ممثلة في (الرباعية) و(الخماسية) عقب تعثر دعوته للحوار، كما أن هذه التحركات تتوافق مع ذات المساعي التي تقوم بها المملكة العربية السعودية الهادفة لتجميع قوى مدنية ذات مصداقية لدعم قائد الجيش في سلطة انتقالية قد تطول لإبعاد أي شبهات تربطه بحزب المؤتمر الوطني المحلول والمجموعات المرتبطة به من خلال استمالة قيادات عسكرية من الدعم السريع والقوى السياسية المدنية.

واستبعد المصدر السياسي المطلع تحقيق أي من هذه التحركات السياسية أثراً أو فائدة سواء التي يبذلها البرهان أو عقار أو الرياض لكونها تخاطب مجموعات وقيادات بشكل جزئي وتهدف لتقسيم المشهد لصالح البرهان وتوجهاته، وهو ما يمثل انحيازاً لصالح أحد أطراف الحرب ويغفل الإطار الكلي لوقف الحرب أو مخاطبة ومعالجة الأسباب الحقيقية التي أدت لاندلاعها طبقاً لقوله.

تغطية شاملة ص (4).

إحالة ملف التجاوزات ببعثة منظمة الدعوة بجوبا لمستشارها القانوني توطئة لاتخاذ الإجراءات القضائية

جوبا: (ديسمبر)

كشفت معلومات تحصلت عليها (ديسمبر) عن حصول مدير بعثة منظمة الدعوة الإسلامية في جنوب السودان المقال، حسن أبوكدوك، على جواز سفر دبلوماسي سوداني صدر مؤخراً من سفارة السودان بعاصمة جنوب السودان جوبا، فيما تتجه قيادة منظمة لإحالة ملف التحقيق لاثنين من موظفيها ببعثتها بجنوب السودان للمستشار القانوني توطئة لاتخاذ إجراءات قانونية وقضائية في مواجهتهما بعد رفض رئيس بعثتها السابق بجوبا الموقوف عن العمل التعاون أو المثول أمام لجنة التحقيق.

وقال عبدالكريم عبدالرحيم، رئيس لجنة التحقيق مع رئيس بعثة المنظمة بجنوب السودان المقال والمحال للتحقيق حسن أبوكدوك لصحيفة (ديسمبر)، إنه تحصل على معلومات مؤكدة تفيد بحصول أبو كدوك الخاضع للتحقيق على جواز سفر دبلوماسي سوداني من السفارة السودانية بجوبا، مبيناً أن هذا الجواز الدبلوماسي هو جواز جديد بخلاف جواز السفر السوداني العادي الذي دخل به أبوكدوك دولة جنوب السودان والموجود بحوزة لجنة التحقيق باعتباره محال للتحقيق.

واستنكر عبدالرحيم تدخل سفارة السودان وتوفيره الحماية لموظف يعمل في منظمة ذات طابع دولي بجنوب السودان ومتهم في قضايا فساد إداري ومالي وموقوف رهن التحقيق واستخراج جواز سفر دبلوماسي، موضحاً أن الهدف من هذا الإجراء توفير الحماية له أو محاولة تهريبه لخارج البلاد، موضحاً أن أبوكدوك لا يمكنه مغادرة جنوب السودان بالطرق الرسمية لدخوله للبلاد عبر جواز السفر العادي وليس الدبلوماسي، بجانب وضع اسمه في كل المنافذ كشخص محظور عليه مغادرة جنوب السودان.

وجاءت إقالة أبو كدوك وإحالته للتحقيق على خلفية اكتشاف جملة من التجاوزات بمنظمة الدعوة الإسلامية، بعضها في جنوب السودان وهو الأمر الذي أدى لتفجر الصراع داخل مؤسسات المنظمة وقيام مجموعة الأمين العام السابق أحمد آدم الذي يحظى بسند ودعم الأمين العام للحركة الإسلامية المصنفة كيان إرهابي علي كرتي ومنسوبي حزب المؤتمر الوطني المحلول والذين دعوا لاجتماع غير قانوني أقال رئيس مجلس الأمناء عبدالرحمن آل محمود وعين السفير القطري السابق بالسودان علي بن حسن الحمادي رئيساً لمجلس الأمناء وهو ما رفضه وأبطله الاجتماع القانوني لمجلس الأمناء الذي قرر تعيين يحيى آدم عثمان أميناً عاماً للمنظمة.

وطبقاً لرئيس لجنة التحقيق عبدالكريم عبدالرحيم فإن أبوكدوك أحيل للتحقيق بتهم تتصل بالفساد المالي والإداري جراء بيعه أراضي تابعة للمنظمة بجنوب السودان وتحويل جزء من قيمتها للخرطوم والتصرف في الجزء الآخر، فإن أبوكدوك رفض الاعتراف بيحيى آدم كأمين عام للمنظمة أو التعامل مع أي إجراء صادر عنه بما في ذلك لجنة التحقيق، مبيناً أن آدم «متهم هارب من السودان وفي مواجهته إجراءات قضائية وهو مطلوب بالإنتربول بواسطة وزارة الخارجية».

وأوضح عبدالرحيم أن رفض أبو كدوك المثول أمام اللجنة أو الامتثال للقرارات والتوجيهات الصادرة من الأمين العام للمنظمة تترتب عليها إحالة الأمر للمستشار القانوني للمنظمة توطئة لاتخاذ إجراءات قانونية وقضائية في مواجهة كل من أبوكدوك والمحاسب ببعثة المنظمة بجنوب السودان معتصم أحمد جمعة للنظر في الاتهامات الموجهة لهما، طبقاً لقوله.

دوافع شخصية للمصباح تدفعه للتمسك بمحاكمة وإدانة أحمد الشفا

عواصم: (ديسمبر)

كشفت معلومات تنشرها صحيفة (ديسمبر) داخل هذا العدد عن دوافع شخصية لقائد مليشيا البراء بن مالك المصنفة ككيان إرهابي، المصباح أبوزيد، دفعته للتمسك بمحاكمة وإدانة دكتور أحمد الشفا الذي أصدرت محكمة دنقلا في الثلاثين من يونيو الماضي حكماً بسجنه لمدة عامين والغرامة بعد إعادة ملف القضية للمحكمة مجدداً بعد سحبه من قبل النيابة العامة.

وطبقاً لتقرير ينشر بالداخل فإن والد المرحوم هشام بيرم، الذي اتُّهم دكتور الشفا بالإساءة إليه، مثل أمام المحكمة ضمن شهود الدفاع عن الشفا، مشيراً إلى أن مرافعة الدفاع الختامية التي قدمها رئيس هيئة الدفاع الأستاذ عماد الدين ميرغني سيد أحمد المحامي وأودعه لدى المحكمة، أشارت إلى أن والد المرحوم هشام بيرم والذي كشاهد دفاع السابع والأخير والذي قال في شهادته أمام المحكمة: «أنا عاف عن المشكو ضد ومسامحو سواء قال الكلام أو ما قالو».

وقدم مفوض مليشيا البراء وشهود اتهامه إفادات اتهمت الشفا بتوجيه إساءات لبيرم منها قوله عند إبلاغه بمقتله بأنه «حشرة كبيرة عقبال المصباح»، فيما وردت رواية أخرى أشارت لقوله «إن أولادنا يموتوا والمصباح في مصر»، وهي إفادات رغم إيرادها من شاهدين اثنين نقلت إليهما ولم يكونا ضمن الحاضرين للواقعة، إلا أن المتحدث الرئيسي مع الشفا والذي نقل له خبر موت بيرم حتى يذهب للعزاء نفى أن يكون الشفا قد ذكر وصف «الحشرة» أو ذكر «المصباح» بالاسم، وكشف أن الحوار بينهما في الصيدلية كان «منخفضاً وونسة عادية ومافي زول خارج الصيدلية بيسمع الكلام ده».

وقدم التقرير تحليلاً خلص لوجود صلة للمصباح بالقضية في مراحلها المختلفة بما في ذلك رفض نتيجة الصلح بإحالة القضية للمحكمة، مبيناً أن دوره في السابق كان خفياً قبل أن يخرج للعلن بعد تغريدته التي كتبها في الثامن من يونيو التي توعد وهدد فيها القضاء والنيابة معترضاً على قرار النيابة سحب ملف القضية، وأوضح التحليل أن السياق العام والوقائع تظهر أن المصباح سعى للانتصار لنفسه والانتقام من الشفا بسبب ما قيل عن وصفه من قبله باعتباره صاحب الدور القادم في الأموات واتهامه بدفع الناس للموت بينما هو موجود بمصر منتظراً لحظة ملامسته السلطة.

تفاصيل أوفى ص (6)

لـ(ديسمبر) كلمة **طالع ص (3)**
كرامة الوطن من كرامة معلميه

مراقبون: يجب وقف استغلال البلاغات السياسية والكيدية في مواجهة المدنيين

عواصم: (ديسمبر)

أطلقت السلطات المصرية مساء أمس الأربعاء سراح الأستاذ بابكر فيصل، رئيس المكتب التنفيذي للتجمع الاتحادي والقيادي وعضو المكتب التنفيذي للتحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود)، بعد احتجاز دام حوالي (18) ساعة، في الوقت الذي طالب فيه مراقبون بالتصدي بشكل حاسم لوقف استغلال سلطة قائد الجيش للبلاغات السياسية الكيدية في مواجهة رافضي الحرب وداعمي الحكم المدني الديمقراطي.

وأبلغت مصادر مطلعة (ديسمبر) أن السلطات المصرية قامت بتوقيف فيصل بمطار القاهرة في الساعات الأولى من صباح يوم أمس الأربعاء وهو في طريقه مغادراً البلاد في زيارة خارجية تنتهي في الولايات المتحدة الأمريكية، مشيرين لإجراء اتصالات مع الجهات المصرية تكللت بالنجاح بإطلاق سراحه وعودته لمقر إقامته بالعاصمة المصرية القاهرة مساء أمس الأربعاء.

وتداولت منصات مختلفة منذ صباح أمس الأربعاء أنباء تشير لانقطاع أخبار بابكر فيصل بعد وصوله إلى مطار القاهرة وعدم وصوله لوجهته النهائية، حيث اتضح لاحقاً اعتقاله وتوقيفه من قبل السلطات الأمنية المصرية بمطار القاهرة التي لم تقدم أي إيضاحات أو معلومات حتى إطلاق سراحه حول أسباب هذا الإجراء.

وفي سياق متصل اعتبر مراقبون تحدثوا لـ(ديسمبر) البلاغات المفتوحة من قبل سلطة قائد الجيش في مواجهة شخصيات سياسية ومدنية منذ أبريل 2024م والادعاء بصدور أوامر قبض بموجبها من (الإنتربول) أحد الأسباب التي يتم استخدامها للتضييق على حركة وأنشطة الشخصيات السياسية والمدنية الرافضة للحرب، مشددين على ضرورة اتخاذ خطوات قانونية وسياسية تبطل استخدام وتوظيف هذه البلاغات «الكيدية وغير القانونية» التي أدينت على مستوى مجلس حقوق الإنسان بالعمل على اتخاذ اجراءات تكشف الجانب السياسي الكيدي لتلك البلاغات واستصدار موقف مناهض لها من قبل المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان والإنتربول باعتباره «غير معني بالقضايا ذات الطابع السياسي أو حتى الجنائي التي يتم التحايل عليها لتغطية القضايا السياسية» طبقاً لقولهم.

السودان يواجه موجة جديدة من الكوليرا

منظمة الصحة العالمية تعلن ارتفاع الوفيات إلى 120 حالة

جنيف: (ديسمبر)

أعلنت منظمة الصحة العالمية، الأربعاء، أن تفشياً جديداً لوباء الكوليرا في السودان أسفر عن وفاة 120 شخصاً مع تسجيل 1102 حالة مشتبه بها منذ شهر مايو الماضي في مناطق متأثرة بالحرب يصعب الوصول إليها، في مشهد يعكس انهياراً متسارعاً للمنظومة الصحية في أكبر أزمة إنسانية بالعالم. ويأتي هذا التفشي الثالث للكوليرا في السودان خلال ثلاث سنوات، بعد شهرين فقط من إعلان انتهاء الموجة السابقة في مارس الماضي والتي تسببت، وفق أرقام حكومية، في إصابة أكثر من 124400 شخص ووفاة 3500 بين يوليو 2024 ومارس 2026.

وصرح الدكتور شبلي سحباني، ممثل منظمة الصحة العالمية في السودان، للصحفيين أن الكوليرا كانت تظهر بشكل دوري كل ثلاث سنوات في السودان، لكن الحرب المستمرة منذ أكثر من ثلاث سنوات وما ترتب عليها من قيود في الوصول وشح في الإمدادات جعل التفشيات شبه مستمرة.

وتشير المنظمة إلى أن التفشي يبدو في انتشاره بعد تقارير عن قرابة 300 حالة مشتبه بها وثلاث وفيات في شمال كردفان.

ويُتوقع أن تتفاقم الأزمة مع حلول موسم الأمطار في الأسابيع المقبلة، حيث تتصاعد حالات الكوليرا مع معاناة الملايين من نقص مياه الشرب النظيفة وتعوق الأمطار جهود الوصول، كما أن الضربات المستمرة بالطائرات المسيرة التي يشنها الطرفان جعلت

الوصول التجاري والإنساني إلى إقليم كردفان شديد الخطورة، ودفعت مئات الآلاف إلى حافة المجاعة.

وحذر توم فليتشر، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة، أول من أمس الثلاثاء، من أن ضربات المسيرات على محطات الطاقة في الأبيض تعطل بالفعل الوصول إلى مياه الشرب والكهرباء المنقذة للحياة، محذراً من خطر ارتكاب فظائع جماعية. وبعد ثلاث سنوات من الحرب التي أوقعت أكثر من 200 ألف قتيل، حسب تقديرات المنظمات الإغاثية، أصبحت جميع مستشفيات البلاد تقريباً خارج الخدمة كلياً أو جزئياً. وأكد الدكتور سحباني أن 40% من المرافق الصحية معطلة تماماً وما تبقى لا يعمل إلا بشكل جزئي، أي أنه يقدم خدمات قليلة فقط أو غير كافية للمرضى في المنطقة.

وأعلنت وزارة الصحة السودانية، الثلاثاء، تأكيد 911 حالة إصابة بالكوليرا في غرب وشمال كردفان، من بينها 127 حالة وفاة. وتشير بيانات الوزارة إلى أن تفشي المرض تسارع في الأسابيع الأخيرة مما أدى إلى إرهاق المرافق الطبية المحلية التي تعاني بالفعل من نقص الإمدادات الناجم عن الحرب وأزمات النزوح. وأنشأت الفرق الطبية مراكز علاج مؤقتة في المناطق المتضررة، على الرغم من أن الوصول إلى القرى النائية لا يزال محدوداً بسبب المخاوف الأمنية والبنية التحتية المتضررة.

ومن جانب آخر، أعلنت غرفة الطوارئ بمنطقة دار حمر، في ولاية غرب كردفان غربي السودان الأحد الماضي، عن وفاة 30 شخصاً وإصابة 800 آخرين بوباء الكوليرا منذ العشرين من يونيو الماضي، موزعين على أكثر من 25 قرية في محليتي ود بنده والنهود والقرى المجاورة، في حصيلة مرشحة للارتفاع. وناشدت الغرفة الهيئات الإنسانية والسلطات الصحية بالتدخل الفوري لتوفير الأدوية والمحاليل الوريدية والإمدادات الطبية اللازمة لاحتواء التفشي. وكانت وزارة الصحة السودانية قد أعلنت الثلاثاء الماضي تسجيل 911 إصابة بالوباء منها 127 وفاة في ولايتي غرب وشمال كردفان.

ناشطون يطلقون «نداء أكسفورد للسلام في السودان»

أكسفورد: (ديسمبر)

بهدف تعزيز الحوار، والوحدة، والمصالحة، والعمل الإنساني، والمساهمة الإيجابية نحو السلام في السودان، أطلقت مجموعة من الناشطين المدنيين السودانيين المقيمين في مدينة «أكسفورد» بالمملكة المتحدة، مبادرة جديدة حملت اسم «نداء أكسفورد للسلام في السودان»، مدفوعين بوازع من الضمير الإنساني الحي والمسؤولية الأخلاقية، للتباحث في سبل المساهمة في وقف الحرب المدمّرة وإنهاء الكارثة الإنسانية غير المسبوقة التي يعيشها الشعب السوداني، صياغةً لإطار عمل إنساني بحت، يتجاوز الانحيازات السياسية والمكاسب الضيقة.

وجاءت المبادرة بعد فعالية اتحاد أكسفورد في 13 مايو 2026، التي شارك فيها رئيس وزراء حكومة الجنرالات، كامل إدريس، والتي شهدت اعتداءً من فلول النظام البائد على النشطاء السودانيين الذين نظموا احتجاجاً سلمياً أمام مكان تنظيم الفعالية.

وتستمد المبادرة قوتها وفق ما جاء في الإعلان التأسيسي من العمل الجماعي، وتقاسم المسؤولية، والرؤية المشتركة ومخاطبة الضمير الإنساني في وقت يعيش فيه السودان اليوم واحدة من أشد تلك اللحظات قتامة في تاريخه المعاصر.

وتستند المبادرة إلى قراءة صحيحة لواقع المأساة، حيث تحولت الحرب في السودان إلى طاحونةٍ بشرية تطحن الإنسان قبل الحجر، وتلتهم أحلام الأجيال القادمة، والضحية الأكبر لهذه الحرب ليسوا حملة السلاح، بل هم المدنيون العُزّل الذين وجدوا أنفسهم أسرى في مواجهة موتٍ مجاني، يدفعون ثمنه من حياتهم، وأمنهم، ومستقبل أبنائهم. ملايين السودانيين أُخرجوا من ديارهم بغير حق، وتشتتت أسرهم، وبات النزوح واللجوء قسراً هو الواقع اليومي لملايين الرجال والنساء والأطفال. ومع انهيار المنظومة الصحية والتعليمية، وتوقف سبل العيش، تحولت حياة المواطن إلى صراع يومي من أجل البقاء، بينما تُحتجز المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة وتُستخدم كأداة من أدوات الصراع.

كما يرتكز النداء إلى ثوابت راسخة لا تقبل المساومة، تؤمن بأن حياة الإنسان السوداني ليست أقل قيمة من حياة أي إنسان في هذا العالم، وأن الحق في الحياة، والأمن، والغذاء، والدواء، والمأوى، والكرامة، هي حقوق إنسانية أصيلة وليست مطالب سياسية أو هبات تخضع للتفاوض.

واعتبر النداء أن المبادرة المدنية المستقلة مفتوحة لكل مؤمن بالسلام، مؤكداً على أن مطلقيها ليسوا طرفاً في الصراع، ولا يمثلون حزباً أو تياراً سياسياً، ولا ينحازون إلا للإنسان السوداني؛ أياً كان انتماؤه، أو منطقته، أو خلفيته

ووجه إعلان أوكسفورد نداءً عاجلاً إلى أطراف النزاع، والمجتمع الدولي، والقوى الإقليمية لضمان الوقف الفوري وغير المشروط للحرب وكافة أشكال العنف واستهداف المدنيين، والعمل على تفعيل حماية المدنيين التزاماً بأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما طالب بفتح ممرات إنسانية آمنة ودائمة لضمان تدفق المساعدات الإغاثية والطبية دون عوائق إلى جميع المناطق المتضررة والمحاصرة مع التشديد على ضرورة الوقف الفوري لجميع الانتهاكات والجرائم المرتكبة بحق المدنيين، وتفعيل آليات المساءلة والمحاسبة لضمان عدم الإفلات من العقاب. وتهيئة الظروف الملائمة التي تضمن العودة الآمنة، الطوعية، والكريمة للنازحين واللاجئين إلى ديارهم وإعادة إعمار ما دمرته الحرب.

وأكد الإعلان أن صوت المجتمع المدني قادر على إحداث الفارق، وأن الضغط السلمي والمنظم يملك القوة لتحريك الضمير العالمي وتوجيه بوصلة صناع القرار عبر بناء شبكة تضامن واسعة تضم الأفراد، والمؤسسات الأكاديمية، والجاليات، والمنظمات الحقوقية والإنسانية في المملكة المتحدة وخارجها لرفع الصوت السوداني عالياً، وحشد الدعم والمناصرة للقضية الإنسانية السودانية في المحافل الدولية والإقليمية، وتعرية الانتهاكات بالتوثيق والتقرير والمتابعة.

وجدد «نداء أكسفورد للسلام في السودان» حرصه على ضمان أوسع مشاركة ممكنة، حيث سيتم الإعلان قريبًا عن موعد الاجتماع العام التأسيسي للمبادرة، والذي سيناقش ويجيز الوثائق التأسيسية للمبادرة بصورة تشاركية ويعتمد الهيكل التنظيمي وآليات العمل ومن ثم ينتخب أو يسمي اللجان والهيئات التي ستتولى إدارة المبادرة خلال مرحلتها الأولى.

واختتم النداء بالدعوة لأن «يكون اختلافنا في السياسة سبباً للحوار الثري، وليكن اتفاقنا على حرمة الدم وإنسانية الإنسان هو الأساس الصلب الذي نجتمع عليه. إن السلام ليس شعاراً نردده، بل مسؤولية وجودية نحملها معاً».

واشنطن تشدد قيود التصدير للسودان بسبب استخدام أسلحة كيميائية

واشنطن: (ديسمبر)

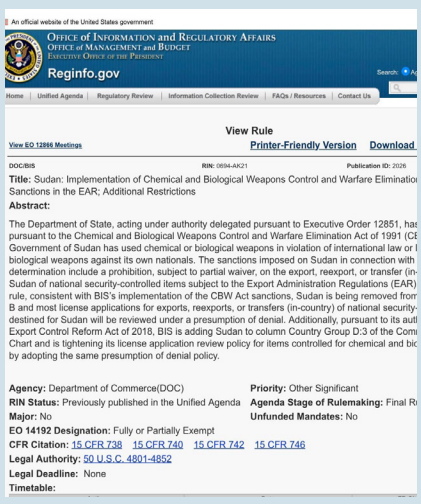
An official website of the United States government
OFFICE OF INFORMATION and REGULATORY AFFAIRS
OFFICE of MANAGEMENT and BUDGET
EXECUTIVE OFFICE OF THE PRESIDENT
Reginfo.gov
View Rule
View EO 12866 Meetings
Printer-Friendly Version
Download
DOC/BIS
RIN: 0694-AK21
Publication ID: 2026
Title: Sudan: Implementation of Chemical and Biological Weapons Control and Warfare Eliminatio Sanctions in the EAR; Additional Restrictions
Abstract:
The Department of State, acting under authority delegated pursuant to Executive Order 12851, hac pursuant to the Chemical and Biological Weapons Control and Warfare Elimination Act of 1991 (CE Government of Sudan has used chemical or biological weapons in violation of international law or i biological weapons against its own nationals. The sanctions imposed on Sudan in connection with determination include a prohibition, subject to partial waiver, on the export, reexport, or transfer (in- Sudan of national security-controlled items subject to the Export Administration Regulations (EAR) rule, consistent with BIS's implementation of the CBW Act sanctions, Sudan is being removed from B and most license applications for exports, reexports, or transfers (in-country) of national security- destined for Sudan will be reviewed under a presumption of denial. Additionally, pursuant to its aut Export Control Reform Act of 2018, BIS is adding Sudan to column Country Group D:3 of the Comm Chart and is tightening its license application review policy for items controlled for chemical and bic by adopting the same presumption of denial policy.
Agency: Department of Commerce(DOC)
Priority: Other Significant
RIN Status: Previously published in the Unified Agenda
Agenda Stage of Rulemaking: Final R
Major: No
Unfunded Mandates: No
EO 14192 Designation: Fully or Partially Exempt
CFR Citation: 15 CFR 738 15 CFR 740 15 CFR 742 15 CFR 746
Legal Authority: 50 U.S.C. 4801-4852
Legal Deadline: None
Timetable:

بعد أقل من أسبوعين على إعلان وزارة الخزانة الأمريكية فرض عقوبات على أفراد وشركات مرتبطين بالجيش السوداني، على خلفية اتهامات باستخدام الأسلحة الكيميائية، كشفت وزارة التجارة الأمريكية، ممثلة في مكتب الصناعة والأمن BIS، في 6 يوليو 2026 عن إدراج السودان ضمن مجموعة الدول (د3-) في نظام ضوابط التصدير.

وبموجب اللائحة التنفيذية الجديدة، التي تضمنتها الأجندة التنظيمية النهائية للوزارة، سيتم إخراج السودان من مجموعة الدول (ب) ونقله إلى مجموعة (د3-)، المخصصة للدول التي تثير مخاوف أمريكية تتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ووفقاً للقاعدة المقترحة، ستخضع معظم طلبات تراخيص تصدير أو إعادة تصدير أو نقل السلع والتقنيات الخاضعة لضوابط الأمن القومي إلى السودان لسياسة «افتراض الرفض» (Presumption of Denial) ما يعني أن السلطات الأمريكية ستتعامل مع هذه الطلبات على أساس الرفض، ما لم يقدم طالب الترخيص مبررات استثنائية قوية تبرر الموافقة.

وتشمل القيود الجديدة مجموعة واسعة من المنتجات والتقنيات الأمريكية وفي مقدمتها المعدات الصناعية المتقدمة وقطع غيار الطائرات وأجهزة الاتصالات والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج.

وكانت الولايات المتحدة قد رفعت السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب في ديسمبر 2020، وأعادته إلى مجموعة الدول (ب) ضمن لوائح التصدير، مما منحه معاملة مرنة نسبياً في الحصول على تراخيص تصدير السلع والتقنيات الخاضعة للرقابة. ويُلغي القرار الجديد هذه الامتيازات بشكل كامل.

المنظمة الدولية للهجرة تحذر من كارثة إنسانية في كردفان مع ارتفاع النزوح بنسبة 65 %

جنيف/ بورتسودان: (ديسمبر)

حذّرت المنظمة الدولية للهجرة من تدهور كارثي في الأوضاع الإنسانية بإقليم كردفان في ظل تصاعد العنف الذي أدى إلى زيادة حادة في معدلات النزوح. وكشفت بيانات المنظمة ارتفاع عدد النازحين بنسبة 65% منذ أكتوبر 2025، ليرتفع من نحو 132 ألفاً في فبراير إلى أكثر من 219 ألفاً بنهاية يونيو. وأكدت المنظمة، في تقرير صدر السبت، أن الوصول الإنساني لا يزال محدوداً بشدة بسبب استمرار القتال وتكثيف هجمات الطائرات المسيّرة، الأمر الذي يحرم مئات الآلاف من المساعدات المنقذة للحياة.

ودعت المنظمة إلى ضرورة حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وضمان وصول المساعدات بشكل آمن ومستدام ومن دون عوائق، محذّرة من أن تصاعد العنف في كردفان يفاقم أسوأ أزمة نزوح في العالم، شردت نحو 13 مليون شخص، ويتحمل عواقبها أكثر من 30 مليون سوداني يحتاجون إلى المساعدة خلال عام 2026.

وجاء في التقرير أن كردفان تستمر في أداء دور مزدوج بوصفها موطناً أصلياً ومقصداً للأسر النازحة في آنٍ واحد. وقد أصبحت كردفان واحدة من المراكز الرئيسة للنزوح في السودان منذ اندلاع

الحرب عام 2023، إذ تؤوي نحو مليون نازح داخلي، أي ما يقارب 11% من مجموع السكان النازحين في البلاد. ومنذ اشتداد حدة القتال في أكتوبر 2025 لجأ الفارون من كردفان إلى أكثر من ألف موقع في 89 محلية ضمن 14 ولاية، في دلالة على أن الأزمة قد تجاوزت حدود الإقليم نفسه واتسع نطاقها بشكل كبير.

أما ولاية شمال كردفان، فينحدر أكثر من 288 ألف نازح سوداني منها، بينما تستضيف الولاية حالياً أكثر من 234 ألف نازح داخلي في 667 موقع نزوح، موزعة على ثماني محليات. وغدت الأبيض ملاذاً كبيراً للعائلات النازحة، إذ يقطنها نحو نصف مليون نسمة وتستضيف أكثر من ثلاثة وثمانين ألف نازح داخلي، مما جعل المدينة ترزح تحت ضغط شديد على الخدمات الأساسية والإسكان. وأدى الحصار إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة تصل إلى 300%، وأصبح جزء كبير من السكان غير قادرين على تحمل التكاليف المتزايدة أو الوصول إلى وجهة آمنة.

وقال محمد رفعت، رئيس بعثة المنظمة في السودان، إن الأسر في كردفان قد استنفدت خيارات الأمان وأُجبرت على الفرار مجدداً، وسط ضغط هائل على المأوى والخدمات الأساسية ومع تهديد بغزو وشيك سيزيد المخاطر على المدنيين. وأضاف أن فرق الإحصاء في الميدان تروي قصصاً عن سكان لا سبيل لهم إلى الماء والكهرباء ويطلبون طريقاً للخروج دون قدرة على ذلك. وأكد رئيس البعثة أن «المدنيين لا يزالون يشكلون الأهداف الرئيسية في هذا الصراع». وأضاف «إن الهدف من هذه الاستراتيجية هو تهجيرهم في المقام الأول والبدء في الاستيلاء على المدن وإخلائها من السكان». وأضاف رئيس البعثة إن فظائع الفاشر لم تكن حادثة واحدة عابرة، بل هي جزء من مسار طويل الأمد في السودان عجز المجتمع الدولي عن وقفه.

وفيما يتعلق بالوضع في مدينة الأبيض، شدد رفعت على الحاجة الملحة لإيصال المساعدات إلى السكان، قائلاً: «لا يمكننا الوصول إليهم»، وأضاف إن فرق الإحصاء في الميدان «تروي قصصاً عن سكان لا سبيل لهم إلى الماء والكهرباء ويطلبون طريقاً للخروج دون قدرة على ذلك».

كباشي في عين العاصفة!!

مصادر مقربة من الجيش تكشف عن مباحثات غير رسمية مع بولس

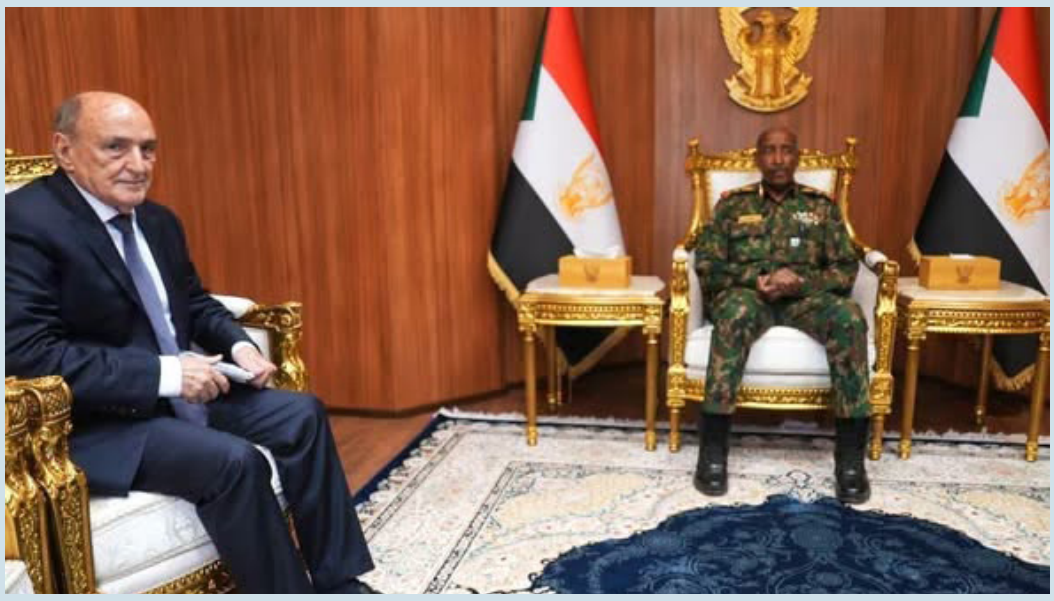

البرهان يلتقي بلعيش يوم أمس الاربعاء بالخرطوم

عواصم: (ديسمبر)

كشفت مصادر مقربة من الجيش عن وجود اتصالات غير رسمية بين شخصية قيادية داخل مجلس سيادة سلطة قائد الجيش وكبير مستشاري الرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا مسعد بولس، وهو ما أعاد للأذهان وقائع مباحثات المنامة بين وفدي الجيش والدعم السريع والتي انتهت بالتوقيع على وثيقة تفاهم تم تقويضها بواسطة تسريب تفاصيل الاتفاق قبل التوقيع النهائي.

ونقلت مصادر مقربة من الجيش تلميحات وإشارات تطرقت لما أسمته مباحثات غير رسمية بين شخصيات قيادية وبولس. حيث كتب مستشار رئيس حكومة قائد الجيش مصلح نصار الرشيدي تعليقاً لمن أسماه «الخائن المؤتمن» الذي يقوم بالتواصل مع جهات معادية دون أن يسميه.

ولاحقاً نشر رئيس تحرير صحيفة وموقع (السوداني) عطاف محمد مختار، يوم أمس الأربعاء بصفحته على فيسبوك، معلومات أشارت لعقد لقاء غير معلن جمع عضواً بارزاً بمجلس السيادة مع بولس دون إعطاء أي تفاصيل عن نتائج الاجتماع المذكور، وأشار في خبره لتردد أحاديث تشير لإكمال اللقاء بشكل سري وشخصي دون إخطار رسمي لبقية أعضاء مجلس السيادة، مشيراً لعدم صدور أي تفويض رسمي جماعي للعضو المذكور للتفاوض إنابة عنه «وهو ما يجعل هذه الخطوة مغامرة سياسية غير محسوبة العواقب»، طبقاً لقوله.

وطرح عطاف مختار عدة استفسارات حول موقف ذلك العضو السيادي من وثيقة بولس الخاصة بالهدنة ووقف إطلاق النار وما تحمله في طياتها من خارطة طريق جديدة لمستقبل البلاد. أما السؤال الثاني فكان مفاده إمكانية عرض ذلك العضو السيادي نتائج وتفاصيل ما توصل إليه للمجلس السيادي، ولأي مدىً يمكن أن يوافق المجلس على هذا التحرك أو تدفعه الظروف لدراسة الوثيقة الأمريكية والموافقة عليها.

هل هي تكرار لما حدث في «المنامة»؟

صحفيّون مقربون من قيادة القوات المسلحة سارعوا وقطعوا الطريق أمام هذا الجدل بالكشف عن أن الشخصية التي التقت مسعد بولس هي مساعد قائد الجيش للشؤون الاستراتيجية الفريق أول ركن شمس الدين الكباشي. لكنهم استبعدوا في ذات الوقت أن يكون هذا التحرك من وراء ظهر قائد الجيش الفريق أول عبدالفتاح البرهان، خصوصاً بعد تجربة مباحثات المنامة في يناير 2024م التي قام بإيفاد نائبه كباشي إليها ثم قام بتقويضها عبر حملة إعلامية اتبعت أسلوب تسريب المعلومات بغرض التعبئة ضد الاتفاق.

ونوهوا في ذات السياق إلى أن مناورات البرهان الهادفة لكسب الوقت قد لا تصبح مفيدة أو ذات جدوى بسبب انتقال العلاقة معه بتحميله مسؤولية تعطيل وقف الحرب ورفض مبادرات السلام من خلال تعطيل المقترحات بتعديلها بإضافة مطالب وسقوف عالية، وآخرها مقترحه الخاص بتعديل خارطة الانسحابات التي سبق نقاشها والاتفاق حول إطارها العام والمقدمة من الجانب الأمريكي بتقديم مقترح جديد لخطة الانسحاب تطالب الدعم السريع بالخروج من دارفور وكردفان وتسليم سلاحه وتجميع مقاتليه في معسكرات بدارفور وكردفان، وهو ما اعتبرته الجهات المتابعة لملف المباحث بمثابة «وضع للعصا في طريق المفاوضات من قبل قائد الجيش»، وهو الأمر الذي سيجعله في مواجهة مباشرة مع الأطراف الدولية التي يعمل من أجل تقديم نفسه لها كحاكم موثوق ومستقبلي للسودان ويعرقل تطلعاته المتزايدة للانفراد بالحكم في السودان.

بلعيش في الخرطوم

وعلى صعيد متصل لا يزال قائد الجيش يبذل جهوده لتسويق تصوره للعملية السياسية المخصصة لوقف الحرب من خلال تحركه داخل أروقة الاتحاد الأفريقي، موظفاً تعاطف ومساندة بعض الجهات وعلى رأسهم مفوض الاتحاد الأفريقي محمد يوسف وممثل الاتحاد الأفريقي بالسودان محمد بلعيش.

وأعلن الثاني خلال لقائه بالبرهان يوم أمس الأربعاء بالخرطوم «أن الفترة المقبلة ستشهد زيارة رفيعة المستوى لقيادة الاتحاد الأفريقي إلى الخرطوم»، مشدداً على أهمية التوصل إلى وقف إطلاق النار، والذي يمثل بدوره مدخلاً رئيسياً لمعالجة الأزمة، مع الدفع قدماً بعملية سياسية شاملة تقوم على إشراك جميع الأطراف وتمكينها من الاضطلاع بدور فاعل في مسارها ومخرجاتها.

ويعيد حديث بلعيش وبعض الأطراف بالاتحاد الأفريقي بخصوص «شمول العملية السياسية لكل الأطراف» الجدل حول وضعية حزب المؤتمر الوطني المحلول من جهة ومساعي الإغراق بالواجهات المختلفة والمتعددة المصنوعة من قبل استخبارات الجيش وجهاز المخابرات والأمن الشعبي والتي ستفضي لعملية سياسية «مسيطر عليها ومتحكم عليها تفضي لترسيخ الشمولية وتشرعن التمكين وهيمنة تحالف البرهان والإسلاميين على كل مفاصل السلطة»، وهي الوصفة التي يعتبرها المراقبون سـ«تؤسس لدولة غير مستقرة وسلام هش وحرب مستقبلية قادمة لا محالة».

دراسة ميدانية: أكثر من 90 % من السودانيين يدعمون مفاوضات السلام

كمبالا: (ديسمبر)

كشفت دراسة ميدانية أن 93,2% من السودانيين يدعمون مفاوضات السلام، في نتيجة وصفها المشاركون في جلسة عرض نتائجها بأنها «تكسر بالأرقام سردية من يتحدثون باسم الشعب السوداني لتبرير الحرب».

وعرضت مجموعة المناصرة من أجل السلام في السودان (AGPS) بالتنسيق مع منصة «نداء سلام السودان»، النتائج الأولية للدراسة في جلسة حضرها باحثون وإعلاميون وممثلو منظمات مجتمع مدني وخبراء في السياسات العامة.

أجرت الدراسة استبياناً إلكترونياً عبر منصة KoboToolbox شمل 1668 استبانة مكتملة، إلى جانب 30 مقابلة نوعية معمّقة. وقد صُمّمت العينة عند مستوى ثقة 95% وهامش خطأ 0,3%، وغطّت الأقاليم الستة كافة بما فيها دارفور وكردفان والنيل الأزرق، فضلاً عن مجتمعات اللجوء في تشاد ومصر وجنوب السودان.

وقال عضو مكتب تنسيق مجموعة المناصرة وأحد المشرفين على الدراسة الدكتور عصام عباس إن توظيف لغة البرمجة بايثون في تحليل البيانات، وتطبيق العينة الطبقية العشوائية لتفادي الانحيازات، يمنحان الدراسة مصداقية علمية عالية. وأضاف «المعلومات تُخرج الناس من التقديرات الرغائبية — وهذا بالضبط ما جاءت لتفعله هذه الدراسة».

كشفت النتائج أن 74,3% يؤيدون وقفاً فورياً لإطلاق النار، وأن 88,3% من الراغبين في التسوية يبدون استعداداً عالياً لها. وجاء إقليم دارفور الأكثر ميلاً نحو السلام بنسبة بلغت 94,7% في وسط دارفور.

وبيّنت الدراسة أن تنافس السلطة والثروة يتصدر أسباب الصراع في تصورات المستطلَعين، يليه إرث النظام السابق، ثم التهميش والتدخل الخارجي. وحمّل 80,9% من المشاركين المؤسسةَ العسكرية بشقيها مسؤوليةَ ما يجري، فيما أشار 79,2% إلى النظام السابق، و73,7% إلى الحركات المسلحة.

في المقابل، سجّلت الدراسة نتيجة لافتة: 14,4% فقط يثقون ثقةً عاليةً في اتفاقيات السلام، في مقابل 28,9% أعربوا عن عدم ثقتهم. وفسّر الخبير في قضايا السلام الدكتور جمعة كندة هذه النتيجة بأنها «طبيعية تماماً ونتاج مباشر لتجارب سابقة؛ فكل اتفاقيات السلام عملياً لم تُحقق سلاماً مستداماً»، مُميّزاً بين عدم الثقة في الاتفاقيات وعدم الرغبة في السلام.

طالب 90% من المستطلَعين بالمحاسبة، وفضّل 38,8% منهم نظام عدالة هجيناً وطنياً ودولياً. وحدّد المستطلَعون خطوطاً حمراء لا يقبلون تجاوزها في أي تسوية مقبلة، أبرزها: تقسيم السودان (7891 نقطة)، ووجود أجسام عسكرية متعددة (7817 نقطة)، والتدخل العسكري في الشأن السياسي (6953 نقطة). أفاد 77,9% من المشاركين بأن وسائل التواصل الاجتماعي هي مصدرهم الرئيسي للمعلومات، متقدمةً بفارق كبير على الراديو (37,8%) والأسرة والأصدقاء (31,1%). وأجمع 93,4% على أن الخطاب القبلي والجهوي يُمثّل تهديداً مباشراً للمواطنة.

في المقابل، أكدت المدير التنفيذي لمجموعة المناصرة من أجل السلام في السودان الدكتورة أسماء النعيم أن ما عُرض «لا يتجاوز 20% من التحليل الكامل»، وأن الدراسة مُصمَّمة لتكون قابلة للتوسع والتكرار تبعاً لتطور السياق الميداني.

توقعات بعرض كمبالا لرؤى وخطوات مرتبطة بوقف الحرب

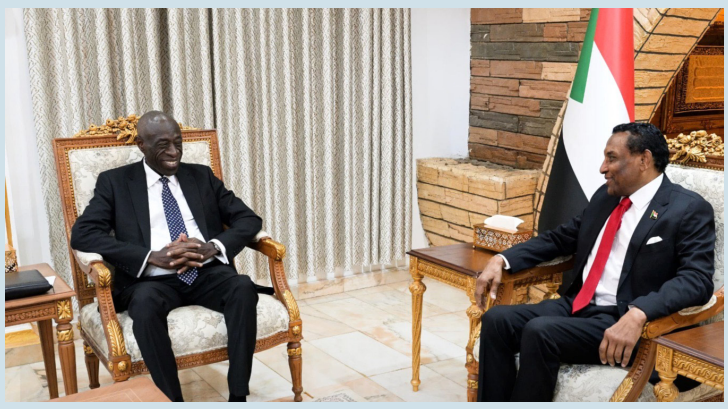

كامل إدريس خلال لقاء مدير جهاز المخابرات الخارجي اليوغندي جوزيف أكووت بالخرطوم يوم السبت الماضي

الخرطوم: (ديسمبر)

زار مبعوث سلام السودان ومدير المخابرات الخارجية اليوغندية السفير جوزيف أكووت والوفد المرافق له الخرطوم الأسبوع الجاري، وأجرى عدة لقاءات واجتماعات مع شخصيات قيادية بسلطة قائد الجيش اختتمها بلقاء الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان.

وتلاحظ أن الأجهزة الإعلامية الرسمية خاصة وكالة السودان للأنباء (سونا) قدمت تغطية مقتضبة لزيارة الوفد اليوغندي للبلاد، مع ارتباك في الصفة الرسمية للوفد؛ فتارة يقدم أكووت بصفته مبعوثاً للسلام ومديراً للمخابرات الخارجية، وتارة في خبر آخر يقدم بوصفه رئيساً للوفد اليوغندي رفيع المستوى. أما الملاحظة الثانية فهي اقتصار الأخبار الرسمية المتداولة حول اللقاءات والاجتماعات التي تمت بين الجانبين في اللقاءات التي جمعتهم مع قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان ونائبه في رئاسة المجلس السيادي مالك عقار ورئيس وزراء حكومته كامل إدريس على عكس وجهة نظر الجانب الممثل لسلطة قائد الجيش بالتأكيد على حسن العلاقات بين البلدين ورفض الكيانات الموازية -في إشارة لسلطة قائد الدعم السريع وحلفائه- والتنوير بالأوضاع على الأرض وسير المعارك لمصلحة الجيش وانتصاراته المستمرة في الميدان والمعارك، في ظل غياب أي معلومات تناولت ما قدمه مدير المخابرات الخارجية اليوغندي لسلطة قيادة الجيش ممثلة في رئيسها ونائبه ورئيس حكومته.

وطبقاً لمراقبين فإنهم توقعوا أن تكون أهداف الزيارة وفق المسمى الرسمي لمدير المخابرات الخارجية اليوغندي والوفد المرافق له باعتباره «مبعوث الرئيس اليوغندي للسلام في السودان» مرتبطة بسبل وقف الحرب ومناقشة التدابير المتصلة بالهدنة الإنسانية ومعالجة أي ملفات أخرى مرتبطة بها، كقضايا تبادل الأسرى بين الطرفين وغيرها، وهو الأمر الذي يجعل من الزيارة بمثابة حمل رسالة لسلطة قائد الجيش مرتبطة بمسار ومساعي وقف الحرب وتحقيق السلام بالسودان.

لـ(ديسمبر) كلمة

كرامة الوطن من كرامة معلميه

في ظل الظروف القاسية التي فرضتها الحرب على السودانيين، يواصل المعلمون السودانيون أداء مهمتهم المقدسة رغم التدمير الواسع الذي أصاب البنى التحتية للمدارس، وغياب الأمن، وتأخر المرتبات التي لم تعد تكفي لأيام معدودات. إن ما يتعرض له بُناة الأجيال وصُنّاع مستقبل هذه الأمة من انتهاكات مستمرة وممنهجة لحقوقهم الأساسية، لم يعد مجرد أزمة قطاعية عابرة، بل هو مؤشر خطير على انهيار المنظومة القيمية والتعليمية في بلادنا.

لقد تحول المعلم، الذي كان رمزاً للوقار والعيش الكريم، إلى ضحية أولى في الأزمات المتلاحقة التي تضرب البلاد. وتتعدد صور هذه الانتهاكات وتتنوع ما بين الاقتصادي والمعنوي والجسدي؛ فبينما يعاني المعلمون من حرمان ممتد من رواتبهم ومستحقاتهم المالية لأشهر طويلة في ظل تضخم طاحن، يُجبر الكثير منهم على النزوح والتهجير القسري بسبب الحروب والنزاعات، لتتحول المدارس التي كانت منارات للعلم إلى ثكنات أو مراكز إيواء، ويتحول حملة الأقلام إلى باحثين عن لقمة عيش تسد رمق أطفالهم في أسواق العمل الهامشية.

لذا كان من الطبيعي والمنطقي أن يطالب المعلمون بإصلاح البيئة الدراسية، وتوفير المعينات وتحسين الأجور ودفع متأخرات الرواتب. وبدأت تحركاتهم من ولاية كسلا، وامتدت لتشمل الولاية الشمالية والنيل الأبيض والجزيرة والخرطوم، وأخيراً ولاية النيل الأزرق، الأمر الذي يؤكد أن الأوضاع لم تعُدْ تحتمل التأجيل والتأخير والتسويف والمماطلة من قبل السلطات.

وكعادتها، لجأت سلطة الانقلاب إلى نهجها المعتاد، بمحاولة كسر تحركات المعلمين في الولايات المختلفة، عبر الاعتقالات التعسفية والملاحقات الأمنية للنقابيين والناشطين المطالبين بحقوق زملائهم، إلى الإيقاف التعسفي عن العمل والنقل التعسفي كعقوبات مبطنة لكل من يرفع صوته رافضاً لهذه الأوضاع المزرية. هذا الترهيب الممنهج يهدف إلى كسر شوكة المعلم وإسكات صوته، وهو طعنة في خاصرة الوطن، لكن هيهات أن يحقق أغراضه. فقد ظل المعلمون السودانيون يتقدمون صفوف النضال الوطني والمطلبي في كل اللحظات الحرجة من تاريخ بلادنا، ويشهد على ذلك الدور المحوري للجنة المعلمين السودانيين في ثورة ديسمبر المجيدة.

إن المسؤولية الوطنية والمهنية تنادينا جميعا لدعم المعلمين في معركتهم عبر التأكيد على الآتي:

- أولاً: إن حقوق المعلمين في الرواتب المجزية والمستمرة، وبيئة العمل الآمنة، والرعاية الصحية، هي حقوق أصيلة غير قابلة للمساومة أو التأجيل تحت أي ذريعة.
- ثانياً: نطالب بالوقف الفوري لجميع أشكال الملاحقات والتضييق الأمنية والنقابية ضد المعلمين، وإطلاق سراح المعتقلين منهم فوراً، وإيقاف التنقلات التعسفية والتهديد بالفصل من الخدمة.
- ثالثاً: ندعو المنظمات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني، المحلية والدولية، إلى تسليط الضوء على هذه الانتهاكات وتوثيقها وممارسة الضغط لمحاسبة المتسببين فيها.

إن الاستثمار في المعلم هو استثمار في أمن السودان ومستقبله، وإن استمرار تجاهل صرخاتهم والتهاون في حماية حقوقهم هو جريمة معجّلة النتائج بحق الأجيال القادمة. لقد آن الأوان لتستفيق الجهات المعنية من سباتها، وأن تدرك أن كرامة الوطن من كرامة معلميه، وأن قلم المعلم إذا انكسر، فلن تجد الأمة ما تكتب به مستقبلها المقبل سوى الدموع والجهل.

لا للحرب.

الموت يغيب فنان الطنبور عبدالرحيم أرقي

غيب الموت فجر يوم الخميس الماضي الثاني من يوليو بمستشفى الدبة بالولاية الشمالية فنان الطنبور القدير عبدالرحيم أرقي، بعد معاناة مع المرض وتدهور حالته الصحية خلال الأيام الأخيرة.

وبعد عبدالرحيم عبدالحفيظ فضل الله، الذي اشتهر فنياً باسم «عبدالرحيم أرقي» نسبة إلى مسقط رأسه (أرقي) بالولاية الشمالية والمولود في العام 1962م، أحد مبدعي فن الطنبور بالسودان الذي شهد العام 1977م بدايته الفعلية في هذا المجال مردداً أغاني الرواد الأوائل وعلى رأسهم النعام آدم وعثمان اليمني ومحمد كرم الله ومحمد جبارة.

واكتسب عبدالرحيم أرقي شهرة واسعة على نطاق السودان بفضل عدد من أغانيه أبرزها (حبك كان زادي) التي قدمها بالخرطوم وينظر لها باعتبارها العمل الذي قدمه للجمهور بصورة كبيرة، بجانب أغنية (عافي منك) لما أثارته من مشاعر جياشة وسط السودانيين سيما المغتربين لكونها تحكي قصة رسالة بعثتها أم لابنها المغترب، بجانب عدد من الأغاني الأخرى كـ(لا بأيدك ولا بإيدي) و(باكر بجيك).

تتقدم أسرة صحيفة (ديسمبر) بالتعازي لأهل وأسرة ومحبي الفنان الراحل عبدالرحيم أرقي، وتسأل الله تعالى له المغفرة والرحمة وأن يلهمهم الصبر وحسن التعازي «إنا لله وإنا إليه راجعون».

مبادرة عقار ورفاقه على خطى السعودية

الدوران في فلك البرهان وازدراد مقولة «لا جدة ولا جدادة»

مالك عقار

علي بن حسن بن جعفر، سفير السعودية السابق لدى السودان

أمجد فريد

خاص: (ديسمبر)

في خطوة أشبه بالالتفاف العسكري أثناء المعركة، شرع مالك عقار أير، رئيس الحركة الشعبية – الجبهة الثورية ونائب الفريق أول عبد الفتاح البرهان، في تحركات سياسية تحت مسمى (لقاء تشاوري حول طبيعة الحرب والقضايا الخلافية المؤثرة في إنهائها). الرسالة وصلت إلى بريد عدد من القوى السياسية وحجبت عن بعضها. والمفارقة الأولى في تحركات نائب البرهان ما كشفته مصادر دبلوماسية لـ(ديسمبر) بأن عقار، في إطار هذا اللقاء التشاوري المزمع، خاطب قيادات في الحكومة الإثيوبية يطلب منها التوسط بينه ورفيق الأمس وقائده السابق عبد العزيز آدم الحلو، رئيس الحركة الشعبية – شمال، نائب رئيس المجلس الرئاسي في حكومة (تأسيس) التي يترأسها محمد حمدان دقلو حميدتي. إلا أن النظرة الفاحصة للرسالة التي بعث بها مالك عقار للقوى السياسية، ومن بينها أحزاب في تحالف (صمود)، نجدها تمضي في اتجاه عملية «استقطاع» مؤثرين من القوى الثورية الرافضة للحرب – أحزاب وأفراد- للانخراط في لعبة شراء الوقت أولاً، وإضعاف صف التحالفات الرافضة لاستمرار الحرب. ولم يستثنِ مالك ورفاقه من مستشاري البرهان في هذا الإضعاف حكومة تأسيس بطلب لقاء عبدالعزيز الحلو.

> **النظرة الفاحصة للرسالة التي بعث بها مالك عقار للقوى السياسية، ومن بينها أحزاب في تحالف «صمود»، نجدها تمضي في اتجاه عملية «استقطاع» مؤثرين من القوى الثورية الرافضة للحرب – أحزاب وأفراد- للانخراط في لعبة شراء الوقت**

السعودية ومالك: تلاقي المصلحة

منذ بعض الوقت، تنشط المملكة العربية السعودية في استمالة قيادات وأحزاب سياسية للتقارب مع موقف الجيش وللانخراط في حوار سياسي يترأسه البرهان عقب إطلاقه الدعوة لحوار سوداني – سوداني في بورتسودان. وفعلياً زار عدد من القيادات العاصمة الرياض، غير أن الشكوك في نوايا القيادة السعودية قعدت بمساعيها وجعلتها غير ذات تأثير، ونظر لها كثيرون في أنها في إطار صراعها مع دولة الإمارات، أو في إطار دعمها للبرهان في أفضل الأحوال.

> **مبعث الشك الثالث الذي قعد بالمبادرة السعودية محاولتها القفز فوق «الهدنة الإنسانية» التي تفضي إلى وقف الحرب والسعي إلى وضع الخيوط السياسية والعسكرية جميعها في يد البرهان**

وأول ما بعث بهذه الشكوك اختيار المملكة في مبادرتها لأحزاب وشخصيات حزبية بعينها وتجاهل آخرين، وثانياً تهافتها في إقحام البرهان وقيادة الجيش في الحوار السياسي، وزعزعة موقف القوى السياسة الرافض للعسكريين في مستقبل الحكم والسلطة. ومبعث الشك الثالث الذي قعد بالمبادرة السعودية محاولتها القفز فوق «الهدنة الإنسانية» التي تفضي إلى وقف الحرب، والسعي إلى وضع الخيوط السياسية والعسكرية جميعها في يد البرهان بعد أن تستميل إلى جانبها قوى سياسية وقيادات مؤثرة لها موقف رافض للحرب.

الأسباب التي أشرنا إليها آنفاً، وكانت وراء تضاؤل المبادرة السعودية، وقعت فيها مبادرة عقار ورفاقه إلى حد التطابق، متناسية مقولة نائب الرئيس الشهيرة «لا جدة ولا جدادة»، الأمر الذي يجعل فرص نجاحها عصية وصعبة، حتى لو افترضنا تعاون السعودية مع عقار بعد تلاقي مصلحتهما في أن يضع البرهان كل كروت اللعبة وخيوطها في يده. لأن محاولة السعودية كانت بمثابة إنذار للقوى السياسية، وبالذات تحالف (صمود)، من محاولة شق صفها وتقسيمها وإضعافها لصالح معسكر الحرب خاصة من طرف القوات المسلحة، الأمر الذي عقَّد مبادرة مالك ورفاقه منذ خطوتها الأولى وسار بها في طريق الخيبة.

الفشل.. أم النوايا الحسنة؟

لا يمكن تجاهل الأحداث السياسية التي سبقت دعوة نائب البرهان؛ عقار ومستشاريه، للقاء التشاوري مع قوى سياسية وسعيه للمصالحة مع عبدالعزيز الحلو. وأهم هذه الأحداث التشققات التي ضربت الكتلة السياسية المساندة للبرهان من غير الإسلاميين والنظام البائد، وفي مقدمتها الكتلة الديمقراطية. وقد تابع الجميع الارتباك الذي ظهرت به الكتلة الديمقراطية برئاسة جعفر الميرغني في التعامل مع دعوة (الآلية الخماسية) للحوار السياسي في برلين، وبعد تسميتها ممثليها وابتعاث رئيسها الميرغني نائبته سالي زكي ضمن الوفد عاد وأعلن رفضه المشاركة، مما اضطر سالي إلى اعتزال العمل السياسي وتقديم استقالتها من الكتلة.

لم ينته ارتباك الكتلة الديمقراطية عند هذا الحد، إذ خالف عدد من المكونات قرار رئيس الكتلة بعدم المشاركة في مؤتمر برلين، وشاركت بالفعل في مظهر اختلاف واضح، ومن بينهم حركة جيش تحرير السودان بقيادة حاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي، ومبارك أردول الذي خرج في مؤتمر صحفي منتقداً موقف الكتلة الديمقراطية نفسها. ثم تكرر المشهد في مؤتمر أديس أبابا. وفي المرة الثالثة في مدينة بون الألمانية وبدعوة من الخماسية نفسها قبلت فصائل أخرى بالمشاركة في الحوار إلى جانب المشاركين السابقين؛ مناوي وأردول. هذه المشاركة تعني قطعاً فشل مبادرة الحوار التي أطلقها البرهان وبشر بها في خطاب جماهيري في عيد الأضحى. هذا الفشل استدعى «التفاف» عقار ومستشاري البرهان وإطلاق دعوة اللقاء التشاوري بما يحقق مكاسب للبرهان أكثر من كونه صادراً عن نوايا حسنة، والغرض منه أن ينتج مصالحة حقيقية ويوفر حلولاً لأزمة الحرب، على حد رأي كثير من الخبراء السياسيين.

أمجد وعقار والدعوة القديمة الجديدة

من قبل أن ينضم أمجد فريد الطيب إلى طاقم مستشاري البرهان وفريق مكتبه رسمياً، كانت له صلة وطيدة برئيس الحركة الشعبية – الجبهة الثورية مالك عقار، وخاصة بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021 وتحديداً بعد الانقسام الذي جرى بين عقار وياسر عرمان رئيس الحركة الشعبية – التيار الثوري. وكشف مصدر لـ(ديسمبر) -مقرب من فريد- أن علاقته بالعسكريين في مجلس السيادة كانت عن طريق عقار نفسه، وإن بدأت مع الفريق ياسر العطا. وظل أمجد، بحسب المصدر، مستشاراً غير رسمي لعقار ومن ثمة للعسكريين في مجلس السيادة مدة غير قصيرة. وانتقل أمجد سريعاً للعب دور المستشار غير الرسمي أيضاً لقائد الجيش الفريق البرهان، وأسند له البرهان مهام خارجية بطرق غير معلنة، من بينها لقاءات مع جماعات ضغط إسرائيلية في الكونغرس الأمريكي في أكتوبر 2025، أي قبل تعيينه رسمياً بخمسة أشهر. وقال المصدر: «أمجد كان ينكر هذه العلاقة بشدة ويرد على من يوجهون له تهمة التعاون مع عقار والانقلابيين بعنف، لكنه هو نفسه يخبر أصدقاءه المقربين بأنه من كتب مقال (وول استريت جورنال) ووضع اسم البرهان عليه، وأنه صاحب فكرة المقال قبل تعيينه رسمياً».

وأضاف المصدر: «إمجد لم يعد ينكر علاقته القديمة مع الانقلابيين، ولن ينكر علاقته بمبادرة عقار الحالية». وكثيراً ما تبنى مستشارو الفريق البرهان مبادرات هدفها الإبقاء عليه في المعادلة السياسية، وتوفر له ممارسة هوايته في شراء الوقت والبقاء في السلطة، لذا ذهبت أنظار القوى السياسية للمبادرة والدعوة التي أطلقها عقار على أنها دعوة من البرهان بعد فشل دعوته للحوار السوداني – السوداني في بورتسودان، وأنها بتخطيط من مستشاريه وتم إسناد إعلانه لعقار ليس إلا. وقال المصدر: «مستشار البرهان أمجد فريد ظل يردد النقاط الست التي وردت في دعوة مالك في المجالس ونشرها في بوست في صفحته الخاصة».

هل سترفض القوى السياسية دعوة عقار لمجرد أنها من مكتب البرهان ومستشاريه؟ سؤال طرحناه على المصدر الذي أجاب: «قطعاً لا»، ومضى قائلاً: «هذه المبادرة لحفظ ماء وجه البرهان بعد فشل دعوته للحوار وعدم اهتمام القوى السياسية بها حتى من مؤيديه، ومحاولة استمرار شراء الوقت لصالحه بقائه في السلطة، والأهم من ذلك تهدف هذه الدعوة إلى إضعاف وإفشال مبادرة الحل السياسي التي تتبناها الخماسية، خاصة أن هناك دعوة للمضيّ في المشاورات في اجتماع يعقد نهاية هذا الشهر في أديس أبابا».

عبد العزيز الحلو

اللغة تكشف الكثير

دوائر ضيقة حصلت على نص الخطاب الذي أرسله مالك عقار للقوى السياسية، ومع محدودية من اطلعوا على الخطاب إلا أنهم أجمعوا على أن اللغة التي استخدمت في خطاب الدعوة كشفت عن الكثير، وبالذات تكتيك التمويه لأجل إبعاد النظر عن أنها امتداد لمبادرات مكتب البرهان ومستشاريه بعد تضعضع الثقة فيهم. لذا تملّص مالك من صفة نائب البرهان وعضوية مجلس السيادة وجاء في افتتاحية الخطاب «أخاطبكم بصفتي رئيساً للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، ومن واقع تجربتي وموقعي في مؤسسات الدولة، لا أتحدث باسم مجلس السيادة أو ألزم مؤسسات الدولة بموقف مسبق، بل دعوة لحوار سياسي مباشر بين القوى السودانية حول القضايا التي تعطل إنهاء الحرب».

وعلى الرغم من أنه حدد في الخطاب ست قضايا قال إنها مهمة لإيقاف الحرب إلا أنه جعل البداية من التشاور والاتفاق على توصيف الحرب نفسها التي اندلعت في 15 أبريل، وقال: «يتناول الحوار بعد الاتفاق على توصيف طبيعة الحرب، القضايا الخمس التي ظلت تمثل جوهر الخلاف بين القوى السياسية والمدنية». ولكن من يطلع على ديباجة خطاب دعوة الحوار التي أطلقها مالك ومستشارو البرهان يجده قد وصف الحرب مسبقاً غضّ النظر عن اتفاقك أو اختلافك مع التوصيف، وجاء في الدباجة «إن ما جرى منذ أبريل 2023 ليس مجرد صراع عسكري بين طرفين، بل حرب شنتها قوات الدعم السريع على الدولة والمجتمع»، وهو ذات التوصيف الذي يستند عليه الجيش والإسلاميون ومن يعرفون بـ«البلابسة». والقضايا التي تحتاج إلى نقاش وتمثل جوهر الخلاف بحسب الدعوة هي: الموقف من الجيش، والموقف من قيادة الجيش، والموقف من الدعم السريع والقوات الموازية، والموقف من الإسلاميين، ودور المجتمعين الإقليمي والدولي، والموقف من كيف يُحكم السودان (العلاقة بين المركز والهامش).

«الهدنة»: سقوط دعوة مالك

أيهما أسبق: إيقاف الحرب؟ أم قضايا مالك ومستشاري البرهان؟ أفضى هذا السؤال إلى نقاش الدعوة بشكل عميق، واتفق الغالبية على أن تقديم نقاش هذه القضايا ووضعها شرطاً لإنهاء الحرب مدعاة لإطالة عمرها أكثر من إنهائها. وذهب البعض أكثر من ذلك عندما أشاروا إلى أن نقاشها والوصول إلى اتفاق حولها مستحيل في ظل استمرار الحرب، وهذا يجعل «الهدنة الإنسانية» مقدمة على القضايا التي يدعو مالك القوى السياسية لنقاشها والقبول بمبادرته التي لا تنفك من دعوة حوار البرهان، كما أشرنا سابقاً.

ولا يفوت على أحد أن إيقاف الحرب عبر «هدنة إنسانية» أحد الحلول المرفوضة من الحركة الإسلامية وكتائبها، وينظر إليه على أنه «خط أحمر»، لذا تجاهل دعوة مالك لنقاش إيقاف الحرب عبر «هدنة»، وتقديمها على القضايا «الخمس» يزيد من علامة الاستفهام ويرفع شكوك وحذر القوى السياسية من التعامل معها. ووفق هده المعطيات من الصعب أن تنجح دعوة عقار وأمجد فريد ومستشاري القائد العام للجيش في رفع الحرج عن البرهان بعد الفشل الكامل لدعوة الحوار التي أطلقها. وفي المقابل ستفشل المساعي في الحفاظ على الكتلة السياسية الداعمة للبرهان من غير الإسلاميين من ذهابها في اتجاه دعوات المجتمع الدولي للحوار والحلول السياسية، بعد تآكل ثقة داعمين كثيرين في البرهان واتهامه بالمخاتلة لصالح حظوظه وحظوظ الحركة الإسلامية والنظام القديم الذي أسقطته ثورة ديسمبر المجيدة.

قيادة تحالف صمود خلال مشاركتها في مؤتمر برلين

الجيش والدولة:

هل تُقاس مكانة الجيوش بالخضوع للدستور.. أم بالخروج من دائرة النقاش؟

المجلس العسكري لانقلاب 17 نوفمبر 1958

مجلس قيادة انقلاب 25 مايو 1969

قادة انقلاب 30 يونيو 1989

خاص: (ديسمبر)

عندما قال رئيس مجلس السيادة والقائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبد الفتاح البرهان إن «كل الجيوش في العالم لديها قدسية ورمزية عند شعوبها»، لم يكن يصف مكانة المؤسسة العسكرية فحسب، بل كان يُرسّخ حدود النقاش حولها. فقد جاءت عبارته ردًا على دعواتٍ متكررةٍ من بعض القوى السياسية إلى إصلاح الجيش، قبل أن يحسم موقفه بجملةٍ قاطعة: «هذا ليس شأنكم».

وهنا لا يعود السؤال متعلقاً بمكانة الجيش فحسب، بل يمتدّ ليطرح إشكاليةً أعمق: من يملك حقَّ مناقشة دوره داخل الدولة؟ وهل تُعدّ المؤسسة العسكرية شأناً يخصّ العسكريين وحدهم؟ أم أن شكلَها، ووظيفتَها، وعلاقتَها بالسلطة المدنية، قضايا تدخل بطبيعتها في المجال العام لأنها تتصل بطبيعة الدولة نفسها؟

هذا السؤال لا يخصّ السودان وحده، بل يمثّل أحد أقدم موضوعات العلاقات المدنية العسكرية في الفكر السياسي الحديث، وهو ما يستدعي تفكيك المصطلح ذاته قبل الخوض في سياقه المحلي.

> **إصلاح الجيوش يعيد رسم شكل الدولة وحدود السلطة داخلها، وما إذا كانت المؤسسة العسكرية ستبقى جزءاً من كيانِها الدستوريِّ، أم المرجعَ الذي يقرّر أين تنتهي صلاحياتُها، وأين تبدأ صلاحياتُ الآخرين**

الاحتراف العسكري

بيد أن مصطلح «قدسية الجيش» يكاد يكون غائباً عن الأدبيات الأكاديمية المتخصصة. فالباحثون لا يتحدثون عن قدسيةِ المؤسسات العسكرية، بل عن احترافٍ عسكريٍّ، ورقابةٍ مدنيةٍ ديمقراطية، وحوكمةٍ أمنيةٍ مؤسسية.

ومنذ كتابه الشهير «الجندي والدولة: نظرية وسياسة العلاقات المدنية - العسكرية»، رأى الباحث الأمريكي صموئيل هنتنغتون أن احترافَ المؤسسةِ العسكريةِ لا يتحقق بخروجها عن الدولة، وإنما بخضوعها للسلطة المدنية الشرعية، مع ضمان استقلالها المهني في أداء مهامها القتالية.

وفي السياق السوداني تحديداً، يقدّم الباحث مهدي رابح بربر أداةً تحليليةً موازية تفكّك خطاب «القدسية» من جذوره: مفهوم «استغلال النخبة» أي توظيفُ نخبةٍ معينةٍ للقوات الحاملة للسلاح، رسميةٍ كانت أو شبه رسمية، لتحقيق أهدافٍ سياسيةٍ أو اقتصاديةٍ خاصةٍ لا تتطابق بالضرورة مع المصلحة العامة. من هذه الزاوية، لا تكون «القدسية» صفةً متأصلةً في المؤسسة العسكرية بقدر ما هي أداةٌ خطابيةٌ تستخدمها نخبةٌ بعينها لتحصين نفسها من المساءلة، لا لحماية الجيش كمؤسسةٍ وطنية.

وتذهب الأدبيات اللاحقة إلى أبعد من ذلك، إذ تعتبر أن الجيوش المحترفة تُقاس بقدرتها على أداء وظائفها داخل إطار دستوريٍّ واضح يحدّد علاقتَها بالسلطة السياسية، ويمنع تحوّلها إلى فاعل سياسيٍّ ينافس المؤسسات المدنية على إدارة الدولة.

وبذلك، لا تُبنى مكانةُ الجيوش على ابتعادها عن النقاش العام، بل على وضوح حدودها الدستوريةِ واحترافيّتِها المؤسسية. كما أن القوةَ العسكريةَ لا تُقاس بعدد الجنود أو حجم الترسانة وحدهما، وإنما أيضاً بطبيعةِ قيادتِها والقيمِ المهنيةِ التي تحكم أداءَ أفرادِها. فالمؤسسة العسكرية تكتسب احترامَها من قدرتها على العمل وفق القانون، لا من تحصينِها ضدّ النقاش العام أو الرقابة الدستورية.

ضوابط مؤسسية

وهذا الفصل بين الإصلاح والتفكيك لا يبقى نظرياً فحسب، بل يتجسّد في ضوابطَ مؤسسيةٍ واضحة، تبدأ من المساءلة ولا تنتهي عند الرقابة.

تاريخياً، كثيراً ما يُلتَبَسُ الحديثُ عن إصلاح المؤسسة العسكرية في السودان بدعوةٍ صريحةٍ إلى تفكيكها، وهو خلطٌ مفاهيميٌّ تفككه أدبياتُ إصلاح القطاع الأمني بدقة.

ففي ورقته حول الإصلاح الأمني والعسكري، يرى الباحث مهدي رابح أن إصلاحَ المؤسسةِ العسكريةِ لا يستهدف إضعافَها أو تقويضَها، وإنما إعادة تعريفِ دورها داخل الدولة، بحيث تصبح مؤسسةً مهنيةً تحتكر استخدامَ القوةِ دفاعاً عن الوطن، لا فاعلاً سياسياً يشارك في إدارة السلطة أو رسم مستقبل النظام السياسي.

ويؤكّد أن الرقابةَ المدنيةَ ليست نقيضاً للاحتراف العسكري، بل أحدَ شروطِها الأساسية، لأنها تفصل بين الوظيفة العسكرية والقرار السياسي، وتحمي المؤسسةَ نفسها من التسييس.

ومن هذا المنظور، يصبح الإصلاح مشروعاً لبناء جيشٍ أكثر مهنيةً، لا مشروعاً موجّهاً ضدّ الجيش.

ولا يقتصر هذا الإصلاح على إعادة هيكلة القوات المسلحة، بل يشمل إعادةَ تنظيم القطاع الأمني بأكمله. فالأدبيات المتخصصة تربط الإصلاحَ بنزع أيّ طابعٍ حزبيٍّ عن المؤسسات العسكرية والأمنية، وبناء جيشٍ وطنيٍّ موحدٍ تكون عقيدتُه حمايةَ الشعب وحدودَ البلاد ومواردِها والدستور، مع حصر استخدام القوةِ في المؤسسات النظامية وتجريد التشكيلات المسلحة الأخرى من السلاح. كما يشمل الإصلاحُ تعزيزَ المساءلةِ عبر مراجعةِ الحصاناتِ والإصلاحَ المؤسسي، وإبعادَ الأجهزة الأمنية عن النشاط الاقتصادي، وترسيخَ مبادئِ الديمقراطيةِ والقانون الإنساني الدولي في التدريب والتأهيل العسكري.

ويذهب رابح إلى تفصيلٍ عمليٍّ لافتٍ: يقترح تحديدَ مدةٍ زمنيةٍ لا تقلّ عن عشر سنواتٍ بين تسريح الضابطِ من المؤسسة النظامية، أو تقاعده، وبين حقّه في الانخراط في الحياة السياسية المدنية. وهو شرطٌ يترجم مبدأ «إخراج الجيش من السياسة» إلى إجراءٍ قابلٍ للتطبيق، لا مجرّد شعارٍ عامّ.

ضمانات أساسية

غير أن هذه الضوابط المؤسسية تصطدم، في الممارسة السودانية، بخطاب يخلط بين الاحترام الوطني والحصانة السياسية.

ففي الديمقراطيات المستقرة، تحظى الجيوشُ بمكانةٍ رمزيةٍ لا خلاف عليها. لكن هذه المكانةَ لا تعني أنها خارجَ المساءلة.

فالبرلماناتُ تناقش ميزانياتِ الدفاع، وتستدعي القياداتِ العسكرية، وتراجع لجانٌ مستقلةٌ أداءَ المؤسسات الأمنية، كما تخضع سياساتُ الدفاع والإصلاح العسكري للنقاش العام كلّما اقتضت الحاجة.

ولا يُنظر إلى هذه الرقابة باعتبارها انتقاصاً من مكانة الجيش، بل باعتبارها إحدى الضماناتِ الأساسيةِ التي تحافظ على احترافيّته وحيادِه السياسيّ.

وهنا تظهر المفارقةُ الجوهريةُ في الخطاب الرسمي: فالبرهان يستند إلى رمزيةِ الجيش ليصل إلى نتيجةٍ سياسيةٍ مفادها أن إصلاحَ المؤسسةِ «ليس شأنَ» السياسيين، بينما تؤكّد التجارب المقارنة أن المؤسسة العسكرية، مهما بلغت مكانتُها الوطنية، تظلّ جزءاً من هيكل الدولة، لا سلطةً قائمةً فوقها.

إصلاح مؤجّل

ولفهم جذور هذه المفارقة، لا بدّ من العودة إلى المسار التاريخي الذي شكّل علاقةَ الجيش بالسلطة في السودان.

لم يظهر الحديثُ عن إصلاح المؤسسة العسكرية مع الحرب الحالية، بل هو نقاشٌ سودانيٌّ ممتدٌّ لأكثر من ستة عقود. يتتبّع الباحث مهدي رابح جذورَ هذا التسييس المتصاعد إلى محطةٍ تأسيسيةٍ في 17 نوفمبر 1958، حين سلّم رئيس الوزراء عبدالله خليل السلطةَ لقائد الجيش الفريق إبراهيم عبود، في محاولةٍ لحسم صراعٍ سياسيٍّ خارج أروقة البرلمان بأدوات غير ديمقراطية. منذ تلك اللحظة، تنالت محطاتٌ توسّع الدور السياسي والاقتصادي للمؤسسة العسكرية: انقلاب مايو 1969 الذي دشّن، عبر التأميم والتخطيط المركزي، أولى صور تغوّل الجيش في الاقتصاد؛ ثم انقلاب يونيو 1989 الذي أسّس بحسب وصف رابح لنظام «كليبتوقراطيٍّ» شارك فيه لاحقاً جهاز الأمن الوطني وقوات الدعم السريع كفاعلين اقتصاديين موازيين؛ وصولاً إلى ما يعتبره رابح اللحظةَ الحرجةَ في ديسمبر 1999، حين مالت كفةُ موازين السلطة نهائياً لصالح العسكريين.

قائدا انقلاب 25 أكتوبر 2021

وهذا الإرثُ من التسييس والتوسّع يفسّر أيضاً، من منظور مقارن، منطقَ عبارة البرهان نفسها. فالباحثُ لوكهام، الذي يستشهد به رابح، يرى أن الذهنيةَ العسكريةَ في أفريقيا ما بعد الاستعمار تنطلق من قناعةٍ راسخةٍ بأن أيّ حكومةٍ مدنيةٍ منتخبةٍ ستكون عرضةً للفساد وسوء الإدارة والمراهقة السياسية، مقارنةً بانضباط المؤسسة العسكرية وخبرتها. بهذا المعنى، لا يمثّل موقفُ البرهان استثناءً سودانياً، بل صدىً لمنطقٍ أوسع ساد تجاربَ حكمٍ عسكريٍّ أفريقيةٍ عديدة.

فمنذ سقوط نظام عمر البشير عام 2019، ظلّ إصلاحُ القطاع الأمني بنداً ثابتاً في الوثيقة الدستورية، واتفاقِ جوبا للسلام، والاتفاقِ الإطاري، كما شكّل محوراً رئيسياً في معظم المبادرات الدولية الخاصة بالانتقال السياسي.

ولم يكن الهدفُ المعلنُ من هذه الطروحات تفكيكَ القوات المسلحة، وإنما إعادةَ تنظيم العلاقةِ بين المؤسسات العسكرية والمدنية، وتوحيدَ مراكز استخدام القوة، وتعزيزَ احترافيةِ الجيش داخل إطارٍ دستوريٍّ.

كما تؤكّد الأدبياتُ الدوليةُ الخاصة بحوكمة القطاع الأمني أن الإصلاحَ لا يستهدف تقليصَ دور الجيش، بل بناءَ مؤسسةٍ أكثر كفاءةً وخضوعاً للقانون، باعتبار ذلك أحد الشروط الأساسية لاستقرار الدولة.

اختبار الإصلاح

غير أن هذا الإرث التاريخي يصطدم اليوم بواقعٍ جديدٍ يكشف هشاشةَ نموذج القوةِ المتعددة.

فالمفارقة أن الحربَ الحاليةَ لا تُضعف حجةَ الإصلاح العسكري، بل تجعلها أكثر إلحاحاً.

فإذا كانت أكبرُ حربٍ شهدها السودان الحديث قد اندلعت بين قوتين تحمّلان السلاح داخل الدولة، فإن السؤال لم يعد ما إذا كان الإصلاح ضرورياً، بل لماذا ظلّ مؤجّلاً كل هذه السنوات.

فالقضية لم تعد تتعلق بمؤسسةٍ عسكريةٍ واحدة، وإنما بمشهدٍ أمنيٍّ تعدّدت فيه الجيوش والتشكيلات المسلحة، وأصبح فيه احتكارُ الدولةِ لاستخدام القوة موضعَ نزاع. ويقدّم رابح تفسيراً بنيوياً لهذا النزاع لا يكتفي بوصفه: فتعدّدُ القواتِ الحاملةِ للسلاح،

> **القوة العسكرية لا تُقاس بعدد الجنود أو حجم الترسانة وحدهما، وإنما أيضاً بطبيعةِ قيادتِها والقيمِ المهنيةِ التي تحكم أداءَ أفرادِها**

وامتلاكُ بعضها درجةً عاليةً من الاستقلاليةِ عن الدولةِ وعن المؤسسة العسكرية ذاتها، يشكّل في تقديره أخطرَ عقبةٍ أمام أيّ إصلاحٍ مستدام. فهذه القواتُ، لطبيعتِها الربحيةِ وغير القوميةِ القريبةِ من سمات الشركات الأمنية الخاصة، وكونِها في جوهرها كياناتٍ قائمةً على تراتبيةٍ إثنيةٍ وقبلية، لا تملك خياراً استراتيجياً سوى التوسّع المستمر في نفوذها السياسي والاقتصادي لضمان بقائها. وهو ما يضعها حتماً في صراعٍ تنافسيٍّ مع الدولةِ ومع كياناتٍ مسلحةٍ أخرى مشابهة. بهذا المعنى، لا يكون تعدّدُ القوات ظاهرةً عابرةً يمكن احتواؤها، بل نمطاً غيرَ قابلٍ للاستقرار بطبيعته، محكوماً عليه إما بالتمدد أو بالفناء.

ومن هذا المنظور البنيوي، يتّضح أن إصلاحَ الجيش لا ينفصل عن إعادةِ بناء الدولةِ نفسها. فالمطلوب ليس مجرّد إعادة هيكلة مؤسسة عسكرية، بل استعادةُ أحد المبادئ المؤسسة للدولة الحديثة: أن يكون السلاحُ خاضعاً للدستور، لا للتوازنات السياسية أو العسكرية.

مهدي بربر

حدود النقاش

وهكذا يعود النقاش إلى نقطة البداية، لكن بأدواتٍ مفاهيميةٍ جديدة؛ فالسودانيون قد لا يختلفون على ضرورة وجود جيشٍ وطنيٍّ قويٍّ في بلدٍ مزّقته الحرب وتعدّدت فيه التشكيلات المسلحة، غير أن الخلاف يبدأ عندما يتحوّل الحديث من ضرورة وجود الجيش إلى حقّ المجتمع في مناقشة شكل هذه المؤسسة ومستقبلها، وهل يُنظر إلى هذا النقاش بوصفه جزءاً من السياسة العامة أم يُعامل باعتباره تجاوزاً لحدودٍ لا يجوز الاقتراب منها.

وعندما يقول البرهان إن إصلاح الجيش «ليس شأنكم»، فإنه لا يعبّر عن موقفٍ من الإصلاح فحسب، بل يضع حدوداً ضيّقةً لما يُسمح للمجتمع والقوى السياسية بتداوله، وبذلك ينتقل الجدل من مسألة إصلاح الجيش إلى سؤالٍ أوسع يتعلّق بطبيعة الدولة نفسها وعلاقتها بمجال السياسة والمجتمع.

في المحصّلة، لا يدور الجدل حول ما إذا كانت الجيوش تستحقّ الاحترام، فهذا أمرٌ لا يكاد يكون محلّ خلاف. السؤالُ هو: كيف تُصان هذه المكانة؟

فالأدبياتُ الأكاديميةُ وتجاربُ التحول الديمقراطي لا تربط احترافَ الجيوش بخروجها من دائرة النقاش العام، بل بخضوعها لقواعدَ دستوريةٍ تحدّد علاقتَها بالسلطة المدنية، وتفصل بين القوة والسياسة، وتضمن سيادةَ القانون.

ولهذا لا تبدو عبارة «قدسية الجيش» مجرّد توصيفٍ رمزيٍّ، بل مدخلاً إلى سؤالٍ أوسع: من يملك رسمَ الحدود بين المؤسسة العسكرية والدولة؟

وكما يخلص وزير الدفاع السابق في أسبانيا، والباحث نارسيس سيرا، فإن العلاقةَ بين الديمقراطيةِ وإصلاح الجيوش علاقةٌ تبادليةٌ لا تسير في اتجاهٍ واحد: فبقدر ما يتوقف نجاحُ الديمقراطية على تقدّم عامٍّ في العملية الديمقراطية ذاتِها، فإن استمرارَ تعطّل تلك العمليةِ يبقي بدوره إصلاحَ الجيوش رهينةَ الإرجاء.

فالإجابة عن هذا السؤال ستُعيدُ رسمَ شكل الدولة السودانية، وحدودِ السلطةِ داخلها، وما إذا كانت المؤسسة العسكرية ستبقى جزءاً من كيانها الدستوريّ، أم المرجعَ الذي يقرّر أين تنتهي صلاحياتُها، وأين تبدأ صلاحياتُ الآخرين.

حمدوك يطرح ملامح «عقد اجتماعي جديد» لإعادة تأسيس الدولة السودانية

رصد (ديسمبر)

في أولى ندوات مجلة (أفق جديد) حول العقد الاجتماعي، دعا رئيس الوزراء السوداني السابق عبد الله حمدوك إلى إعادة تأسيس الدولة السودانية على أسس المواطنة المتساوية، والحكم الديمقراطي، والتنمية، والعدالة الاجتماعية، معتبراً أن الأزمة التي تعيشها البلاد تتجاوز كونها صراعاً على السلطة، لتصل إلى أزمة بنيوية في تأسيس الدولة الوطنية نفسها.

لم يكن حديث عبد الله حمدوك مجرد عرض لرؤية سياسية أو برنامج للمرحلة الانتقالية، بقدر ما جاء محاولة للإجابة عن سؤال ظل يرافق الدولة السودانية منذ الاستقلال: لماذا تعثرت مشاريع بناء الدولة الوطنية رغم تعاقب الحكومات المدنية والعسكرية؟

لم يكن حديث رئيس الوزراء السوداني السابق رئيس تحالف (صمود) عبد الله حمدوك في الندوة التي نظمتها مجلة (أفق جديد) بعنوان (العقد الاجتماعي) مجرد عرض لرؤية سياسية أو برنامج للمرحلة الانتقالية، بقدر ما جاء محاولة للإجابة عن سؤال ظل يرافق الدولة السودانية منذ الاستقلال: لماذا تعثرت مشاريع بناء الدولة الوطنية رغم تعاقب الحكومات المدنية والعسكرية؟.

وفي أولى حلقات سلسلة حوارات تعتزم المجلة مواصلة تنظيمها، قدّم حمدوك تصوراً متكاملاً لإعادة تأسيس الدولة السودانية، انطلاقاً من قناعة بأن الأزمة الراهنة تتجاوز كونها صراعاً على السلطة، لتصبح أزمة بنيوية تتعلق بأسس الدولة نفسها، وما يتطلبه ذلك من عقد اجتماعي جديد يقوم على المواطنة، والعدالة، والتنمية، والحكم الديمقراطي.

وجاءت الندوة في سياق محاولة فتح نقاش عام حول واحدة من أكثر القضايا حضوراً في المشهد السوداني، وهي كيفية إعادة بناء الدولة بعد عقود من الحروب والانقلابات والأزمات السياسية، وفي ظل الحرب المستمرة التي تشهدها البلاد منذ أبريل 2023.

وتنطلق سلسلة الندوات من فرضية مفادها أن الأزمة السودانية لم تعد مجرد أزمة حكم أو تنافس على السلطة، وإنما أزمة تتعلق بأسس الدولة الوطنية التي تشكلت بعد الاستقلال، وما إذا كانت تلك الأسس ما تزال قادرة على استيعاب التنوع السوداني وتحقيق الاستقرار السياسي والتنموي.

قدم عبدالله حمدوك رؤية متكاملة لما وصفه بـ«العقد الاجتماعي الجديد»، باعتباره إطاراً لإعادة تأسيس الدولة، مستنداً إلى قراءة للتجربة السودانية خلال العقود الماضية، وإلى تصور لملامح الدولة التي يرى أنها قادرة على إنهاء الحلقة المتكررة من الانقلابات والحروب

وخلال الندوة، التي تم بثها الثلاثاء 30 يونيو المنصرم قدم حمدوك رؤية متكاملة لما وصفه بـ«العقد الاجتماعي الجديد»، باعتباره إطاراً لإعادة تأسيس الدولة، مستنداً إلى قراءة للتجربة السودانية خلال العقود الماضية، وإلى تصور لملامح الدولة التي يرى أنها قادرة على إنهاء الحلقة المتكررة من الانقلابات والحروب.

الدكتور عبد الله حمدوك

الأزمة.. أزمة تأسيس وليس سلطة

استهل حمدوك حديثه بالتأكيد على أن السودان يواجه «أزمة تأسيس للدولة أكثر من كونه يعيش أزمة سلطة»، مشيراً إلى أن التجربة الممتدة منذ الاستقلال أثبتت عجز الدولة السودانية عن بناء توافق وطني مستدام حول الهوية، وطبيعة نظام الحكم، وإدارة التنوع الثقافي والاجتماعي.

ورأى أن النتيجة كانت استمرار دوامة الانقلابات العسكرية، والحروب الأهلية، والأزمات السياسية، ما يجعل إعادة النظر في الأسس التي قامت عليها الدولة الوطنية «ضرورة تاريخية»، وليست مجرد خيار سياسي مرتبط بإنهاء الحرب الراهنة. ورسم حمدوك ملامح الدولة التي يدعو إليها، معتبراً أنها يجب أن تكون دولة ديمقراطية تقوم على انتخابات حرة ونزيهة، وعلى الفصل الكامل بين السلطات، والاستقلال التام للقضاء، باعتبار أنه أحد أهم ضمانات سيادة القانون.

واستعاد في هذا السياق ما وصفه بتراجع استقلال السلطة القضائية خلال العقود الثلاثة الماضية، محذراً من تحول القضاء إلى جهاز تابع للسلطة التنفيذية، الأمر الذي يقوض الثقة في مؤسسات الدولة. واصفاً ما حدث للقضاء خلال فترة حكم نظام المخلوع، عمر البشير بـ«المجزرة».

كما شدد على أهمية ضمان حرية التنظيم والتعبير والصحافة، معتبراً أن الصحافة تمثل «السلطة الرابعة»، وأن وجود إعلام حر يشكل أحد أهم أدوات الرقابة على السلطة التنفيذية، ويضمن الشفافية والمساءلة. ودعا كذلك إلى إقامة نظام حكم محلي ولائي منتخب يمنح المواطنين دوراً مباشراً في إدارة شؤونهم، ويعزز المشاركة الشعبية في صناعة القرار.

وفي الجانب الاقتصادي، طرح مفهوم «الدولة التنموية»، موضحاً أنها ليست دولة شعارات، وإنما دولة تجعل التنمية محوراً للسياسات العامة عبر الاستثمار في التعليم، والصحة، والبنية التحتية، والزراعة، والصناعة، مؤكداً أن التصنيع يمثل شرطاً أساسياً لنهضة أي دولة، مستشهداً بتجارب دول آسيوية وأفريقية استطاعت تحقيق التحول الاقتصادي بعد الاستقلال.

طرح عبدالله حمدوك مفهوم «الدولة التنموية»، موضحاً أنها ليست دولة شعارات، وإنما دولة تجعل التنمية محوراً للسياسات العامة عبر الاستثمار في التعليم، والصحة، والبنية التحتية، والزراعة، والصناعة، مؤكداً أن التصنيع يمثل شرطاً أساسياً لنهضة أي دولة

كما دعا حمدوك إلى تبني نموذج اقتصادي يقوم على قطاع عام يؤدي أدواراً تنظيمية وتنموية، إلى جانب قطاع خاص منتج، بعيداً عن الأنشطة الطفيلية، مع وضع سياسات تعالج الاختلال التاريخي في توزيع الموارد بين المركز والأقاليم. واعتبر أن الفقر والتهميش ليسا مجرد نتائج للأزمة، وإنما من أبرز أسباب تجدد العنف والحروب، ما يجعل التنمية جزءاً أساسياً من مشروع بناء الدولة.

ست ركائز أساسية لإعادة تأسيس الدولة

وحدد حمدوك ست ركائز رئيسية للعقد الاجتماعي الجديد، تبدأ بإقرار مبدأ المواطنة المتساوية كأساس وحيد للحقوق والواجبات، بعيداً عن أي تمييز قائم على الدين أو العرق أو النوع أو الجهة.

وتضمنت الركيزة الثانية الفصل بين الدين والدولة، مع مراجعة القوانين التي تكرس الإقصاء، والاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي والديني بوصفه رصيداً وطنياً ينبغي حمايته، إلى جانب تبني نظام فيدرالي يمنح الأقاليم سلطات وموارد حقيقية، ويضمن حماية الحقوق الثقافية واللغوية، بما في ذلك تطوير اللغات المحلية.

أما الركيزة الثالثة، فتناولت إصلاح القطاعين العسكري والأمني، عبر إخضاع القوات المسلحة والأجهزة النظامية للقيادة المدنية، وإبعاد المؤسسة العسكرية عن النشاطين الاقتصادي والسياسي، وبناء جيش قومي موحد، مع تضمين نصوص دستورية تجرم الانقلابات العسكرية وتمنع العودة إليها.

وفي محور العدالة الانتقالية، وهي الركيزة الرابعة، دعا إلى كشف الحقيقة بشأن الانتهاكات السابقة والراهنة، وجبر ضرر الضحايا، وإصلاح المؤسسات العدلية، وضمان عدم الإفلات من العقاب، مع الاستفادة من الإرث السوداني في المصالحات المجتمعية، والانفتاح على التجارب الإقليمية والدولية في هذا المجال.

وشملت الركيزة الخامسة صياغة عقد اقتصادي اجتماعي جديد يضمن الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، ويعالج الاختلالات التنموية بين المركز والأقاليم «ظاهرة التهميش» من خلال رؤية وطنية طويلة المدى يتم التوافق عليها عبر حوار مجتمعي واسع.

أما الركيزة السادسة، فتمثلت في الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، عبر تعزيز الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية، وإنشاء مؤسسات رقابية مستقلة، وتطوير التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد، مع الاستفادة من التجارب السابقة في هذا المجال.

من الفكرة إلى التنفيذ

ولم يكتفِ حمدوك بعرض المبادئ العامة، بل تناول الآليات التي يرى أنها قادرة على تحويل هذه الرؤية إلى واقع عملي، مقترحاً إطلاق عملية دستورية شاملة بعد فصل إنهاء الحرب الراهنة تبدأ بمؤتمر تأسيسي قومي أو حوار مجتمعي واسع لصياغة دستور جديد، معتبراً أن عملية التوافق على الدستور لا تقل أهمية عن نصوصه، لأن غياب هذا التوافق كان أحد أسباب فشل السودان في الوصول إلى دستور دائم طوال الـ70 عام الماضية.

وأكد ضرورة أن تشمل هذه العملية القوى السياسية، والحركات المسلحة، والكيانات المهنية والنقابية، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلي الأقاليم المتأثرة بالحرب والتهميش، والإدارات الأهلية، بحيث تعبر عن مختلف مكونات المجتمع السوداني.

وربط ذلك بقيام فترة انتقالية مدنية ذات برنامج واضح، تتولى إعادة بناء مؤسسات الدولة، والتحضير لانتخابات عامة تستند إلى الدستور الجديد، ضمن جدول زمني محدد يخضع للرقابة الشعبية.

كما شدد على ضرورة وجود توافق وطني حول مبادئ أساسية، في مقدمتها رفض العودة للحكم العسكري، وعدم استخدام الدين في السياسة، وصون مبدأ المواطنة المتساوية، والالتزام بالتداول الديمقراطي للسلطة.

العقد الاجتماعي، المخرج الوحيد.. لماذا؟

وفي ختام الندوة، اعتبر حمدوك أن مشروع العقد الاجتماعي الجديد يمثل المخرج العملي الوحيد للأزمة السودانية، مستنداً إلى أن النماذج السابقة، سواء الحكم العسكري أو الحزبي أو الأيديولوجي أو القائم على السلاح، لم تنجح في بناء دولة مستقرة.

وأضاف أن طبيعة المجتمع السوداني المتنوع تجعل أي مشروع يقوم على الإقصاء أو الهيمنة سبباً لإعادة إنتاج الصراع، مؤكداً أن التنمية والعدالة الاجتماعية لم تعودا مجرد أهداف اقتصادية، بل أصبحتا شرطين أساسيين لبناء الدولة والحفاظ على وحدتها.

وبحسب رؤيته، فإن الدولة التي تعجز عن توفير الخدمات الأساسية والفرص المتكافئة لمواطنيها تتحول إلى جهاز للجباية والأمن، بينما يمثل العقد الاجتماعي الجديد، القائم على الدولة المدنية الديمقراطية والتنموية، فرصة لإعادة تأسيس الدولة على أسس أكثر استقراراً وعدالة.

لم يقدم رئيس الوزراء السابق رئيس تحالف صمود عبد الله حمدوك خلال الندوة برنامجاً سياسياً آنياً بقدر ما طرح تصوراً فكرياً لإعادة بناء الدولة السودانية، بعد الانهيار التام الذي حدث لها في وقت تتزايد فيه الدعوات إلى البحث عن صيغة جديدة للعلاقة بين الدولة والمجتمع، بعد عقود من الأزمات التي انتهت إلى الحرب الراهنة. كما افتتحت الندوة نقاشاً يتوقع أن يتواصل عبر سلسلة الحوارات التي أعلنت مجلة (أفق جديد) تنظيمها، سعياً إلى بلورة رؤى مختلفة حول مستقبل الدولة السودانية والعقد الاجتماعي الذي يمكن أن يؤسس لمرحلة جديد لما بعد إنهاء الحرب الحالية.

إصلاح القطاعين العسكري والأمني، عبر إخضاع القوات المسلحة والأجهزة النظامية للقيادة المدنية، وإبعاد المؤسسة العسكرية عن النشاطين الاقتصادي والسياسي، وبناء جيش قومي موحد، مع تضمين نصوص دستورية تجرِّم الانقلابات العسكرية وتمنع العودة إليها

مثل فيها والد بيرم كشاهد دفاع للمتهم

دوافع وأسباب «المصباح» من التمسك بمحاكمة دكتور أحمد الشفا وسجنه

تحليل:
ماهر أبوجوخ

شهدت قضية الدكتور أحمد عبد الله خضر (أحمد الشفا)، التي قامت النيابة العامة بحفظها في منتصف أبريل الماضي، تطورات جديدة في الثامن من يونيو الماضي على خلفية تعليق كتبه قائد مليشيا البراء بن مالك المصنفة إرهابية المصباح أبوزيد انتقد فيه قرار سحب الملف من النيابة العامة، ملوحاً بالتهديد قبل أن يستجاب لتهديده، لينشر في صفحته بالفيسبوك خبراً عن إعادة أوراق القضية للمحكمة لاستكمالها وإصدار حكمها وصولاً بإصدار محكمة درنقلا لحكمها بالسجن في مواجهة دكتور أحمد الشفا لمدة عامين والغرامة، في وقائع محكمة تمسك بها المصباح واختار والد المرحوم هشام بيرم الظهور كشاهد دفاع عن المتهم الذي واجه تهمة الإساءة لابنه!!.

تظهر لغة منشور الثامن من يونيو الذي كتبه المصباح حدة وضحت من قوله بصريح العبارة دون مواربة: «ونلفت الانتباه إلى أن إعاقة سير العدالة يجر المظلومين للتعامل بقانون الغاب ويخلق حالة من الفوضى لأخذ الثار خارج الإطار القانوني والتي لا نحبذها بل نرفضها ونمقتها»، وختم ذلك المنشور قائلاً: «حكّموا القانون.. فعدم تحكيمه يعني تحكيم من هو أقوى، وإننا نتمسك بحقنا الشرعي وقدرتنا على رد اعتبار إخوتنا وشهدائنا، والسلام على من يحب السلام واللبيب من اتقى غضب الحليم». يلاحظ هنا استخدامة لعبارات على شاكلة «أخذ الثار»!!.

البحث عن الدوافع

ظلت دوافع المصباح وردة فعله الشخصي ثم الجماعي للمليشيا التي يقودها حيال هذه القضية في كل مراحلها محاطه بتفسيرات متباينة ومختلفة، زاد من غموضها وارتباكها ظهور والد المرحوم هشام بيرم في القضية ليس كشاهد اتهام لصالح الجهة التي تولت فتح البلاغ، وإنما ليشهد لصالح خصمها دكتور الشفا!!. قد تثير هذه النقطة دهشة البعض لكنها الحقيقة وفقاً لما جاء في شهادته أمام المحكمة المدونة في وقائعها في الصفحات من (202) إلى (206)، وفقاً لما ورد في مرافعة الدفاع الختامية التي أودعت لمنضدة المحكمة: «أنا عافي عن المشكو ضده ومسامحو سواء قال الكلام أو ما قالو».

طرحت جميع هذه المعطيات سؤالاً حول الدوافع والأسباب الحقيقية لكل من المصباح والمليشيا التي يقودها للإصرار على المضي قدماً في هذه القضية رغم موقف الأسرة صاحبة الحق الأصيل القانوني والشرعي في الضفة المعاكسة؟ وتجلى هذا الإصرار في نقض اتفاق الصلح الأهلي الذي تم حول هذا الأمر ووصولاً للضغط على النيابة والقضاء لإصدار هذا الحكم. وتظل هذه الوقائع تحتاج لتفسيرات تبرر وتشرح ملابسات استعصى فهمها في وقائع هذه القضية.

دور بالوكالة.. أم بالأصالة؟

ظلت التفسيرات المرتبطة بمسار هذه القضية وتفسير تحليل ردود الفعل مليشيا البراء على الدوام فاقدة لحلقة غائبة بلا إجابة أو تفسير لأسباب التمسك بالتصعيد «والدافع الأساسي والمحرك الرئيسي للقضية»، في كل مراحلها منذ الترويج والتعبئة وفتح البلاغ وصولاً إلى التوصل لاتفاق مشترك بمبادرة من المقاومة الشعبية قضى بإنهاء الأمر بشكل ودي.

خلف الكواليس تحركت أصابع جهة كانت مجهولة «دفعت بالقضية صوب القضاء ضاربة عرض الحائط باتفاق الصلح»، تولت مهمة التحشيد والاستعراض العسكري في الجلسة الأولى لإرهاب الجميع بما في ذلك القضاء، ثم ظهر تهديد بعد سحب ملف القضية بعد عدة أشهر يهدد بـ«أخذ الثار» وظهور تحشيدات في جلسة النطق بالحكم.. هذه مواصفات جهة أو شخص صاحبة قرار داخل المليشيا ونافذة في المشهد العام.

السياق العام أظهر المصباح أبوزيد بوصفه المنفذ لهذا الإجراء والمحرك للمشهد، فبحكم تراتبيته القيادية تم نقض اتفاق الصلح والدفع بالبلاغ صوب المحكمة، وذات الصفة منحته إمكانية الحشد في الجلسة الأولى والنطق بالحكم، وتولي مهمة الضغط لإعادة أوراق القضية للمحكمة مجدداً. ورغم هذه النتيجة التي باتت واضحة للعيان منذ منشوره في الثامن من يونيو الماضي فقد طُرح سؤال جديد: هل يتحرك المصباح في هذه القضية بالوكالة إنابة عن جهة أو شخص آخر؟ أم يقوم بتنفيذ هذا الدور بالأصالة عن نفسه؟!.

الوقائع والتفاعلات المرتبطة بكل مراحل القضية تبرز المصباح أبوزيد بوصفه المحرك الأساسي لكل تفاصيلها منذ البداية سراً قبل ظهوره العلني في الثامن من يونيو الماضي من خلال جعل قضية «الإساءة» غطاءً لهدفه الاساسي المتمثل في «الثأر» وفقاً للعبارة التي استخدمها في منشور 8 يونيو الماضي

ظهر والد المرحوم هشام بيرم في القضية ليس كشاهد اتهام لصالح الجهة التي تولت فتح البلاغ وإنما ليشهد لصالح خصمها دكتور الشفا، بل ذهب إلى حد القول: «أنا عافي عن المشكو ضده ومسامحو سواء قال الكلام أو ما قالو»

الخيط الأول

عند اطلاعي على مرافعة الدفاع التي أعدها فريق الدفاع بقيادة الأستاذ عماد الدين ميرغني سيد أحمد المحامي، التي أودعت منضدة المحكمة، استوقفتني مسألة تعدد الروايات حول ما حدث في صيدلية دكتور أحمد الشفا يوم 16 يوليو 2025م التي مثلت أساس البلاغ. ظهر في الرواية الأساسية لبلاغ الاتهام اسم وصفة المصباح أبوزيد في أكثر من موضع، كان أبرزها ما ذكره شاهد الاتهام الأول ويدعى حمزة - حسب ما جاء في مرافعة الدفاع نقلاً عن وقائع المحكمة ويومية التحري بقوله إنه حضر لصيدلية الدكتور أحمد الشفا في ذات اليوم لشراء دواء، وكان هناك أحد الأشخاص -لاحقاً هو نفسه شاهد الدفاع الأول عن المتهم- يبلغه بعزاء هشام بيرم الذي تربطه صلة قرابة بوالده، مبيناً أن المتهم حينما تم إبلاغه بمقتل هشام بيرم قال: «حشرة كبيرة عقبال المصباح»!!.

لكن بالعودة لإفادة شاهد الدفاع الأول الذي دار الحديث بينه وبين المتهم لم يذكر تلك العبارة التي أوردها شاهد الاتهام الأول، وقال نصاً في ص (85) من وقائع المحكمة: «المتهم ما قال المرحوم حشرة». أما تفاصيل ما دار فقد سرده في جزئيات سابقة من إفادته أمام المحكمة حيث جاء في الصفحات (74) و(75) من مضابط المحكمة بأن شاهد الدفاع الأول قال للمتهم دكتور الشفا: «أنا قلت للمتهم إنو المرحوم شاب مسكين في مقتبل العمر الواحد يتأثر للحتة»، ورد عليه طبقاً لشهادته بالقول: «زي ديل يتوفوا والكبار يجوا عشان يحكموا»، أما الجزئية الأهم من تلك الشهادة بأن «مستوى الصوت كان منخفض وونسة عادية وما في زول خارج الصيدلية بيسمع الكلام ده».

أوردت مرافعة الدفاع عن مفوض مليشيا البراء بن مالك واسمه عثمان أبوعبيدة عثمان، ونقلاً عن أقواله في الصفحة رقم (8) قوله إن المتهم «أساء للشهيد»، وإنه قال أيضاً: «المصباح

دكتور احمد الشفا

يكون قاعد في مصر وأولادنا يموتوا في السودان»، وهو ما اعتبره مفوض الشاكي بأن «المصباح قاعد في مصر وأولادنا يموتوا فيهو تحريض للجنود، وفيهو تأليب سلبي للمواطنين برضو والمجتمع يرى إنو في تقصير في حق الشهيد»، وأضاف في ص (15) قائلاً: «معروف إنو المصباح كان في مصر وهو شخصية عامة».

أوردت ذات المرافعة نقلاً عن شاهدَي الاتهام الثاني محمد الياس -وهو مسؤول التدريب الذي ألقي القبض عليه في وقت لاحق بتهمة التورط في شبكة لتهريب الذخائر وبيعها للدعم السريع قبل أن تتم تبرئته ومعاقبته بالذهاب لإحدى الخلاوي لحفظ أجزاء من القرآن حسب فيديو متداول لشخصه- بجانب شاهد الاتهام الثالث خلال وقائع المحكمة إفاداتهما بأنهم أبلغوا بأن أحد سكان دنقلا وجّه إساءات لكل من «الشهيد» والمصباح والإساءة شخصية للمصباح وللمتوفى». أما الملاحظة الأبرز فهي أن هذين الشاهدين الثاني والثالث للاتهام قدما إفادة سمعية نقلت لهما ولم يكونا ضمن الحاضرين للواقعة.

أوردت مرافعة الدفاع عن شاهد الدفاع الرابع قوله إن حمزة -وهو شاهد الاتهام الأول في هذه القضية- هو المتسبب في القضية حينما أبلغ أسرة المرحوم بأنه أثناء دخوله إلى صيدلة دكتور أحمد الشفا لشراء دواء تصادف مع حدوث نقاش بين المتهم وشخص آخر -اتضح لاحقاً بأنه شاهد الدفاع الأول- وحصل نقاش تحدثوا عن استشهاد الشهيد هشام بيرم وتواجد المصباح في الإسكندرية. وفي هذا السياق من الضروري العودة لإفادات سابقة أوردها شاهد الدفاع الأول نشرت في موضع سابق من هذه المادة حول ما دار في ذلك الحوار.

محاولة إكمال الصورة

لنجمع تفاصيل الرواية كاملة بالحيثيات التي وردت في كل جوانبها: شاهد الدفاع الأول يدخل لصيدلية دكتور أحمد الشفا في يوم 16 يوليو 2025م ليبلغه بعزاء هشام عبدالمطلب «بيرم» ويدور نقاش بينهما الاثنين حول الأمر ومقتل الشباب في الحرب، ويظهر شاهد الاتهام الأول (حمزة) يستمع لحوار ونقاش بإفادة شاهد الدفاع الأول الذي دار الحديث بينه وبين المتهم دكتور أحمد الشفا «بصوت كان منخفض وونسة عادية ومافي زول خارج الصيدلية بيسمع الكلام ده»، ليحضر شاهد الاتهام الأول (حمزة) ويستمع للنقاش «المنخفض».

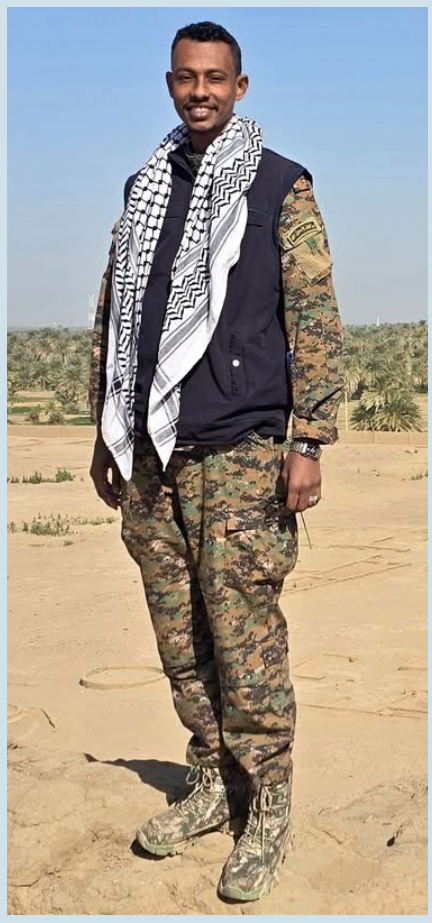

المصباح ابو زيد

يقوم (حمزة) بإبلاغ أسرة المرحوم بتلك الإساءة، كما قام بإبلاغ منسوبي وقيادة مليشيا البراء بالأمر، والتي قررت بدورها -أي مليشيا البراء- بتفويض عثمان أبوعبيدة بفتح البلاغ، ويتم نشر صورة الشفا ورقم عربيته والطلب من الارتكازات القبض عليه بوصفه متهماً هارباً. وصل المتهم للقسم وتم التحري معه وإطلاق سراحه بالضمانة، وقرر بعد التشاور القانوني فتح بلاغ في مواجهة منسوبين لمليشيا البراء بن مالك بسبب نشرهم مقاطع فيديو وصور لشخصه والتحريض عليه.

تقرر المقاومة الشعبية التدخل وتعقد جلسة صلح انتهت بالتوصل لصيغة تقضي بشطب الشاكي -وهي مليشيا البراء- للشكوى المقدمة صلحاً، على أن يمتنع المشكو ضده دكتور الشفا عن تقيد أي بلاغات في مواجهة منسوبين للطرف الشاكي، ونص الاتفاق على إبلاغ منسوبي مليشيا البراء بن مالك بفحوى الصلح والالتزام به.

تدخلت جهة ما «مجهولة» وقررت نقض ما تم الاتفاق عليه وحركت الإجراءات عبر إحالة أوراق القضية، حيث تم إبلاغ المتهم بانعقاد الجلسة الأولى لمحاكمته في يوم 14 يناير الماضي، وعند حضوره إلى مقر المحاكمة فوجئ بحشد كبير وتشكيل مسلح طوَّق المحكمة من داخلها وخارجها مما خلق جواً من الترهيب في المحكمة وداخل قاعتها، وهو الأمر الذي تسبب في حملة تضامن واسعة عبر بيان موقع من (104) شخصية من القانونيين والصحفيين والحقوقيين والسياسيين والشخصيات العامة رفضاً لهذه الممارسات، ما نتج عنه إرغام منسوبي المليشيا وعدم حضورهم مجدداً بالمظاهر العسكرية لمقر المحكمة.

استمرت القضية التي حظيت بمتابعة إعلامية وشعبية واسعة قدم فيها الاتهام (3) شهود بجانب مفوض الشاكي، فيما قدم فريق الدفاع (7) شهود من بينهم والد المرحوم نفسه الذي قال خلال إفاداته للمحكمة إنه «عافي عن المشكو ضده ومسامحو سواء قال الكلام أو ما قالو».

حددت المحكمة جلسة يوم 15 أبريل الماضي للنطق بالحكم إلا أن النيابة العامة وعملاً بسلطاتها المخولة لها بموجب أحكام المادة (58) من القانون الجنائي لسنة 1991م قامت بسحب ملف القضية، الأمر الذي اعتبره القانونيون بأنه إنهاء للقضية، قبل أن تعود مجدداً لمنضدة المحكمة بعد تعليق المصباح أبوزيد المنشور في 8 يونيو الماضي، ثم خبره المنشور في 25 يونيو الماضي بإعادة أوراق القضية إلى المحكمة، وصولاً لتحديد جلسة 29 يونيو وتأجيلها إلى يوم 30 يونيو ليصدر حكم الإدانة في مواجهة دكتور أحمد الشفا.

الفاعل والدوافع

بالنظر لكل الوقائع المرتبطة بالقضية وتفاعلاتها يبرز قائد مليشيا البراء بن مالك «المصباح أبوزيد طلحة» باعتباره متصلاً بشكل أساسي بتحريك خيوط ملف هذه القضية في الخفاء، قبل ظهوره العلني في الثامن من يونيو الماضي وتوجيهه لعناصر الإسناد الخاصة بحضور المحكمة، ولعل هذا يفسر حضور تلك العناصر وتصوير وتوثيق المحاكمة.

هنا قد يطرح تساؤل: ما هو دافع المصباح الذي دعاه للخروج العلني في الثامن من يونيو؟! الإجابة تظهرها وقائع الاتهام المقدمة وشهادات الشهود وما نُقل إليه بوصفه بـ«حشرة» أو «تواجده في مصر في حين يموت الآخرين ليحكم»، وهي مقولات مسته شخصياً بشكل مباشر وتتطلب «الثأر» من قائلها، وفي خضم ذلك نسي أن أصحاب الحق في البلاغ وتدوينة هم أسرة المرحوم الذين كانوا خصوماً له في جلسات المحكمة ممثلين في والد بيرم وليسوا سنداً له.

ستقودنا تلك المعطيات لاستكمال تفاصيل ظلت مبهمة وخفية في هذه القضية أشرنا إليها سابقاً، ولذلك عند تعبئة الشواغر واستكمال الحلقات الناقصة فإن الشخصية القيادية التي تمتلك سلطة الأمر والتوجيه النهائي في مليشيا البراء بن مالك والموجِّه الحقيقي لفتح البلاغ والمقوض لاتفاق الصلح والموجِّه لعناصر المليشيا بالحشد في جلسة 14 يناير 2025م هو ذات الشخص الذي ظهر في يوم الثامن من يونيو الماضي مهدداً بالثأر وأخذ الحق بالقوة واليد إذا ما عجز القضاء عن الفصل في هذه القضية، ثم هو ذاته الذي دعا عناصر الإسناد الخاص للاحتشاد والاستعراض في جلسة النطق بالحكم.. هذا الشخص هو «المصباح أبوزيد طلحة» قائد مليشيا البراء بن مالك نفسه وليس أي شخص سواه. أما من أراد أن يعرف دوافعه من ذلك فإن إعادة قراءة السطور السابقة ستقدم الإجابة الكافية والشرح الوافي لهذه الحيثيات المسنودة بالوقائع والحقائق المذكورة أعلاه.

تدخلت المقاومة الشعبية وعقدت جلسة صلح انتهت بالتوصل لصيغة تقضي بشطب الشاكي -وهي مليشيات البراء- الشكوى المقدمة صلحاً على أن يمتنع المشكو ضده دكتور الشفا عن تقيد أي بلاغات في مواجهة منسوبين للطرف الشاكي، ونص الاتفاق على إبلاغ منسوبي مليشيا البراء بن مالك بفحوى الاتفاق والالتزام به

مجلس حقوق الإنسان يتبنى قراراً بشأن الأبيض

المجلس يحذر من جرائم إبادة وشيكة تحت حصار الدعم السريع

فولكر تورك يحذر من كارثة إنسانية وشيكة ويدعو لتقييد استخدام حق النقض في مجلس الأمن

جنيف: (ديسمبر)

اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، خلال جلسة نقاش عاجلة الاثنين الماضي، مشروع قرار بشأن «حالة حقوق الإنسان في مدينة الأبيض ومحيطها في سياق النزاع الدائر في السودان»، وذلك بتوافق الآراء ومن دون تصويت.

وأدان القرار تصاعد أعمال العنف المنسوبة لقوات الدعم السريع، في ظل تزايد القلق الدولي حيال تدهور الأوضاع الإنسانية مع دخول الحصار المفروض على المدينة شهره الثامن عشر، ووسط تحذيرات من تكرار سيناريو الفاشر التي شهدت انتهاكات جسيمة العام الماضي. وكلّف المجلس «البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان» بإجراء تحقيق عاجل في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم الدولية ذات الصلة التي يُشتبه في ارتكابها.

500 ألف مدني في خطر

وقد عُقدت الجلسة العاجلة- ضمن فعاليات الدورة الـ62 للمجلس في جنيف- استجابة لطلب رسمي تقدمت به مجموعة من الدول تضم ألمانيا، وأيرلندا، وهولندا، والنرويج، والمملكة المتحدة و10 دول أخرى. وقالت المجموعة في طلبها إن «هذا الإجراء أصبح ضرورياً بسبب خطر التصعيد المحتمل على الأرض، إذ يواجه نحو 500 ألف مدني خطر التعرض لانتهاكات واسعة النطاق ترقى إلى مستوى الفظائع الجماعية. كما أدت الزيادة في هجمات الطائرات المسيّرة إلى تدمير البنية التحتية المدنية، ما تسبب في نقص حاد في الوقود والمياه وسقوط ضحايا مدنيين، في ظل ظروف أشبه بالحصار لآلاف الأشخاص داخل مدينة الأبيض وقطعت عنهم الخدمات الأساسية».

وقد تحفظ وفد السودان على الفقرات المتعلقة ببعثة تقصي الحقائق، وأعلن انضمامه إلى التوافق على القرار مع الإبقاء على تحفظاته، في خطوة مماثلة لما جرى عند اعتماد القرار الخاص بمدينة الفاشر، حيث انضم إلى التوافق مع تسجيل ملاحظاته على بعض النصوص التي تساوي بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.

أنماط متعددة من الانتهاكات

ويسلط القرار الضوء على أنماط متعددة من الانتهاكات بينها الإعدامات الميدانية والاختطاف والاستخدام الواسع النطاق للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي كوسيلة من وسائل الحرب، بما في ذلك في أماكن الاحتجاز وكشكل من أشكال التعذيب. وكذلك استخدام التجويع كسلاح من خلال عرقلة وصول المساعدات الإنسانية واستهداف البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك مرافق المياه والوقود. كما يدين القرار الهجمات الجوية على المدنيين والاستهداف غير القانوني للبنية التحتية المدنية من جانب طرفي الحرب، ولا سيما الهجمات التي تستهدف المستشفيات والمرافق الصحية وتسفر عن خسائر في أرواح المدنيين وحرمانهم من الوصول إلى الخدمات الأساسية.

وشدد القرار على أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة في السودان، داعياً إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار وإنشاء آلية مستقلة لمراقبته، وإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية الحيوية، والتوصل إلى تسوية سلمية وتفاوضية للنزاع وإطلاق عملية انتقال سياسي شاملة وذات مصداقية تقود إلى حكومة وطنية منتخبة ديمقراطياً بعد فترة انتقالية بقيادة سلطة مدنية، وبما يتماشى مع «مبادئ برلين بشأن السودان» و«الدعوة المشتركة لإنهاء الحرب والمضي قدماً في عملية سياسية يملكها السودانيون».

إنهاء الإفلات من العقاب

كما أكد القرار على ضرورة ضمان المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المزعومة من قبل جميع أطراف النزاع عبر تحقيقات مستقلة وذات مصداقية لإنهاء الإفلات من العقاب ومحاسبة المسؤولين عنها من خلال عمليات عدالة جنائية قوية وذات مصداقية، مع الإقرار بالدور المهم الذي يمكن أن تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد.

وأدان القرار جميع أشكال التدخل الخارجي التي تسهم في تأجيج النزاع، بما في ذلك توريد الأسلحة والمعدات العسكرية، مع تزايد الانتقادات لعدم تسمية الأطراف الداعمة بشكل صريح. ودعا القرار كذلك الجهات الفاعلة الخارجية، سواء كانت دولاً أو كيانات أخرى، إلى الالتزام باحترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والامتثال لها، بما في ذلك حظر الأسلحة المنطبق على دارفور. كما دعا جميع الأطراف والدول إلى احترام وحفظ وحدة السودان وسلامته الإقليمية، ورفض إنشاء سلطة حكم موازية في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع.

كارثة إنسانية وشيكة

وحذر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، خلال الجلسة، من خطر ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في مدينة الأبيض ومحيطها، مشيراً إلى أن المعطيات الميدانية تنذر بكارثة إنسانية وشيكة. ولفت إلى توثيق انتهاكات جسيمة، بينها إعدامات ميدانية واختطاف وتعذيب وعنف جنسي في إقليم كردفان، داعياً إلى تحرك دولي عاجل لوقف القتال ومنع تكرار سيناريو الفاشر. كما شدد على ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته في منع الفظائع وتعزيز المساءلة، وقال إن «الأبيض تمثل حالة كلاسيكية تُظهر لماذا ينبغي تقييد استخدام حق النقض». وشدّد على أهمية تحقيق المساءلة عن الجرائم المرتكبة، مرحباً باستمرار انخراط المحكمة الجنائية الدولية في السعي لتحقيق العدالة لضحايا حرب السودان.

وفي التحديث الشفهي الذي قدمته أمام النقاش العاجل، قالت منى رشماوي، عضو بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة للسودان، «إنه لأمر محزن أن نجتمع مجدداً لمناقشة الوضع في مدينة أخرى من مدن السودان». وأضافت «لقد تحدثنا إلى سكان المدينة. الخوف منتشر في كل مكان. خوف على مصيرهم ومصير مدينتهم». وقالت إن البيانات ومقاطع الفيديو المتداولة «أظهرت حشوداً عسكرية تابعة لقوات الدعم السريع حول الأبيض واستعدادات لدخول المدينة». وشددت على أنه يجب على قوات الدعم السريع التوقف فوراً عن شن هجمات تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك مستودعات الوقود ومرافق المياه وطرق النقل والمستشفيات والأسواق والمدارس والمناطق السكنية. وطالبت القوات المسلحة السودانية وحلفاءها بتجنب تمركز الأفراد والمعدات العسكرية داخل المناطق المدنية أو بالقرب منها والتوقف عن ترهيب المدنيين.

تقويض مصداقية منظومات الأمن الجماعي

بدوره أعرب رئيس لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة، جورج كاتروغالوس، عن قلقه إزاء التدهور السريع للأوضاع في مدينة الأبيض، محذراً من أن استمرار الصراع وتفاقم الأزمة الإنسانية يقوضان مصداقية النظام متعدد الأطراف ومنظومة الأمن الجماعي التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة. وأشار إلى أن خطورة النزاع لا تكمن فقط في حجم الانتهاكات، بل في تكرارها وتحولها إلى نمط ممنهج خلال السنوات الأخيرة، ما يعكس تداعيات الإفلات من العقاب. وشدد على أن تحقيق المساءلة يعد شرطاً أساسياً لتحقيق سلام مستدام وضمان إنصاف الضحايا، وقال «لا يمكن للسلام أن يدوم في ظل بقاء الانتهاكات الجسيمة دون معالجة، وحرمان الضحايا من الحقيقة والعدالة وجبر الضرر».

وشارك في الجلسة محيي الدين سالم، وزير الخارجية السودانية، وأعلن في كلمته استعداد الحكومة للانخراط في مبادرات جادة لإنهاء الحرب استناداً إلى خريطة الطريق التي طُرحت أمام الأمم المتحدة في 2025. وأكد أن أي تسوية يجب أن تشمل حل قوات الدعم السريع ونزع سلاحها وتنفيذ ترتيبات أمنية وإطلاق عملية سياسية بقيادة وطنية بدعم دولي. كما جدد الدعوة إلى تصنيف هذه القوات كجماعة إرهابية، مطالباً بوقف إمدادها بالسلاح والطائرات المسيّرة، مؤكداً انفتاح الحكومة على أي جهود حقيقية لإنهاء ما وصفه «بالحرب بالوكالة».

وجدد المندوب الدائم المصري دعوة بلاده لهدنة إنسانية عاجلة في السودان ووقف شامل لإطلاق النار بكامل الأراضي السودانية، وأكد أن الأولوية القصوى هي الوصول لهدنة حقيقية تمهد لوقف العمليات العسكرية، مع إطلاق عملية سياسية سودانية خالصة دون إملاءات خارجية. وشدد على ضرورة تعزيز المؤسسات الوطنية كركيزة أساسية لتحقيق العدالة وحماية الحقوق في ظل تصعيد خطير بالأبيض واستخدام مسيرات من قبل الطرفين.

وأدان مندوب إيران الدائم لدى جنيف في كلمته «استمرار الدعم العسكري واللوجستي الخارجي لقوات الدعم السريع»، محذراً من أن التدخل الأجنبي يفاقم الأزمة الإنسانية في السودان. وشدد على ضرورة محاسبة جميع الأطراف الخارجية التي تغذي النزاع، ودعا إلى تطبيق القانون الإنساني الدولي دون ازدواجية في المعايير. وأكد المندوب الإيراني رفض بلاده لأي شكل من أشكال التدخل الخارجي، بما في ذلك فرض سلطة موازية ودعمها الكامل لسيادة السودان ووحدة أراضيه، معتبراً أن الحل الوحيد هو عملية سياسية سودانية خالصة، وحذر من أن الفشل الدولي يسمح بانتقال الكارثة من مدينة إلى أخرى، مكرراً القلق من تكرار انتهاكات الفاشر في الأبيض.

وتحدث مندوب الإمارات، وقال «إن استمرار التصعيد في السودان يثبت عدم وجود حل عسكري للأزمة»، ودعا لوقف فوري لإطلاق النار وهدنة إنسانية عاجلة، وجدد إدانة أبو ظبي لاستهداف المدنيين والبنية التحتية، كما طالب بتوسيع حظر الأسلحة الأممي ليشمل كل السودان وضمان وصول المساعدات دون عوائق. ورحب مندوب الإمارات في كلمته بمخرجات برلين، وأكد دعم بلاده لجهود الرباعية والخماسية لتعزيز المشاركة المدنية في العملية السياسية، وشدد على أن الهدف الأساسي يبقى دعم عملية سياسية شاملة بقيادة مدنية مستقلة عن طرفي النزاع لتحقيق أمن واستقرار السودان.

ضرورة الالتزام بالقانون الدولي

وأعربت مندوبة قطر عن قلق بلادها العميق إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية في السودان، ولا سيما الهجمات المتكررة على البنية التحتية المدنية في الأبيض ومحيطها، داعية جميع الأطراف إلى الالتزام بالقانون الدولي الإنساني والتحذير من تداعيات كارثية على المدنيين. كما شددت على ضرورة إطلاق حوار شامل بين الأطراف السودانية للتوصل إلى تسوية سلمية مستدامة مع رفض أي تدخلات خارجية، مؤكدة دعم قطر لوحدة السودان وسيادته.

وشدد سفير الصين في كلمته على أن أي تسوية يجب أن تحترم سيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه، وأن تكون بقيادة سودانية، مع رفض تحويل البلاد إلى ساحة صراع جيوسياسي أو فرض حلول من الخارج. كما دعا إلى زيادة المساعدات الإنسانية ودعم جهود الوساطة، محذرًا من تكرار مأساة الفاشر.

أما مندوب روسيا، فقد رفض في كلمته التدخل الخارجي في السودان، مشدداً على التمسك بوحدته، ودعا إلى وقف القتال فوراً وإطلاق عملية سياسية شاملة يقودها السودانيون، مع رفض أي هياكل حكم موازية. وأكد أن الأزمة لا تُحل إلا عبر حوار وطني يراعي مصلحة السودان، لا عبر إملاءات أو اصطفافات خارجية.

وشدد مندوب تركيا على ضرورة الحفاظ على وحدة وسلامة أراضي السودان، وقال إن أي مسار سياسي لا بد أن يكون بقيادة سودانية وبعيداً عن الإملاءات الخارجية. كما شدد على دعم الجهود الرامية إلى وقف القتال وحماية المدنيين، ورفض أي ترتيبات أو سلطات موازية قد تقوض الدولة أو تعمّق الانقسام.

وقالت ممثلة بريطانيا في المجلس، إليانور ساندرز، إن مدينة الأبيض باتت على شفا فظائع واسعة النطاق، وإن ما جرى في الفاشر العام الماضي لا يجوز أن يتكرر. وأضافت أن مجلس حقوق الإنسان يجب أن يتحرك سريعاً لحماية المدنيين، وأن بعثة تقصي الحقائق تظل أساسية لإنهاء الإفلات من العقاب ومحاسبة المسؤولين.

أما سفير جنوب أفريقيا، زاهير لاهر، فقال إن الوضع في الأبيض يمثل «إنذاراً أحمر»، محذراً من أن قوات الدعم السريع تعيد استخدام «النهج الإبادي نفسه» الذي اتبعته في الفاشر، ومؤيداً للتحرك الدولي العاجل لمنع فظائع جديدة.

وأجمعت بقية الوفود في كلماتها على خطورة تدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية في السودان، لا سيما في مدينة الأبيض ومحيطها، مؤكدة ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. كما شددت على أهمية التوصل إلى حل سياسي شامل ينهي النزاع، مع الدعوة إلى تعزيز آليات المساءلة ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات، ورفض التدخلات الخارجية التي تسهم في تأجيج الصراع بما يدعم استقرار السودان ويحفظ وحدته وسيادته.

وفود دولية تجمع على رفض التدخلات الخارجية وتؤكد أن الحل العسكري لا ينهي الأزمة السودانية، وتشدد على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار وحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق

الخرطوم تعلن استعدادها للحوار بشرط حل الدعم السريع وتتحفظ على الفقرات المتعلقة بلجنة التحقيق الدولية مع تسجيل ملاحظات على بعض النصوص التي تساوي بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع

شهادتي في بيوت الأشباح..

من عنف التعذيب إلى أمل العدالة الانتقالية

شيماء تاج السر المحامية

أنا محمد إسماعيل إبراهيم القاضي من أبناء حي الخرطوم 3، ذلك الحي المحدود المكان ولكنه كثير الوعي. نشأت مع إخوتي وأخواتي، كلنا دراسون في الجامعات، وتلقينا تعليمنا في مدارس حكومية. كان والدي اتحادياً غرس فينا حب الوطن والانتماء إليه.

حصلت على منحة دراسية في كلية الزراعة بالقاهرة والتحقت بها مع عدد من الطلاب. كنا في تلك الفترة معارضين لحكم نميري، لكن المواطن كان يأخذ حقه، في ذلك الوقت تخرجت من الجامعة وعُدت إلى السودان عام 1976 وعملت في وزارة الزراعة، وتنقلت في عدة مناطق من ربوع السودان.

مع مرور الوقت انتبه نظام نميري إلى حملة ضدهم فتم فصلنا نحن العاملين. بعد ذلك التحقت بالقطاع الخاص. كنت قد تزوجت من ماجدة محمد علي وسكنا في الرياض، حيث كان لليسار دور كبير في المنطقة. كانت التحضيرات للانتفاضة تتم في بيوت سرية في المنطقة.

في عام 1989 قام انقلاب الجبهة الإسلامية (بعدما غيّر الإخوان المسلمون اسمهم). في اليوم التالي للانقلاب أصدر الحزب الشيوعي بياناً ضده. قررنا نحن المعارضين بناء فروع للتحالف الديمقراطي. وقتها بدأ ظهور أنباء عن التعذيب. كنت ضمن اللجنة السباعية المسؤولة عن مدينة الخرطوم، وتم بالفعل بناء ثلاثة وعشرين فرعاً للمقاومة السلمية ضد النظام في يوليو 1989.

أصدر الحزب الشيوعي بياناً في نصف صفحة حذر فيه من محاولات تصفية المدنيين، وذكر التعذيب المهين الذي تعرض له السيد الصادق المهدي، ووجّه رسالة للمجتمع الدولي حول محاولات قتل قيادات المدنيين.

أول ظهور لبيوت الأشباح

ظهرت أول بيوت الأشباح في أكتوبر حين كنا نبني فروع التحالف الديمقراطي في الخرطوم، سمعنا بوجود بيوت يُمارس فيها التعذيب. ورغم أنني كنت قائداً في منطقتي لم أصدق الأمر، لكن جاءتنا معلومة عن محام اعتُقل ثم خرج من الاعتقال منهكاً، وأكد أنه لم يكن في سجن كوبر بل في أحد بيوت الحكومة وكان من شباك زنزانته يرى لافتة «سيتي بانك». كُلفت بالبحث عن هذا البيت لكني لم أجده رغم المحاولات.

وقتها تم تكليف محمد عطا (رئيس جهاز الأمن لاحقاً) بمراقبة منازل قوى اليسار، بما في ذلك منزلنا، كما أخبرني صديق لنا من البعثيين قائلاً: «اعملوا حسابكم». وعندما اعتُقلت تأكدت من صدق المعلومة.

التهديدات والاعتقال

أول اتصال من جهاز الأمن كان في 28 ديسمبر 1989. طلبوا مني العمل معهم ووعدوني بترتيب أموري وسفري للخارج في بعثات. في الزيارة الثانية كان هناك تهديد مباشر، حيث هددوني بطفلتي وبنات خالتها اللواتي كن يلعبن أمامي في الشارع، حينها جاءني عبدالله جابر فغيرت بيتي وصرت أنتقل من مكان لآخر .

جاءتني معلومة من النقابيين عن حملة وشيكة ونصحوني بعدم المبيت في بيتي، وعندما جاءوا إلى منزلي قاموا بعمليات إرهاب وصادروا بعض الأشياء ووجدوا نشرة للبروفيسور محمد محمود بعنوان «اليقظة». أخذوا جواز سفري وأخبروا أهلي «قولوا له يجي لجهاز الأمن بكرة وحنرجع ليه له حاجاته».

محمد عطا المولى

اجتماعنا الأخير

في آخر اجتماع للجنة السباعية للخرطوم شكك مسؤول التأمين في المكان فقررنا تغييره. وصلنا إلى منزل محمد عابدين وجاءنا بالشاي في الشارع.. وبينما كنا نشرب الشلي جاءت ثلاث عربات أمن ونزل منها عدد من الأشخاص وحاصرونا نحن مع بعض الجيران. أول من نزل من عربات الأمن عرّف بنفسه أنا الملازم أحمد شمس الدين (شقيق إبراهيم شمس الدين).

أركبوا الجميع في العربات. أنا كنت سائقاً فركب معي أحد رجال الأمن وكان يحمل مسدساً. توجهنا إلى رئاسة جهاز الأمن، لكن في الطريق توقفوا أمام بيت زميلنا الراحل أمين حسين محمد علي. دخلوا وفتشوا بيته.. وعندما جاء أمين مع طفله قالوا له: «شكراً يا أمين وكتّر خيرك». كان المشهد في الشارع والناس كلها تسمع.. كانت الرسالة واضحة: التشكيك في أمين وإيهام الحلة أنه هو من بلّغ عن المجموعة، لكنني واثق من أمين كأخي، وفهمت اللعبة جيداً.

في رئاسة جهاز الأمن

أوصلونا إلى رئاسة جهاز الأمن. كنا ستة. اعتقلوا لاحقاً حوالي ستة إلى ثمانية أشخاص آخرين من المنطقة زعموا أنهم موجودون لتأمين الاجتماع. بينما كنا هناك جاء عدد من رجال الأمن. لاحظ أحمد شمس الدين قلم الباركر في جيبي وكان ثميناً فقال: «القلم دا سمح ما بتستاهله يا شيوعي يا كافر».. ثم بدأ بضربي على صدري. كان الضرب مؤلماً جداً. كانت هذه بداية الحفلة كما يسمونها.

بدأ صراخ الجميع.. ضربونا بخراطيش وكرابيج، وأحدهم استخدم مرق عنقريب في تلك الحفلة. أهم شيء هو حماية رأسك، لأن المشاكل كلها تأتي من ضرب الرأس، حتى المشاكل النفسية. استمرت الحفلة حتى الساعة العاشرة.

جاء «سعادة المدير» وكان نافع علي نافع، دكتور بكلية الزراعة بجامعة الخرطوم، أعرف شكله جيداً. جلس وبدأ يبارك، ثم بدأ التعذيب المنفرد. أول شخص كان صديقي عوض هارون خرج من الغرفة يعرج والدم ينزف من وجهه. تهيأت للذي سيحدث لي. دخلت فوجدت شخصاً عرّف نفسه: «أنا الرائد عادل عوض».

دخل نافع بعد أن أنهى كلامه مع حسن عثمان وأعطى الأوامر، ومن ثم وقف نافع عند باب الغرفة مع مجموعة من الضباط منهم عبدالله جابر ووجه كلامه للرائد عادل عوض مهنئاً إياه بالانتصار الكبير بأنهم قبضوا على خلية كاملة.

> **لاحظ أحمد شمس الدين قلم الباركر في جيبي وكان ثميناً فقال: «القلم دا سمح ما بتستاهله يا شيوعي يا كافر».. ثم بدأ بضربي على صدري. كان الضرب مؤلماً جداً، وكانت هذه بداية الحفلة كما يسمونها**

نافع علي نافع

وقف التعذيب وذهبوا يتكلمون مع نافع علي نافع الذي قال: «أي مجموعة تعتقلوها عايزكم تركزوا مع الحلقة الضعيفة في المجموعة»، وأشار إليّ قائلاً: «بإذن الله تلقوا معلومات». كان يفهم كلاب الأمن بقصد أن هذا، وأنني (وأعتذر عن استخدام الكلمة القبيحة) «حلبي» وبالتالي جبان وسنضربه ونطلع منه كل المعلومات.

إبراهيم السنوسي

أكثر اثنين في المجموعة تعرضوا للتعذيب الشديد كنت أنا ومصطفى زكي الحكيم، لكنهم لم يستطيعوا أخذ أي معلومة منا.

أساليب التعذيب

استمر الضرب والصفع المباشر بسرعة على الوجه. عادل عوض كان يمسك عصا ويضرب في أي مكان، كلما حاولت حماية منطقة يضربني في أخرى، حتى أصبح جسدي مليئاً بكدمات سوداء استمرت ثمانية أشهر حتى بعد أن خرجت وسافرت إلى اليمن ولاحظتها زوجتي.. أما الآثار النفسية فلا تزال تشعرني بالمهانة.

طريقة الصفع هذه تسمى «تلفونو» وهي وسيلة تعذيب موجودة في كولومبيا، وتسبب خرقاً في الأذن ودواراً، وما زلت أعالج من الدوار حتى اليوم. استخدموها مع العديد من الأشخاص. وسائل التعذيب كانت كثيرة حوالي 22 وسيلة تعذيب جسدي، و18 وسيلة تعذيب نفسي والأخير لا يقل سوءاً، فقد يكون التهديد باغتصاب زوجتك أو أخواتك أو أمك. الرائد عادل عوض كان لديه عداء غريب لعائلة القاضي والمعلومات كانت من السفاح محمد عطا الذي أصبح لاحقاً سفيراً في واشنطن.

أحد الجنود اسمه نور الدائم كان يستخدم وسيلة تعذيب معروفة: سلسلة فيها من الأمام شيء يشبه الرصاصة مربوطة بها، وبعد أن يرقد الناس في الطين يضربهم بها في نهاية الرأس.

نافع علي نافع

التعذيب الجنسي والاغتصاب

من الوسائل التي حدثت في أبريل 1992 التعذيب الجنسي والاغتصاب، ورغم صعوبة الحديث عنه لكن لا بد من توثيق الحقائق. عادل عوض كانت أمامه أوراق منها أعداد من جريدة (الميدان)، وفي أحد الأعداد خبر عن طالب تعرض للاغتصاب أثناء الاعتقال، قال لي: «إنتو بتقولوا عننا كدا؟ إحنا الليلة حنوريكم كيف». وكان معه ضابط طويل ممتلئ، قبيح الأخلاق والألفاظ وكان هائجاً.. قطع ملابسي ولم أشعر إلا بلزوجة جسده على جسدي، ثم حدث جرح في الشرج.. يكاد يغمى عليّ كنوع من الهروب جاءني صداع غريب شديد، شعرت أن شريانا

> **دخل نافع بعد أن أنهى كلامه مع حسن عثمان وأعطى الأوامر، ومن ثم وقف نافع عند باب الغرفة مع مجموعة من الضباط منهم عبدالله جابر ووجه كلامه للرائد عادل عوض مهنئاً إياه بالانتصار الكبير بأنهم قبضوا على خلية كاملة**

> **استمر الضرب والصفع المباشر بسرعة على الوجه.. عادل عوض كان يمسك عصا ويضرب في أي مكان. كلما حاولت حماية منطقة يضربني في أخرى، حتى أصبح جسدي مليئاً بكدمات سوداء استمرت ثمانية أشهر ولاحظتها زوجتي.. أما الآثار النفسية فلا تزال تشعرني بالمهانة**

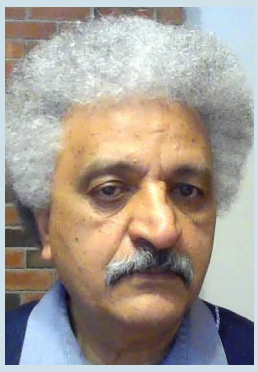

دكتور محمد القاضي

دكتور محمد القاضي والطريفي الطاهر مع الأساتذة المحامين محمود الشاذلي وشيماء تاج السر وعفاف عثمان

سينفجر في رأسي. عادل عوض كان واقفاً يضحك والضابط الآخر قال: «خليه نرسله للشماسة والكلاب».

في تلك اللحظة انتهت فترة تعذيبي. جرّوني خارجاً مع المجموعة، كنت أسمع صراخ زملائي عوض هارون وحسن عثمان ومحمد عابدين والباقر إبراهيم.. أصبحت في حالة لا أريد أن أسمع، أحاول الهروب مما يحدث لي.

الاغتصاب لم يتم بإيلاج الذكر بل بإيلاج رجله أو إصبعه لكنه تسبب في جرح ونزيف في الشرج، أما التعذيب الجماعي فكنا نتعرض لنفس النوع من التعذيب.

بيت الأشباح

ساقونا في حافلة واحدة وغطونا بجوالات حوالي الساعة الثانية صباحاً وأوصلونا إلى بيت الأشباح في مشوار قصير. أدخلونا بالعربة وبدأوا يوقظون باقي الحرس حوالي خمسة عشر شخصاً.. ضربونا ضرباً شديداً وأوقفونا على الحائط بينما هم يجهزون الزنزانة رقم 5، حيث كنا نحن الستة، ثم عادوا ليضربونا بقوة. وقعت فجروني ورموني في الحوش على النجيلة. حين أفقت أرجعوني إلى الداخل. كنا نتكلم فيما سيحدث، وكان واضحاً أن القصد هو الكسر الجسدي والنفسي.

لم يسمحوا لنا بدخول الحمامات إلا في اليوم التالي الساعة الثانية ظهراً. لم نأكل أي وجبة حتى نهاية اليوم. كان التعذيب الجماعي في الحديقة ليلاً، ثم يعاد الناس إلى الزنازين. مساحة الزنزانة: 190 سم في 255 سم. طولي 175 سم، فعندما أرقد عرضياً لا تصل رجلي إلى الحائط الآخر.. كنا ستة شيوعيين أو «كفار»، كما يقولون، بالإضافة إلى اثنين من الحركة الشعبية أحدهما طفل عمره سبعة عشر عاماً كان يبيع الماء قبضوا عليه وقالوا له «أنت حركة شعبية»، وآخر بعثي، وآخر اتحادي.. كنا نرقد متلاصقين.

نحن كنا في الزنزانة رقم 5، وهناك زنزانة كان فيها العميد نصر حسن بشير نصر، وزنزانة فيها الحاج مضوي وكمال الجزولي.

التحقيق المنفرد والصعق بالكهرباء

ساقوني للتحقيق في رئاسة الجهاز ثم أعادوني إلى زنزانة منفردة صغيرة جداً، كنت منحنياً فيها، وكان فيها صوت مزعج ومستمر. كانوا يأتون بي إليها بعد كل عملية تعذيب ويشغلون الصوت المزعج مما يسبب تشويشاً على الذاكرة، لا أعرف إن كانت وسيلة لمسح الذاكرة أو تخليطها. بعد ثلاثة أسابيع عرفت أنني الوحيد الذي يساق إلى التعذيب أمام الرائد عادل عوض لاعتقاده أن لديَّ معلومات خطيرة وسيخرجها مني بالتعذيب.

من أشكال التعذيب

من أشكال التعذيب الطيارة قامت وست العرقي وأرنب نط. لكن أكثر شيء كان الضرب المبرح بالعصا والتلفون. أول من استخدم معي الصعق بالكهرباء كان عادل عوض عندما انتفضت ووقعت على المقعد وشبّه مغمىً عليّ. وبعد فترة سمعت أصواتهم، ثم صُعقت بالكهرباء مرة أخرى وعادل عوض قال إنهم «بغمِّروا الزول بالكهرباء ويفيقوه بالكهرباء» .

مرة لم يكن عادل عوض متفرغاً فنقلوني إلى غرفة مكتوب عليها المدير. وطبعاً المدير لا يكون موجوداً بعد ساعات العمل الرسمية بعد الثالثة أو الرابعة. كان هناك رجل يحمل سيطان نيم أكتر من 15. قال لي: «أنا عايزك تحكي». سألني عن الشفيع خضر والخاتم عدلان.. قال لي: «السيطان دي أنا حاكسرها فيك.. لكن أنا شايف إنك جبان وما حتلحق خمسة ستة حتتكلم». طبعاً كسر السيطان كلها وأنا لم أقل شيئاً. كان يضرب بجنون وكأنه يتساءل كيف أتحمل، واعتبر صمتي استفزازاً له.

مرة أخرى جاءوا بي وعذبوني بواسطة ثمانية أشخاص. كنت أسمع صراخاً من غرف التعذيب الأخرى. عندما أذن أذان المغرب قاموا كلهم وغسلوا الدماء عن أيديهم وتوضّأوا وصلوا ثم عادوا من الصلاة ليعذبوني. هذا هو المشروع الحضاري للإخوان المسلمين لقناعتهم بأن ما يفعلونه طبيعي، وكما قال إبراهيم السنوسي في حديثه لصحيفة (الصحافة): «التعذيب دا اجتهاد منا من أجل الإسلام والسودان.. إذا أخطأنا فلنا أجر الاجتهاد وإذا أصبنا فلنا أجران» .

النقل إلى البرندة

بعد حوالي 12 يوماً نقلوني إلى مكان آخر اسمه (البرندة). كنا حوالي سبعة عشر شخصاً من مختلف الجهات، بعضهم من حزب الأمة وشخص جزائري، ومن الجلادين هناك شخص اسمه حسين كان حاقداً جداً في التعذيب.

تم إطلاق سراحي في أغسطس بعد أن ألزموني بعدم الخروج من العاصمة ومنعوني من الذهاب إلى طبيب إلا بإذن، وقالوا: «لو مرضت أمش الصيدلية خذ علاجاً وخلاص». وذلك خوفاً من ظهور آثار التعذيب، وقالوا لي: «حدِّد مسجداً واحداً تصلي فيه».

من أقبح الأشياء أن المهرب من التعذيب في بيوت الأشباح كان أن تصلي أو تجلس في حلقة قرآن، وهم يعتبرون أنهم بهذا قد كسروك.

فكرت في الانتحار ووضعت سيناريو باستخدام الكهرباء، وكنت أنتظر حتى أصل إلى مرحلة لا أستطيع تحملها لأنفذه. الناس الذين يخرجون من هناك يخرجون بصدمات وعصبيين جداً.

أول محاولة جادة لملاحقة كلاب جهاز الأمن كانت في يناير 2020 عن طريق مكتب الأستاذ وائل علي سعيد، وكانت الأستاذة شيماء تاج السر هي المتابعة الأساسية في رفع الدعوى حتى انتهاء التحقيق، وتم فتح البلاغ ضد المتهمين: نافع علي نافع، الملازم أحمد شمس الدين، الرائد عادل عوض وآخرين.

نعم شهدنا بدايات تحقيق العدالة حين تأكد العالم أجمع من صدق أقوالنا عن وجود بيوت الأشباح. وأثق في أن يكتمل تحقيق العدالة حين يدفع كل مشارك في هذه الجريمة الثمن. العدالة الانتقالية في السودان ستكون مختلفة عن العدالة في بقية الدول، لأنها سوف تشتمل على بند خاص بمصادرة أملاك المشاركين في التعذيب وحرمان ورثتهم من الانتفاع بأي أموال تحصلوا عليها من وظائفهم، والمثال هنا في الفلل والقصور التي يمتلكها نافع والعمارة التي يمتلكها عادل عوض في الديم.

أي إنسان تعرض للتعذيب أصيب بعاهة جسدية أو نفسية، وأنا أدعو إلى القضاء على هؤلاء الأشخاص الذين يسمون أنفسهم إسلاميين.

ديسمبر
حرية - سلام - وعدالة
الخميس 9 يوليو 2026م
https://decembernews.com

30 يونيو.. حين يصبح الوطن أكبر من الأزمات

صفاء الزين

هناك أيام لا تُقاس بالساعات التي مرت فيها، ولا بعدد من خرجوا إلى شوارعها، بل بما تتركه في وجدان الشعوب من أثر لا يمحوه الزمن. أيام تتحول إلى علامات فاصلة بين ما كان وما يجب أن يكون، بين واقع أثقلته الأزمات، وحلم يتطلع إلى وطن أكثر عدلًا وأمنًا واستقرارًا. ومن بين هذه الأيام، يظل الثلاثون من يونيو في السودان 2019 لحظة استثنائية، لأنها لم تكن مجرد موعد للتظاهر، بل كانت تعبيرًا عن إرادة وطن يبحث عن مستقبله، وعن شعب قرر أن يكون شريكًا في صناعة مصيره.

في تلك اللحظات، لم يكن السؤال: من ينتصر على من؟، بل كيف ينتصر السودان على أزماته؟. فالأوطان لا تنهض حين يغلب فريقٌ فريقاً آخر، وإنما تنهض عندما ينتصر الجميع لفكرة الوطن، وعندما تصبح المصلحة الوطنية هي البوصلة التي تهدي القرار، بعيدًا عن الاستقطاب والانقسام.

لقد عاش السودان خلال سنوات متلاحقة تحولات عميقة، حملت معها آمالًا كبيرة وتحديات أكبر. وبين تطلعات المواطنين إلى الحرية والعدالة، وتعقيدات الواقع السياسي والاقتصادي والأمني، وجد السودانيون أنفسهم أمام اختبار بالغ الصعوبة: كيف يمكن الحفاظ على الدولة، وفي الوقت نفسه تحقيق تطلعات الشعب؟ وهو سؤال لم يكن السودان وحده مَن واجهه، بل واجهته أمم كثيرة مرت بمراحل انتقالية، واكتشفت أن بناء المستقبل أصعب كثيرًا من تغيير الماضي.

وجاءت الثلاثون من يونيو 2019م لتؤكد أن الشعوب تظل حاضرة في معادلة التاريخ، وأن صوت المواطنين يظل عنصرًا أساسيًا في رسم ملامح المرحلة المقبلة. فقد خرج السودانيون، كلٌّ يحمل رؤيته وآماله، لكنهم التقوا عند فكرة واحدة؛ أن السودان يستحق مستقبلًا أفضل، وأن الوطن أكبر من المصالح الضيقة، وأبقى من الصراعات العابرة.

غير أن التجارب علمتنا أن الثورات ليست نهاية الطريق، وإنما بدايته. فإسقاط واقع لا يعني بالضرورة بناء واقع جديد، والانتقال من مرحلة إلى أخرى يحتاج إلى مؤسسات قوية، وإلى ثقافة سياسية تتسع للاختلاف، وإلى قيادة تدرك أن الحفاظ على الدولة لا يقل أهمية عن تحقيق مطالب الإصلاح. فالدولة ليست مباني ومؤسسات فحسب، وإنما هي شعور المواطن بالأمان، وثقته في العدالة، وإيمانه بأن الغد سيكون أفضل من الأمس.

ولعل الدرس الأهم الذي قدمته التجربة السودانية هو أن الأمل وحده لا يكفي إذا لم يتحول إلى مشروع وطني جامع. فالأوطان لا تُدار بالشعارات، وإنما بالرؤية والعمل والصبر. وكل مشروع للنهضة يحتاج إلى اقتصاد قوي، وتعليم يفتح أبواب المستقبل، ومؤسسات تحمي القانون، ومجتمع يؤمن بأن التنوع مصدر ثراء لا سببًا للخلاف.

لقد دفع السودان ثمنًا باهظًا للصراعات والانقسامات، وما زال المواطن السوداني يتحمل أعباء ظروف إنسانية واقتصادية وأمنية قاسية. ومع ذلك، لم يفقد السودانيون قدرتهم على التمسك بالأمل. فالتاريخ يعلمنا أن الشعوب التي تتمسك بوطنها، مهما اشتدت المحن، تظل قادرة على استعادة عافيتها متى اجتمعت الإرادة، وارتفعت المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

كيف يمكن الحفاظ على الدولة، وفي الوقت نفسه تحقيق تطلعات الشعب؟ وهو سؤال لم يكن السودان وحده مَن واجهه، بل واجهته أمم كثيرة مرت بمراحل انتقالية، واكتشفت أن بناء المستقبل أصعب كثيرًا من تغيير الماضي

إن استذكار الثلاثين من يونيو لا ينبغي أن يكون مناسبة لاستدعاء الخلافات، بل فرصة لمراجعة التجربة بأكملها، واستخلاص الدروس منها. فالأمم التي تتعلم من تاريخها هي وحدها القادرة على صناعة مستقبل أكثر استقرارًا. أما التي تبقى أسيرة الانقسام، فإنها تمنح الأزمات فرصة جديدة للتجدد.

واليوم، والسودان يمر بمرحلة دقيقة من تاريخه، تبدو الحاجة أكثر إلحاحًا إلى مشروع جامع يعيد بناء الثقة بين أبناء الوطن، ويؤسس لدولة تتسع للجميع دون إقصاء، وتحفظ كرامة الإنسان، وتصون سيادة البلاد، وتفتح المجال أمام التنمية والإعمار بعد سنوات أنهكت الإنسان والمكان.

إن بناء السودان الجديد لا يبدأ من إعادة إعمار الطرق والجسور وحدها، بل يبدأ بإعادة إعمار الثقة، وإحياء قيم المسؤولية، وترسيخ ثقافة الحوار، والاقتناع بأن الوطن لا يملكه تيار ولا حزب ولا جماعة، وإنما هو ملك لجميع السودانيين، حاضرهم ومستقبلهم.

ولعل أكثر ما تحتاجه الأمم في لحظات التحول ليس فقط تغيير الوقائع السياسية، وإنما إعادة تشكيل الوعي الجمعي تجاه معنى الوطن ذاته. فالوطن ليس مجرد حدود ترسمها الخرائط، ولا مجرد مؤسسات تدير الحياة اليومية، بل هو ذلك الإحساس العميق الذي يجعل الإنسان يرى في استقرار بلده جزءًا من استقراره الشخصي، وفي نهضته امتدادًا لأحلامه وأحلام أبنائه. وعندما تضعف هذه العلاقة بين المواطن ووطنه، تصبح الأزمات أكثر تعقيدًا، لأن خسارة الثقة تظل من أصعب الخسائر التي يمكن أن تواجهها الشعوب.

الأوطان لا تُقاس بما تواجهه من أزمات، بل بما تملكه من قدرة على تجاوزها. فكم من دول مرت بظروف بدت في لحظاتها الأولى وكأنها نهاية الطريق، ثم تحولت لاحقًا إلى تجارب ملهمة في إعادة البناء والانطلاق

لقد أثبتت التجارب عبر التاريخ أن الدول لا تنهار فقط بسبب الحروب أو الأزمات الاقتصادية، وإنما قد تنهار عندما تتآكل الروابط التي تجمع أبناءها، وعندما يتحول الاختلاف الطبيعي إلى انقسام دائم، ويتحول التنوع - الذي يفترض أن يكون مصدر قوة - إلى سبب للصراع. والسودان، بما يحمله من تنوع ثقافي واجتماعي وإنساني ثري، يملك من المقومات ما يجعله قادرًا على بناء تجربة وطنية فريدة إذا ما أُحسن توظيف هذا التنوع في إطار مشروع وطني جامع.

فهذا البلد لم يكن يومًا أرضًا فقيرة بالإمكانات، بل كان دائمًا غنيًا بالموارد والطاقات والإنسان. أرض واسعة تحمل في باطنها الخير، وشعب عرف بالصبر والكرم والقدرة على تجاوز المحن. لكن الثروة الحقيقية لأي دولة لا تُقاس فقط بما تملكه من موارد طبيعية، بل بما تملكه من قدرة على تحويل هذه الموارد إلى تنمية، وتحويل الأحلام إلى خطط، وتحويل الإرادة إلى عمل حقيقي ينعكس على حياة الناس.

واليوم، لا يحتاج السودان إلى معجزات بقدر ما يحتاج إلى توافق وطني حقيقي يعيد ترتيب الأولويات. يحتاج إلى أن يصبح بناء الإنسان هو البداية، لأن الإنسان هو الركيزة الأولى لكل مشروع نهضة. يحتاج إلى تعليم يصنع العقول، وإلى اقتصاد يمنح الشباب فرصة للحياة الكريمة، وإلى مؤسسات قوية يشعر المواطن في ظلها بالعدل والمساواة، وإلى إعلام يعزز الوعي بدلاً من تعميق الانقسام، وإلى خطاب وطني يزرع الأمل بدلًا من الخوف.

وفي خضم ما مرّ به السودان من تحديات قاسية، تبقى الحقيقة الأهم أن الأوطان لا تُقاس بما تواجهه من أزمات، بل بما تملكه من قدرة على تجاوزها. فكم من دول مرت بظروف بدت في لحظاتها الأولى وكأنها نهاية الطريق، ثم تحولت لاحقًا إلى تجارب ملهمة في إعادة البناء والانطلاق. ولم يكن الفارق يومًا في حجم التحديات، وإنما في حجم الإرادة التي واجهتها. فحين تؤمن الشعوب بأن مستقبلها يستحق التضحية، وحين تدرك أن الاختلاف لا يعني العداء، وأن الحوار ليس ضعفًا بل وسيلة للعبور نحو الاستقرار، تصبح الأزمات محطات عابرة لا قدرًا دائمًا.

إن الأوطان تُبنى حين يشعر كل مواطن أن له مكانًا فيها، وأن صوته مسموع، وأن مستقبله ليس رهينة للصراعات ولا للظروف العابرة. فالإحساس بالانتماء ليس شعارًا يُرفع في المناسبات، وإنما شعور يتجسد في العدالة، وفي تكافؤ الفرص، وفي الإيمان بأن الوطن يمنح أبناءه حقهم في الحلم كما يمنحهم حقهم في الحياة الكريمة.

وربما كانت أكبر الرسائل التي تحملها ذكرى الثلاثين من يونيو أن الشعوب، مهما تعرضت للإحباط، لا تفقد قدرتها على النهوض. فقد تمر السنوات محمّلة بالتحديات، وقد تتأخر الأحلام، وقد تتعثر الخطوات، لكن إرادة الحياة تظل أقوى من اليأس، وإرادة الشعوب تظل قادرة على إعادة كتابة المستقبل متى وجدت الرؤية والقيادة والمسؤولية المشتركة.

تبقى الثلاثون من يونيو، بما تحمله من رمزية، تذكيرًا بأن إرادة الشعوب قادرة على صناعة التحولات، لكنها أيضًا تذكير بأن أعظم الانتصارات ليست تلك التي تتحقق في الشوارع، وإنما تلك التي تتحقق في بناء دولة عادلة، ومؤسسات مستقرة، ومجتمع متماسك يحمي وحدته ويصون مستقبله.

فالتاريخ لا يخلّد الأيام لأنها كانت صاخبة، بل لأنه يرى فيما حملته من معانٍ ما يستحق البقاء. والذكرى الحقيقية ليست احتفالًا بالماضي، وإنما عهدٌ متجدد مع المستقبل، بأن يبقى السودان وطنًا يتسع لجميع أبنائه، وأن تتحول تضحياتهم وآمالهم إلى مشروع نهضة يليق بتاريخ هذا البلد العظيم، وبشعبه الذي أثبت، في أصعب اللحظات، أن الأوطان قد تتعب، لكنها لا تموت ما دام في أبنائها من يؤمن بها ويعمل من أجلها.

الجيش السوداني آخر حصون السلطة المركزية:

قراءة في الدولة ما بعد الاستعمار في أفريقيا

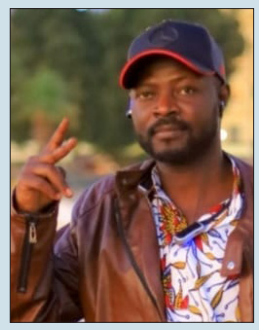

معتصم أبستراك

في كل عام يعيد يوم 25 مايو، يوم التحرير الأفريقي طرح السؤال الأكثر إلحاحاً في التاريخ السياسي للقارة: هل تحررت أفريقيا فعلاً من البنية الاستعمارية؟، أم أنها ورثت الدولة الاستعمارية بأدوات وطنية جديدة؟.

يكتسب هذا السؤال معنى أكثر تعقيداً لأن أزمة الدولة السودانية لم تكن في جوهرها مجرد أزمة حكومات أو انقلابات عسكرية، بل أزمة بنيوية تأسست منذ الاستقلال على إعادة إنتاج «المركز» بوصفه مالكاً للدولة والوطن والشرعية. ومن هنا لا يمكن فهم «الجيش» باعتباره مجرد مؤسسة عسكرية تؤدي وظائف الدفاع التقليدية؛ الحدود والدستور والأمن القومي، بل باعتباره آخر التجليات الصلبة لحراسة السلطة المركزية في الدولة الحديثة. فالجيش بخلاف بعض النماذج الأفريقية الأخرى لم يتشكل داخل سياق قومي مستقر، أو مشروع وطني متفق عليه، بل نشأ في دولة مأزومة الهوية منذ لحظة التأسيس، إذ ورثت النخب الشمالية جهازاً إدارياً واستراتيجياً صمم خلال الحقبة الاستعمارية لإدارة التنوع والسيطرة عليه، لا لبناء عقد اجتماعي متوازن بين الشعوب والثقافات المختلفة. لذلك ظلت المؤسسة العسكرية تؤدي وظيفة تتجاوز حماية الحدود إلى حماية تصور معين لخيال الدولة يقوم على مركزية السلطة والثقافة والقرار السياسي.

وهنا نستحضر أفكار فرانز فانون (1925 - 1961) كضرورة لفهم البنية النفسية للدولة ما بعد الاستعمار. ففانون لم يرَ الاستعمار مجرد احتلال للأرض، بل احتلالاً للعقل والخيال السياسي، ولذلك حذّر من أن النخب الوطنية قد ترث الدولة الاستعمارية دون أن تفكك منطقها العنيف، فتتحول الدولة الوطنية نفسها إلى شكل من «الاستعمار الجواني»، وبالتالي ظلت العلاقة بين المركز والهامش محكومة بعقلية أمنية أكثر من كونها علاقة قائمة على المواطنة المتساوية.

فالحروب الطويلة، التي عرفتها البلاد، لم تكن مجرد أزمات تمرد معزولة، بل تعبيراً عن خلل تأسيسي يتعلق بمن يملك حق تعريف الوطن نفسه، ومن يحدد صورته الثقافية والسياسية. إن أخطر ما فعله الاستعمار، وفق فانون، ليس فقط تقسيم الجغرافيا، بل إنتاج إنسان سياسي يخاف من الاختلاف، ويبحث دائماً عن سلطة مركزية تحميه من الفوضى، وهذا ما يفسر التقديس الرمزي للمؤسسة العسكرية في كثير من دول ما بعد الاستعمار، حيث تصبح القوة المسلحة بديلاً عن العقد الاجتماعي الغائب، وتتحول الدولة إلى كيان أمني أكثر من كونها فضاءً سياسياً مشتركاً.

وقد عمَّق المناضل والمفكر الغيني أميلكار كابرال (1924 - 1973) هذا السؤال حين تساءل: «ماذا يحدث عندما ترث النخب الوطنية جهاز الدولة الاستعماري دون أن تمتلك مشروعاً لتحرير الإنسان نفسه؟». هنا تتحول الوطنية إلى مجرد إدارة محلية للعنف القديم. ولذلك كان كابرال يرى أن التحرر الحقيقي لا يعني فقط خروج المستعمر، بل تحرير الثقافة والوعي من البنية الذهنية للاستعمار، وتبدو الأزمة أعمق من مجرد صراع على السلطة، إنها أزمة نخب لم تستطع تخيل الدولة خارج المركز الأحادي الموروث، ولذلك

ظلت العلاقة بين المركز والهامش محكومة بعقلية أمنية أكثر من كونها علاقة قائمة على المواطنة المتساوية. فالحروب الطويلة التي عرفتها البلاد لم تكن مجرد أزمات تمرد معزولة، بل تعبيراً عن خلل تأسيسي يتعلق بمن يملك حق تعريف الوطن نفسه، ومن يحدد صورته الثقافية والسياسية

جرى التعامل مع التنوع بوصفه تحدياً ينبغي احتواؤه أو ضبطه، لا حقيقة تاريخية يمكن أن تؤسس لمشروع وطني أكثر اتساعاً وعدالة.

لقد قدم الفيلسوف الكاميروني أشيل مبيمبي في كتاب عن سياسات الموت قراءة حادة لطبيعة السلطة في أفريقيا ما بعد الاستعمار، فالدولة الحديثة بحسب مبيمبي لا تمارس السلطة فقط عبر تنظيم الحياة، بل أيضاً عبر التحكم في شروط الموت والهشاشة: من يُحمى؟ ومن يُترَك للنزوح والجوع والعنف؟ ومن يُعتبر قابلاً للتضحية باسم السيادة ووحدة الدولة؟. وعليه لم تعد الحرب حدثاً استثنائياً، بل أصبحت جزءاً من آلية إنتاج السلطة نفسها. فالمركز عبر عقود طويلة من النزاعات أعاد تشكيل وعيه السياسي على أساس أن البقاء لا يتحقق إلا بالعنف، وأن السيطرة أهم من بناء التوافق الوطني. لذلك تشكلت بنية نفسية داخل الدولة ترى في السلام تهديداً أحياناً لأنه يفتح أسئلة العدالة وإعادة توزيع القوة والثروة والاعتراف التاريخي، غير أن المقاربة مع نماذج أفريقية أخرى تقتضي قدراً من الدقة لأن بنية الجيش السوداني تختلف عن النموذج الإثيوبي أو الكونغولي أو الرواندي رغم تشابه السياقات العامة للدولة ما بعد الاستعمار.

في إثيوبيا لم يتشكل الجيش بوصفه وريثاً مباشراً لمؤسسة استعمارية، لأن إثيوبيا احتفظت رغم الاحتلال الإيطالي القصير باستمرارية إمبراطورية تاريخية طويلة، ولهذا ارتبط الجيش الإثيوبي بفكرة «الدولة الإمبراطورية» أكثر من ارتباطه بالدولة الوطنية الحديثة. فمن عهد هيلا سيلاسي (1892 – 1973) إلى نظام منغستو هايلي مريام (حكم بين 1977 - 1991) ثم مرحلة ميليس زيناوي (1955 - 2012)، ظل الجيش حارساً لفكرة الدولة المركزية الموحدة حتى مع تغير الأيديولوجيات السياسية. لكن أزمة إثيوبيا في تقديري تكمن في أن الدولة الإمبراطورية حاولت احتواء تعدد قومي معقد داخل مركز سياسي واحد، وهو ما جعل سؤال السيادة والهوية القومية سؤالاً دائماً ومفتوحاً. لذلك جاءت حرب تيغراي (2020) كتعبير عن تناقض عميق بين مشروع الدولة المركزية وبين مطالب القوميات المختلفة بالاعتراف والتمثيل المتوازن. وهنا يختلف النموذج الإثيوبي، فالأزمة هناك تدور أساساً حول صراع القوميات داخل دولة تاريخية قديمة، بينما ترتبط الأزمة السودانية بفشل الدولة الوطنية الحديثة في إنتاج هوية جامعة منذ لحظة الاستقلال.

أما حالة الكونغو الديمقراطية فإن المسار فيها مختلف بصورة جذرية. فالجيش الكونغولي لم يتشكل كمؤسسة وطنية متماسكة، بل كامتداد لدولة استعمارية أنشأتها بلجيكا أساساً لاستخراج الموارد الطبيعية، ولهذا ظل العنف في الكونغو مرتبطاً منذ البداية، باقتصاد الحرب وبالتدخلات الخارجية والصراع على المعادن والثروات. لقد مثل اغتيال باتريس لومومبا (1961) لحظة مفصلية في تاريخ أفريقيا الحديثة، لأنه كشف حدود الاستقلال السياسي الشكلي في ظل استمرار الهيمنة الدولية على القرار الاقتصادي والأمني.

ثم جاء حكم موبوتو سيسي سيكو (1930 - 1997) ليحول الدولة إلى شبكة سلطوية مرتبطة بموازين الحرب الباردة والمصالح الغربية، حيث جرى الحفاظ على الدولة كواجهة شكلية بينما تفككت فعلياً مؤسساتها الوطنية والاجتماعية. ولهذا فإن أزمة الكونغو ليست أزمة مركز قوي كما في السودان أو إثيوبيا، بل أزمة غياب الدولة الوطنية نفسها. فحين ينهار المركز هناك تتحول البلاد إلى فضاء مفتوح للمليشيات واقتصادات الحرب والتدخلات الإقليمية والدولية، لذلك تقف في منطقة وسطى بين النموذجين: فهو ليس دولة إمبراطورية تاريخية مثل إثيوبيا، ولا دولة منهارة بالكامل مثل الكونغو، بل دولة ما بعد استعمار ورثت مركزاً هشاً لكنه شديد الحساسية تجاه أي تهديد لوحدته، ولهذا اكتسب الجيش السوداني دوراً يتجاوز المؤسسة العسكرية ليصبح الحارس الأخير لفكرة السلطة المركزية ذاتها.

لكن المعضلة الحقيقية تكمن في أن الدولة، طوال تاريخها الحديث لم تستطع الانتقال من مفهوم «إدارة التنوع» إلى مفهوم الاعتراف بالتنوع، فبقي الوطن يدار بعقلية الهيمنة لا بعقلية الشراكة وبمنطق الأمني لا بمنطق العقد الاجتماعي.

ومن هنا تأتي أهمية استعادة الروح الفكرية لمشروع التحرير، ليس بوصفه خطاباً رومانسياً عن الوحدة الأفريقية بل كمشروع تحرير أفريقي يسعى إلى تفكيك الدولة ما بعد الاستعمار وإعادة بناء الدولة على أساس العدالة التاريخية والاعتراف المتبادل بين الشعوب. فالتحرر الحقيقي لا يكتمل بخروج المستعمر فقط، بل يبدأ حين تتحرر الدولة نفسها من خوفها التاريخي من التعدد، ومن اعتمادها المزمن على العنف بوصفه أداة لإدارة السياسة. والسودان مثل كثير من الدول الأفريقية لا يحتاج فقط إلى تسوية توقف الحرب، بل إلى إعادة تخيل الدولة خارج ثنائية المركز والهامش، وخارج الوهم الذي يربط بقاء الوطن ببقاء الهيمنة المركزية .

أهمية استعادة الروح الفكرية لمشروع التحرير ليس بوصفه خطاباً رومانسياً عن الوحدة الأفريقية، بل كمشروع تحرير أفريقي يسعى إلى تفكيك الدولة ما بعد الاستعمار وإعادة بناء الدولة على أساس العدالة التاريخية والاعتراف المتبادل بين الشعوب

من إعادة إنتاج العقلية العسكرية إلى سيناريو التقسيم بحكم الواقع..

هل يكرر تحالف نيالا أخطاء تحالف بورتسودان في توحيد السلاح؟

عبدالباقي مختار (بقة)

«من يحارب الوحوش، عليه أن يحذر من أن يصبح هو نفسه وحشاً»

فريدريك نيتشه

هل الخوف من اختلال موازين القوى هو السبب وراء تعثر دمج قوات الحركات المسلحة وبقائها تحت اسم القوات المشتركة؟ أم هناك بحث عن ضمانات لدمج مستدام يمنع نشوء ميليشيات موازية؟.

في ظل التفاوت الفكري والموارد الاقتصادية، والقدرات العسكرية داخل قوات تحالف تأسيس كيف يمكن إدارة هيكلة القوات ودمجها مع ضمان وحدة الجيش دون التسبب في تصدعات داخلية أو انشقاقات؟.

يمثل المشهد السياسي والعسكري في السودان منذ الاستقلال وحتى اللحظة الآنية حالة فريدة من حالات إعادة إنتاج الأزمة مراراً وتكراراً. وقد تحدثنا خلال قراءات سابقة عن هذا التاريخ وخلصنا إلى أن الأزمة ليست مجرد صراع على السلطة فقط، بل هي أزمة بنيوية ناتجة عن هيمنة العقلية العسكرية على الفضاء العام في المركز، وحتى على حركات التغيير في الهامش التي أعلنت تمردها ورفعت شعار السودان الجديد، والتي تبنت السلاح كوسيلة، كرد فعل لممارسات وتعنت المؤسسة العسكرية وحلفائها من نخب المركز والحالمين بالوصول أو الاستمرار في ممرات السلطة من اليسار إلى اليمين، صارت تلك الحركات المسلحة تسلك نفس مسالك المؤسسة العسكرية في المركز، خاصة حينما أسقطت- داخل بنائها التنظيمي- أدوات التغيير الأخرى واستسلمت للعمل العسكري فقط فسقطت البرامج السياسية عن ذاكرتها.

وصارت هذه الحركات تؤمن بالسلاح وحده كوسيلة للتغيير بعيداً عن أي دور مدني أو للمدنيين في مراجعة برامجها بإعادة صياغة وتطوير مراحل نضالها لتواكب التغيير والمتغيرات في محيطه السوداني والإقليمي وفي العالم بشكل عام، أو ظل السلاح هو الوسيلة الوحيدة للحفاظ على السلطة كحالة المؤسسة العسكرية التي لطالما سعت إلى تبني عقيدة الحسم العسكري وفي اعتقادها أن السلاح قادر على إنهاء التناقضات السياسية والاجتماعية.

غير أن الواقع -كما أسلفنا- أثبت أن هذا الخيار أدى إلى هزيمة استراتيجية للدولة نفسها، فبدلاً من بناء مؤسسة وطنية تحمي البلاد، تحولت المؤسسة العسكرية إلى طرف في الصراع، وتورطت في سياسات ممنهجة لتفكيك القوى المدنية وإبعادها عن الإشراف على شؤون الدولة وإدارة تفاصيل الحكم، مما أدى إلى تآكل مفهوم الدولة لصالح هيمنة المكون العسكري على كل مفاصلها.

تحول السودان إلى نموذج معاصر لتقسيم فعلي للسلطة بين حكومتين متنافستين، تعكس كل منهما تحالفات إقليمية ودولية مختلفة، وتعمق المخاوف من استمرار الحرب الأهلية إلى أمد لا نهائي، أو تقسيم بحكم الواقع على أسس جهوية

في هذه اللحظة يتشكل المشهد السوداني الراهن من قطبيْن مسلحين متنافسيْن على السلطة والشرعية؛ الأول يتمثل في تحالف القوى العسكرية التقليدية (المؤسسة العسكرية وحلفائها من تشكيلات القوات المشتركة)، وهذا التحالف يتخذ من بورتسودان مركزاً لحكومته على رأسه الجنرال عبدالفتاح البرهان. والثاني هو تحالف تأسيس الذي تضطلع فيه قوات الدعم السريع بدور الفاعل العسكري الأبرز مثله مثل المؤسسة العسكرية تحت قيادة الجنرال محمد حمدان دقلو حميدتي، إلى جانب أذرع مسلحة أخرى مثل حركات تحرير السودان - الحركات التي انشقت عن حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد محمد نور (حسب السياقات المختلفة)، وبعض فصائل الحركة الشعبية شمال بقيادة عبد العزيز الحلو في منطقتي النيل الأزرق وجبال النوبة، إضافة إلى حركات مسلحة من دارفور.

يهدف هذا التحالف إلى استغلال الفراغ السياسي والأمني القائم، خاصة في الولايات الغربية (دارفور، كردفان، والنيل الأزرق)، لخلق حكومة موازية أخذت صفة (حكومة السلام) تسعى إلى تقديم نفسها كبديل شرعي وموحد للسودان، مع تركيز نفوذها الفعلي على الغرب. هذا التوجه يحاكي نموذج حكومة الشرق التي تشكلت في بورتسودان تحت إمرة المؤسسة العسكرية السودانية والمكونات السياسية والعسكرية المتحالفة معها، والتي تُدار منها العمليات العسكرية والإدارية في مناطق سيطرتها.

وهكذا يتحول السودان إلى نموذج معاصر لتقسيم فعلي للسلطة بين حكومتين متنافستين، تعكس كل منهما تحالفات إقليمية ودولية مختلفة، وتُعمِّق المخاوف من استمرار الحرب الأهلية إلى أمد لا نهائي، أو تقسيم البلاد بحكم الواقع على أسس جهوية.

تظل الحكومة التي تديرها المؤسسة العسكرية بقيادة البرهان من بورتسودان حكومة يحكمها تحالف فرضته اتفاقية جوبا للسلام ووطدته الحرب التي انفجرت في أبريل 2023م، تحالف صار أساسه عسكرياً، ولا ينطوي على أي برنامج سياسي أو رؤية واحدة لكيفية إنهاء الحرب أو مستقبل هذا التحالف عسكرياً أو سياسياً. ويبقى السؤال: هل للمؤسسة العسكرية والحركات المشتركة القدرة على الوحدة أو دمج كل قواتهم تحت مظلة مؤسسة واحدة؟.

فاتفاقية جوبا للسلام وبروتوكول الترتيبات الامنية بين الأطراف، التي وقعت عليها الحكومة الانتقالية، والفصائل المنضوية تحت لواء الجبهة الثورية، وأبرزها: حركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان - المجلس الانتقالي، والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال (جناح مالك عقار)، وحركة تحرير السودان (جناح مني أركو مناوي)، نصت على دمج الحركات المسلحة في المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية على ثلاث مراحل تنتهي بانتهاء الفترة الانتقالية التي تم تحديد فترتها في 39 شهراً، حيث يتم الدمج بعد اكتمال عمليتي التجميع (90 يوماً) والتدريب (15 شهراً)، وتبقى القوات التي يتم دمجها في دارفور لمدة أربعين شهراً من تاريخ توقيع الاتفاق قابلة للتمديد، على أن تدمج القوات في شكل وحدات عسكرية كاملة حسب تنظيم القوات المسلحة السودانية. كما نص الاتفاق على تشكيل مجلس أعلى مشترك لمتابعة عمليات الدمج، وتعيين عدد من ضباط الحركات في القوات البرية والشرطة والمخابرات العامة، حسب حجم القوات التي يتم دمجها، وتشكيل قوة مشتركة قوامها 12 ألف جندي لحفظ الأمن وجمع السلاح في دارفور.

غير أن الفترة الانتقالية شهدت مقاومة واضحة للمضي قدماً في تنفيذ اتفاق الترتيبات الأمنية، تمثلت في مماطلة بعض الفصائل المسلحة والمؤسسة العسكرية نفسها لعملية دمج القوات أو توحيدها، وذلك لأسباب متعددة لكل طرف.

أولاً، بالنسبة للمؤسسة العسكرية، تركزت الأسباب المعلنة التي تلجأ إليها حول أعذار لوجستية بحتة (نقص في المعينات والمعدات، عدم جاهزية معسكرات الاستيعاب والتدريب، وكذلك سبل الإمداد..إلخ). لكن التخوفات غير المعلنة، تقع ضمن «المسكوت عنه»، وتتمثل في أن استيعاب كل هذه القوات ودمجها داخل هيكل المؤسسة العسكرية سيمنح الغلبة لجيوش الحركات المسلحة، بقياداتها الوسيطة وبعضاً من التمثيل في القيادة العليا، خاصة أن هذه الجيوش في معظمها ذات تركيب إثني (عرقي/قبلي) ينبع مباشرة من الحواضن الاجتماعية لكل حركة، مما قد يخلق خللاً في التوازنات العسكرية التقليدية للمؤسسة العسكرية التي فقدت القدرة على استقطاب الكوادر البشرية من المركز - فقدان القدرة- الذي ورطها من الأساس ودفعها إلى إنتاج أو استنساخ الميليشيات. بالإضافة إلى أن قوات الحركات المتحالفة معها -المؤسسة العسكرية- قامت بعمليات استقطاب وتجنيد واسعة من أجل التضخيم العددي لقواتها داخل الخرطوم والمدن الأخرى، ومنحت رتباً عسكرية وسيطة ورفيعة بشكل عشوائي بعد اتفاق سلام جوبا وعند وصولها إلى المركز.

ثانياً، فيما يخص الحركات المسلحة – باستثناء الحركة الشعبية لتحرير السودان جناح الجنرال مالك عقار التي التزمت بالترتيبات الأمنية وسلمت قواتها وأنجزت الدمج كما تم التخطيط له، رغم العقبات اللوجستية التي واجهتها، لكنها أصرت على تنفيذ الاتفاق لأسباب داخلية متعلقة بجدية الحركة في تنفيذ الاتفاق، وأيضاً واجهت قوات هذه الحركة صعوبات لوجستية وعجزاً في بعض الإمدادات للحفاظ على هذه القوات كقوات مستقلة – نجد أن بقية الحركات أثرت الاحتفاظ بقواتها لأسباب عديدة بتبريرات مختلفة.

تتمثل تلك الأسباب في أن بقاء هذه القوات تحت إمرة القيادة المباشرة لهذه الحركات تُعتبر الضامن الوحيد لتنفيذ الاتفاقيات أو البروتوكولات الأخرى (السياسية، الاقتصادية، والإدارية). كما أن الاحتفاظ بالقوة يجعل هؤلاء القادة في منأى عن أي مؤامرات محتملة للتخلص منهم، أو الالتفاف على الاتفاقيات والنكوص عنها، خصوصاً -وفي سياقات أخرى - سبق أن شهدت أطراف مماثلة كانت وقعت اتفاقيات مشابهة (من جنوب السودان القديم أو حركات أخرى من السودان الحالي)، نكوصاً عن الاتفاقيات، بعد أن تم تسريح أو استيعاب قواتهم ضمن المؤسسة العسكرية، ومن ثم تم تجاوزهم أو تصفيتهم سياسياً، أو التخلص منهم وإبعادهم من المناصب التي شغلتها قيادات هذه الحركات وتم تشريدها أو انتهوا إلى سجون المركز.

سبب آخر إضافي هو أن قوات تلك الحركات كانت تشارك في معارك أو تأمين مواقع في دول الجوار مقابل عائد مادي مجز ساعدها في الاستقلالية النسبية كقوات بعيداً عن سيطرة المؤسسة العسكرية وعدم حاجتها للسير تجاه تنفيذ البروتوكولات الأمنية أو التعجل في عملية الدمج، مثلما حدث مع قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان جناح القائد مالك عقار. وهكذا تحولت مسألة الدمج العسكري من إجراء فني إلى عملية تخضع للثقة بين أطراف الفترة الانتقالية.

في الشق الآخر من الوطن -الجانب الغربي- تبقى قوات الدعم السريع الفصيل المسلح الرئيسي في إطار تحالف (تأسيس) الذي يضم إلى جانبها فصائل مسلحة أخرى، مثل قوات الحركة الشعبية شمال وقوات الحركات الأخرى التي تمثل جناحاً عسكرياً للتحالف الذي يسعى إلى انتزاع اعتراف إقليمي وعالمي شبيه بالذي يتمتع به تحالف بورتسودان، وملء الفراغ السياسي والإداري في مناطق نفوذه، عبر محاولة إنشاء «حكومة السلام» الموازية في غرب السودان، على غرار حكومة الشق الشرقي المتخذة من بورتسودان مقراً لها بقيادة المؤسسة العسكرية السودانية والقوى المتحالفة معها. لكن يظل نفس السؤال حول ما يدور داخل التحالف العسكري في الشق الشرقي (تحالف بورتسودان) يواجه تحالف تأسيس :هل لتحالف تأسيس القدرة على توحيد قوات فصائله تحت مظلة وقيادة واحدة؟.

بناءً على التطورات الميدانية والسياسية الأخيرة، نجد أن قوات الدعم السريع نجحت بالفعل في تنفيذ عمليات مشتركة باسم تحالف تأسيس في جنوب النيل الأزرق تحديداً مدينة الكرمك ومناطق أخرى حولها. هذه العملية تم التنسيق لها بين قوات الدعم السريع وقوات الحركة الشعبية شمال بقيادة القائد عبد العزيز الحلو. بناءً على هذه المعلومات -التي وردت في معظم الوسائط الإعلامية السودانية أو المهتمة بالشأن السوداني- وعلى معطيات الواقع الآني يظهر أن التحالف ما يزال في مرحلة هي الأقرب إلى تنسيق فضفاض بين فصائل متباينة ومختلفة من حيث الأيديولوجيا وتاريخ وأسباب تكوين قوات هذه الفصائل (الدعم السريع والحركة الشعبية شمال والحركات المسلحة الأخرى)، تنسيق يهدف بشكل أساسي إلى مواجهة قوات تحالف بورتسودان (المؤسسة العسكرية والقوات المشتركة) عسكرياً وسياسياً، وليس صهر أو إذابة هذه القوات في جيش واحد لأسباب عديدة:

صارت الحركات المسلحة تؤمن بالسلاح وحده كوسيلة للتغير بعيداً عن أي دور للمدنيين في مراجعة برنامجها بإعادة صياغة وتطوير مراحل نضالها لتواكب التغير والمتغيرات في محيطها السوداني والإقليمي وفي العالم بشكل عام

أولاً، وبالعودة إلى أسباب وتاريخ تكوين قوات الدعم السريع، كما قمت بتفصيله سابقاً وسأقوم بتلخيصه بشكل سريع ومبسط هنا: أن هذه القوات تمثل تطوراً لقوات سبق أن أسستها المؤسسة العسكرية من القبائل والعناصر العربية المتنقلة ذات الخلفية الرعوية، وذلك لمحاربة حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة بالوكالة أو نيابةً عن تلك المؤسسة في المركز. ومن المؤكد أن ظروف قيام هذه القوات وشروط تأسيسها ستنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على تركيبتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية من حيث التسليح المستقر والإمداد المتقدم، أو من حيث العتاد العسكري. في المقابل، وعلى العكس تماماً، فإن قوات الحركة الشعبية شمال والحركات الأخرى اعتمدت على الغنائم من معاركها ضد المؤسسة العسكرية وبعض المساعدات المتقطعة من هبات تحالفاتها الإقليمية.

وجانب آخر ومهم، هو أن قوات الدعم السريع نشأت كقوات تؤدي أدواراً كبيرة بتكلفة مادية أقل بالنسبة للمؤسسة العسكرية التي تواجه قلة إن لم يكن شحاً في الموارد البشرية، أي أنها قوات مدفوعة الأجر، بمعنى أنها صارت وبشكل نسبي تعمل بنفس آلية وشروط القوات النظامية في المركز (رواتب شهرية وعلاوات وإجازات وخطوط إمداد مستقرة).

وهذا يتناقض تماماً مع قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال والحركات المسلحة الأخرى من حيث تاريخ التكوين وأسباب النشأة ومسار التطور، إذ إن تلك القوات – منذ نشأتها وحتى الآن – تقاتل بدافع الأهداف المحملة بمطالب الحقوق المهضومة من جانب المركز، وبمطالب التغيير وفق برنامج ومنهج ذي طابع ثوري، بدأت رحلتها في النضال كقوات متطوعة لا ترقى أو حتى تقترب من الشكل النظامي الذي وصلت إليه قوات الدعم السريع، مما يجعل مهمة توحيد ودمج هذه القوات صعبة من حيث البعد الاقتصادي، إذ إن أفراد وضباط قوات الدعم السريع لن يتنازلوا عن مكتسباتهم التي ورثوها منذ بداية تكوينها، ولا أعتقد أن الموارد الاقتصادية لتحالف تأسيس ستسمح بترفيع قوات الفصائل الأخرى إلى المستوى النظامي لقوات الدعم السريع التي تعتمد على مواردها الاقتصادية لإدارة قواتها ومعاركها وموارداها التي صارت تتآكل وتتناقص، أو تنمو بشكل عكسي مع تطاول أمد الحرب، مما أدى إلى تمظهر نقص الموارد في حالة التفكك والانشقاقات، وبدلاً من الدمج والتوحيد بدأت قوات الدعم السريع تشهد حالة من الانشقاقات والتساقط المتوقعة في ظل تطاول أمد الحرب، حيث أعلنت قيادات ميدانية بارزة (مثل العميد السافنا واللواء النور القبة) انشقاقهما مؤخراً، لأسباب لا علاقة لها بخلافات فكرية أو سياسية -على الأقل حتى الآن لم نسمع ذلك- بل لأسباب ظهرت في شكاوى مرتبطة بعدم التوزيع العادل لتلك الموارد بين القوات، أو ما يشير نسبياً إلى تراجع الموارد وتوزيعها على أسس إثنية أو عشائرية.

بالإضافة إلى معوقات أخرى أعتقد أنها تضيف عقبات أمام سبل دمج وتوحيد هذه القوات، وهي معوقات ظهرت من قبل أمام تحالفات شبيهة في التاريخ القريب للحرب ضد المركز (قوات التجمع الوطني الديمقراطي في شرق السودان وقوات الجبهة الثورية في جنوب السودان الحالي)، والتي تتمثل في عدد قوات كل فصيل وعدد الضباط والقيادات الوسيطة والعليا. حتى الآن قوات الدعم السريع هي الحليف الأبرز والمتفوق من حيث التكوين العددي والتسليح المتقدم، وأصبحت بذلك صاحبة اليد العليا في هذا التحالف، مما يثير مخاوف لا تقل عن مخاوف مشابهة نسبياً للقوات المشتركة المتحالفة مع المؤسسة العسكرية، إذ إنها كأقلية - قوات الحركة الشعبية شمال والحركات المسلحة الأخرى في هذا التحالف - دمجها وإذابتها في قوات تحالف تأسيس قد يجعلها أو يقذف بها في المغامرة بمستقبلها السياسي ووضعها تحت رحمة قادة الدعم السريع في حالة أي تقلبات أو نزاعات سياسية تفرضها مسيرة الحرب أو تقلب الأوضاع الإقليمية، حيث لكل فصيل علاقاته الإقليمية والدولية.

من الواضح أن المشهد السياسي والعسكري في السودان مستمر في الدوران حول الحلقة المفرغة في إعادة إنتاج الأزمة؛ مشهد تحولت فيه المؤسسة العسكرية وحركات التغيير المسلحة على حد سواء إلى نُسخ مكررة من العقلية ذاتها التي تستبعد المدنيين وتغيِّب الرؤى والبرامج السياسية، لتحل محلها هيمنة السلاح كأداة وحيدة للوصول إلى السلطة أو الحفاظ عليها.

إن عدم تنفيذ اتفاق جوبا للترتيبات الأمنية، والفشل في تحقيق دمج حقيقي لقوات الحركات المسلحة داخل المؤسسة العسكرية، مع وبروز تحالفات هشة وغير متجانسة على جانبي أطراف النزاع بورتسودان/نيالا، يعكس أزمة ثقة تغذّت على جروح الماضي، وبالتالي تعيق أي مشروع لتوحيد أو خلق جيش واحد مهني أو بناء دولة مدنية.

ومع ظهور الانشقاقات داخل قوات الدعم السريع بسبب أزمة الموارد، واستمرار المماطلة اللوجستية والسياسية من قبل المؤسسة العسكرية، سيظل السودان لاهثاً بخطوات حثيثة نحو التقسيم الفعلي. وبحكم الواقع الماثل سيصير التقسيم على أسس جهوية، أو بحرب أهلية طويلة الأمد تستنزف باقي القليل المتبقي من مقدرات الدولة، وتزيد من تمزق نسيج الوطن الاجتماعي، كما أنها ستعمِّق معاناة الشعب السوداني.

قوات بعض الحركات المسلحة كانت تشارك في معارك أو تأمين مواقع في دول الجوار مقابل عائد مادي مجزٍ ساعدها في الاستقلالية النسبية كقوات بعيداً عن سيطرة المؤسسة العسكرية وعدم حاجتها للسير تجاه تنفيذ البروتوكولات الأمنية أو التعجل في عملية الدمج

نزع شرعية الحرب وإعادة تأسيس الدولة السودانية

وليد عنبوور

الحرب في السودان لم تعد مجرد انزلاق سياسي، أو فشل في إدارة انتقال معقد بين قوى مسلحة تتنازع السلطة. ما يجري على الأرض تجاوز الإطار التقليدي الذي اعتاد الأفندية تكراره بوصفه تفسيراً جاهزاً، وانتقل إلى مستوى أعمق لم تعد الدولة فيه هي الحاضنة للصراع وأصبحت إحدى ضحاياه، وتحولت تدريجياً إلى وسيط داخلي لإعادة إنتاج العنف. الحرب ذاتها لم تعد وسيلة لتحقيق غاية سياسية، لقد صارت بنية قائمة بذاتها تعيد إنتاج نفسها من داخلها، وتخلق شروط استمرارها عبر اقتصادها الخاص وشبكاتها الممتدة وتحالفاتها الإقليمية وتوازناتها الداخلية التي لم تعد قابلة للكسر بسهولة؛ بنية الحرب لم تعد فوق الدولة، لكنها أضحت داخل فراغها وانهيارها الوظيفي.

هذا التحول يتجلى كتحول جذري من دولة في أزمة إلى أزمة تنتج دولة بديلة وظيفياً؛ تتغير فيه طبيعة الفاعلين وقواعد الاشتباك وتعريف السلطة، ليصبح العنف نظاماً موزعاً يتقاسم وظائف الدولة الجوهرية من أمن وتمويل وحركة وقرار، إلى جانب إنتاج الشرعية الجزئية على المستوى المحلي.

إن الإصرار على قراءة المشهد السوداني عبر ثنائية «الجيش مقابل قوات الدعم السريع» لم يعد قادراً على تفسير الواقع الفعلي. فهذه الثنائية فقدت قدرتها التفسيرية أمام تشكل شبكة عنف متعددة الرؤوس؛ داخل كل طرف تتداخل بنى مسلحة غير مركزية مثل كيانات محلية ومليشيات جهوية وكتائب عقائدية وشبكات تمويل موازية ومصالح اقتصادية مستقلة وامتدادات أيديولوجية سابقة ولاحقة على الحرب. الحديث عن طرفين في هذا الضوء يعد إعادة إنتاج لخطاب سياسي منفصل عن البنية الفعلية للصراع؛ فالواقع يتحرك داخل منظومة مفتوحة بلا مركز قرار واحد، ولا قدرة حقيقية على الإيقاف حتى من داخل بنيتها القيادية العليا.

تفكك الدولة يطال تعريفها الكلاسيكي الأكثر مركزية، وهو احتكار العنف المشروع. ففي ظل الحرب تتعدد مصادر السلاح والقرار، وتتداخل مع مصالح اقتصادية وإقليمية وأيديولوجية وإثنية، وتتحول المؤسسات الرسمية نفسها إلى أجزاء داخل شبكة أوسع من التداخل بين العسكري والاقتصادي والسياسي والعقائدي والإثني. عند هذه النقطة لا يعود ممكناً التمييز بين الدولة كفكرة معيارية والدولة كجهاز إداري والدولة كواجهة شكلية لواقع سلطوي مركب؛ وتعمل المؤسسات كامتدادات لشبكات قوة متنافسة لا كأجهزة عامة مستقلة. يتحول السؤال من: «مَن يحكم السودان؟» إلى سؤال أكثر قسوة يتعلق بوجود الدولة نفسها كإطار للحكم؛ والحكم يفترض وجود مجال عام قابل للضبط، بينما يتجه الواقع نحو تفتت هذا المجال إلى جزر سيطرة مؤقتة تتداخل فيها السلطة مع الفوضى دون قدرة على إنتاج حسم نهائي.

الدولة الحديثة لا تقوم على السلطة أو الاعتراف أو السيطرة الجغرافية وحدها، إنها تتأسس على وظيفتها الجوهرية المتمثلة في حماية الإنسان وضمان الحد الأدنى من الاستقرار ومنع الانهيار الشامل للمجتمع. مع انهيار هذه الوظيفة تتآكل الفكرة المركزية للدولة، وتبقى الأشكال الخارجية دون مضمون فعلي، والشرعية الشكلية دون وظيفة حقيقية. تحولت الحرب في السودان إلى آلية لإعادة إنتاج الانهيار نفسه، حيث تتسع دوائر النزوح والإفقار وتتآكل الخدمات وتنهار البنية الاجتماعية والاقتصادية، فتتراجع قدرة المجتمع على إعادة إنتاج حياته اليومية، ويصبح استمرار الحرب العامل الأساسي في إنتاج مزيد من التدهور مع غياب أي وظيفة سياسية قادرة على تحويل العنف إلى مسار تسوية.

اقتصاد الحرب يتحول إلى القلب الفعلي للصراع؛ ويصبح العنف نظام إنتاج متكامل تتغذى فيه شبكات التهريب والذهب والسلاح والمساعدات والحدود والتحالفات الإقليمية والوساطة المالية والواجهات المدنية والكتل العسكرية غير الرسمية. في هذه الديناميكية يصبح وقف الحرب تهديداً مباشراً لبنية مصالح واسعة تشكلت داخلها؛ فالحرب نفسها تحولت إلى سوق لإعادة إنتاج القوة والثروة والسلطة في آن واحد، وصارت اقتصاد سيادة موازياً يعيد تعريف العلاقة بين العنف والموارد والسلطة.

تجارب الحروب الممتدة تكشف هذا التحول. إذ ارتبط الصراع في سيراليون بشبكات الماس والتمويل غير الرسمي، وتحولت الحرب في ليبيريا إلى اقتصاد مكتفٍ بذاته يتجاوز الدولة، وتداخل الدعم الخارجي في البوسنة مع تشظي القرار السياسي والعسكري وأطال أمد الصراع، وفرض التدخل الدولي في كوسوفو إعادة تعريف الشرعية بالكامل. تشير هذه الحالات إلى حقيقة واحدة وهي أنه كلما طال عمر الحرب تحولت من صراع سياسي إلى نظام اجتماعي واقتصادي بديل للدولة. وعند هذه النقطة تلتقي خيوط الإقليم ببنية الداخل، ويتحول التوظيف البراغماتي الإقليمي لشبكات المصالح المتموضعة في أجهزة الدولة إلى وقود يغذي اقتصاد السيادة الموازي، حيث تتجاوز الاصطفافات الإقليمية حدود الأيديولوجيا المعلنة لتلتحم بشبكات التمويل والتهريب، ويصبح الاختراق الخارجي امتداداً لدورة العنف الداخلية، وتنتقل الحرب من نزاع محلي إلى نظام إقليمي مستدام يتغذى على سيولة الدولة وانهيارها الوظيفي.

البيئة الإقليمية المحيطة بالسودان تعمل داخل منطق التداخل الجيوسياسي العنيف، لا منطق الانفصال، حيث يتشكل المشهد عبر تقاطعات مصلحية شديدة التعقيد، وتكتسب العلاقة المصرية مع السودان وظيفة محددة داخل بنية الحرب الإقليمية تتبدى في الحرص على تأمين المصالح الحيوية في العمق السوداني. هذا الحرص حين يُقرأ من زاوية اقتصاد السيادة الموازي يتحول من موقف سياسي إلى آلية تضمن بقاء الدولة السودانية عند مستوى معين من السيولة الأمنية يسمح بإنفاذ المصالح دون أن يرتقي إلى استقرار قد ينتج دولة منافسة أو شريكاً نددياً. يسانده في هذه الوظيفة التحرك السعودي الذي يعمل كآلية ضبط جيوسياسية تمنع تحول السودان إلى نقطة عبور كونية، ويجد هذا التوجه امتداده في اتفاقية 1974 الخاصة باستغلال ثروات قاع البحر الأحمر التي يمكن قراءتها كحلقة مبكرة في مسار تجميد الإمكانات الاستراتيجية السودانية. وتكتمل هذه المنظومة بالدور الإماراتي الذي يندفع نحو احتكار الموانئ والشواطئ ليشكل حلقة وصل بين رؤوس الأموال الخليجية وشبكات اقتصاد الحرب المحلية، وبهذا التداخل تصبح هذه السياسات جزءاً من بنية الحرب نفسها لا خارجها.

عند هذا المستوى تظهر آلية أعمق للاختراق الإقليمي عندما تلجأ بعض الأنظمة العسكرية في الإقليم، مثل «النموذج المصري» التي تنتهج عداءً صريحاً للإسلام السياسي داخل حدودها وتعتبره تهديداً وجودياً إلى استثمار شبكات المصالح المتموضعة في أجهزة الدولة السودانية منذ تسعينات القرن الماضي. وهذا التناقض الظاهري بين العداء الداخلي والتوظيف الخارجي لشبكاته يجد تفسيره البنيوي في طبيعة هذه الشبكات ذاتها؛ فهي بنى تشكلت عقب مفاصلة الإسلاميين وخضعت لتحول بنيوي عميق، حيث تخلت عن أطرها الأيديولوجية الشاملة وأعادت إنتاج ذاتها كبنى سلطوية وسيطة مندمجة عضوياً في اقتصاد السيادة الموازي، وهذا التحول جعلها جاهزة للاندماج مع أي عرض إقليمي بغض النظر عن أيديولوجيته.

يتوازى هذا التكالب الخارجي مع عطب تاريخي كامن في بنية الوعي السياسي السوداني يمكن قراءته اليوم كشرط بنيوي سهّل اندماج الدولة في اقتصاد السيادة الموازي الإقليمي؛ ويتجلى في الغياب شبه الكامل للعقل الأفندي النخبوي والتكنوقراطي عن التوجه نحو الفضاءات الحيوية في دول غرب وشرق أفريقيا، وامتناعه عن بناء عمق استراتيجي واقتصادي قاري.

هذا الانكفاء الفكري جعل الدولة السودانية معزولة عن محيطها الأفريقي، ورهينة مستسلمة لمحاور الخنق والتبعية الإقليمية، ومهيأة وظيفياً لأن تكون جغرافيا مسيّسة قابلة للاختراق. ويتفرع عن هذا العطب ديناميكية اجتماعية أكثر خطورة، تتمثل في تحول الدعم للحرب إلى منحىً اجتماعي وإثني تغذيه ميول انتهازية وعرقية. فثمة قطاع واسع يتحول صمته أو انكفاؤه عن معاناة الآخرين إلى شرط موضوعي لاستدامة الحرب. هذه الديناميكية تشكل امتداداً خفياً لمنطق اقتصاد السيادة الموازي نفسه، فالحرب التي لا يشعر بها الجميع في كل لحظة هي حرب يمكن إدارتها اقتصادياً دون ضغط اجتماعي شامل يفرض إنهاءها.

الشرعية التقليدية تفقد معناها عندما تنفصل عن وظيفتها الأساسية، وعندما تصبح السيطرة غير مرتبطة بالحماية يتحول مصدر الشرعية إلى سؤال مفتوح لا يمكن الإجابة عنه ضمن الإطار القديم للدولة. شرعية الحماية تظهر كتحول في منطق الدولة نفسه؛ من دولة تُعرَّف بالسيطرة إلى دولة تُعرَّف بالوظيفة، ومن سلطة تقاس بالقوة إلى سلطة تقاس بقدرتها على وقف الانهيار الإنساني، ومن شرعية تستند إلى الواقع إلى شرعية تستند إلى منع الكارثة.

مبدأ مسؤولية الحماية في القانون الدولي يعكس هذا التحول، فلم تعد السيادة حصانة مطلقة لكنها أصبحت مرتبطة بالالتزام بحماية السكان. ومع انهيار هذا الالتزام يفقد النظام السياسي أحد أهم أسس شرعيته، ويصبح الانتقال السياسي مسألة تتعلق بوظيفة الدولة لا فقط بشكلها. تجارب كوسوفو وتيمور الشرقية والبوسنة وسيراليون تعكس لحظات إعادة تعريف للشرعية عند انهيار الدولة، ويتحول منطق الحرب إلى منطق الحماية، ومنطق السيطرة إلى منطق التأسيس عبر ترتيبات انتقالية معقدة تتجاوز الفاعل الواحد.

إن استمرار الحرب داخل مسارها الحالي يغلق إمكانات الحل الداخلي الخالص، ويفتح المجال لمسار مركّب، يتداخل فيه الفعل المدني السوداني مع الضمانات الإقليمية والدولية لإعادة بناء المجال السياسي من جذوره. فالوضعية التأسيسية لا تعني ترميم الدولة القديمة، بل تتجه صوب إعادة إنتاج المجال السياسي نفسه عبر عقد جديد يعيد تعريف السلطة ومصادر الشرعية والعلاقة بين المجتمع والدولة خارج منطق الحرب الذي استهلك الدولة وأعاد إنتاج انهيارها.

وتبرز هنا الرافعة السياسية لقوى الثورة والتيارات الرافضة للحرب وانقلاب 25 أكتوبر 2021، لا بصفتها طرفاً مفاوضاً إضافياً يضاف إلى أطراف النزاع المسلح، ولكن بوصفها الحامل السياسي المحتمل لمشروع إعادة التأسيس ذاته. وشرعية الحماية التي يدعو إليها هذا التحليل لا يمكن أن تتحقق دون فاعل سياسي مدني قادر على ترجمة مبدأ «وظيفة الدولة» إلى عقد اجتماعي جديد، وإلا بقيت هذه الشرعية مجرد مبدأ أممي دون جذور داخلية. هذه الرافعة رغم تشظيها الراهن تظل النواة الصلبة القادرة على خرق معادلة «الحرب والفراغ»، لأنها الطرف الوحيد الذي ترتبط مصلحته الوجودية بقيام دولة على أنقاض الحرب، لا باستمرار الحرب على أنقاض الدولة.

غير أن هذه الرافعة السياسية الداخلية لا تستطيع وحدها اختراق نظام الحرب المستدام، فاقتصاد السيادة الموازي ممتد إقليمياً ودولياً عبر شبكات تمويل وتسليح ووساطة مالية تتجاوز الحدود الجغرافية؛ وعند هذه المفترقية يصبح تفعيل المرجعيات القانونية والمواثيق الدولية ضرورة استراتيجية لا ترفاً أخلاقياً. فالمجتمع الدولي، الذي توافق بالإجماع على مبدأ «مسؤولية الحماية» في القمة العالمية للأمم المتحدة لعام 2005، ملزمٌ اليوم باختبار مصداقية هذا المبدأ في السودان، وهي مسؤولية تتصاعد تدريجياً عبر أعمدتها الثلاثة: من التزام الدولة بإنقاذ مواطنيها، مروراً بمساعدة المجتمع الدولي لها، وصولاً إلى التدخل الجبري الحاسم عندما تصبح الدولة الفاشلة أو المتشظية هي الأداة المباشرة لإنتاج الكارثة.

هذا الاستدعاء لا يستجدي التدخل، يرتكز قانونياً على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة «المواد 39 و42»، الذي يمنح مجلس الأمن السلطة الكاملة لتكييف الكارثة الإنسانية ونزوح ملايين البشر كـ«تهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين»، واتخاذ كافة التدابير القسرية لوقف الانحدار، دعك عن الالتزامات الصارمة التي تفرضها المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977، والتي تعرّف منع المساعدات الإنسانية واستخدام التجويع كأداة حرب بأنها «جرائم حرب» مكتملة الأركان تستوجب الردع والمحاسبة.

مناشدة المنظومة الدولية في هذه اللحظة تعني مطالبة هذه القوى بالكف عن أن تكون جزءاً من بنية الحرب والانتقال، إلى أن تكون جزءاً من بنية الحماية عبر وقف تدفق السلاح والمال إلى شبكات العنف وفتح مسارات تفاوضية جادة لا تقوم على منطق المنتصر، وتتأسس على منطق الضحية؛ أي السكان الذين تتحول حياتهم اليومية إلى وقود لهذه الحرب المستدامة، وفي حال تعذرت هذه السبل وأصرت الأطراف الإقليمية والدولية على تغذية الحرب بدل حماية المدنيين. وإذا استمرت آلة الموت في جني الأرواح، فإن المسؤولية الأخلاقية والقانونية ووفقاً للسوابق القضائية والتنفيذية الدولية تفرض على المجتمع الدولي الانتقال إلى المستوى التالي من الالتزام: التدخل المباشر للفصل بين القوات المتحاربة، وفرض ممرات آمنة، وتوفير الحماية الدولية للمدنيين العزل. هذا الإجراء يمثل الملاذ الأخير الذي يظل قائماً كحق للضحايا حين تصمت كل السبل الأخرى.

يترتب على هذا أن نقطة الارتكاز لأي مشروع تأسيسي لا يمكن أن تقع داخل منطق المفاوضة التقليدية بين المركزين المتصارعين، فهذان المركزان لم يعودا يمتلكان السيطرة الكاملة على شبكات العنف اللامركزية التي تشكلت في أثنائها. وهنا نقطة الارتكاز تنزاح كنتيجة منطقية للتشخيص نحو مستويين متلازمين: المستوى الأول تفكيك المنفعة المحلية التي تقدمها الحرب للشبكات الوسيطة عبر آليات ضمان أمنية واقتصادية بديلة تجعل السلام أكثر ربحية لها من الحرب؛ والمستوى الثاني نقل ثقل الشرعية الدولية من منطق السيطرة الجغرافية إلى منطق الحماية الإنسانية عبر مظلة تفاوضية تفتح مسارات للفواعل المحليين رافضي الحرب ولا تقتصر على الأطراف التقليدية. وإذا ما أغلقت هذه المسارات جميعها فإن الخيار العسكري للفصل بين القوات بتفويض دولي يظل الاحتمال الأخير الذي لا يمكن استبعاده من أفق الحماية.

في هذا التداخل بين المحلي والأممي يظل الانتقال إلى شرعية الحماية هو الحد الأدنى الممكن لوقف الانحدار، والأفق الوحيد المفتوح لإعادة تعريف الدولة السودانية من وظيفة الحماية لا من حقيقة الانهيار. وحين تعجز كل السبل تبقى حماية السودانيين واجباً أخلاقياً وقانونياً يعلو على كل حسابات السيادة الشكلية.

الأمير محمد بن سلمان والرئيس عبد الفتاح السيسي

جلسة لمجلس الأمن الدولي

هناك تحول جذري من دولة في أزمة إلى أزمة تنتج دولة بديلة وظيفياً؛ تتغير فيه طبيعة الفاعلين وقواعد الاشتباك وتعريف السلطة، ليصبح العنف نظاماً موزعاً يتقاسم وظائف الدولة الجوهرية من أمن وتمويل وحركة وقرار، إلى جانب إنتاج الشرعية الجزئية على المستوى المحلي

كامل إدريس يؤدي القسم امام البرهان

التعايشي يؤدي القسم امام حميدتي

اقتصاد الحرب يتحول إلى القلب الفعلي للصراع؛ ويصبح العنف نظام إنتاج متكامل تتغذى فيه شبكات التهريب والذهب والسلاح والمساعدات والحدود والتحالفات الإقليمية والوساطة المالية والواجهات المدنية والكتل العسكرية غير الرسمية

في تقرير لمنظمة مناصرة ضحايا دارفور تحصلت عليه (ديسمبر):

توثيق لانتهاكات جسيمة ضد المدنيين عقب معارك غرب دارفور

لجوء ونزوح (8000) مواطن إلى تشاد والمناطق المجاورة

رصد (ديسمبر): صلاح المليح

أدت المعارك التي شهدتها محلية كلبس وقرى وادي بادرة، بولاية غرب دارفور أواخر يونيو الماضي، إلى موجة نزوح واسعة وتوثيق أولي لانتهاكات جسيمة ضد المدنيين في أعقاب الهجوم واستعادة السيطرة على المنطقة بواسطة القوات المسلحة والقوات المشتركة. وأصدرت منظمة مناصرة ضحايا دارفور تقريراً تحصلت (ديسمبر) على نسخة منه، رصدت ووثقت فيه المنظمة أوضاع حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في إقليم دارفور، مستندة إلى معلومات ميدانية جُمعت عقب الهجوم الذي أسفر عن لجوء ونزوح أعداد تقدر بـ(8000) مواطن إلى دولة تشاد والمناطق المجاورة داخل ولاية غرب دارفور معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن، فضلاً عن وقوع قتلى وجرحى في أوساط المدنيين ونهب واسع لممتلكاتهم.

جرائم حرب

ذكرت المنظمة في تقريرها أن المعلومات التي تمكنت من التحقق منها تشير إلى أن الهجوم بدأ في نحو الساعة الرابعة مساء يوم 29 يونيو 2026، ونُفذ بواسطة القوة المشتركة، مدعومة بعناصر مسلحة، واستخدمت ما يقارب ثمانين مركبة عسكرية من طراز لاندكروزر، إضافة إلى مجموعات على الدراجات النارية والخيول. وأعقب المواجهات المسلحة امتداد أعمال العنف إلى المناطق السكنية، حيث وثقت المنظمة مقتل طفلة وإصابة طفلين بجروح خطيرة، إلى جانب عمليات نهب واسعة استهدفت الممتلكات الخاصة والثروة الحيوانية، الأمر الذي تسبب في نزوح آلاف المدنيين نحو الأراضي التشادية.

وخلص التقرير إلى أن الوقائع الموثقة تثير مخاوف جدية بشأن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني قد ترقى، إذا ما ثبتت أمام جهة تحقيق مستقلة، إلى جرائم حرب تستوجب المساءلة، مشيراً إلى أن الأمر يستدعي تحركاً عاجلاً لحماية المدنيين وضمان عدم إفلات المسؤولين من العقاب.

> **سقوط ضحايا من الأطفال داخل مناطق سكنية وتفاقم الأوضاع الإنسانية في كلبس والمناطق المجاورة**

منهجية التوثيق

وتشير منظمة مناصرة ضحايا دارفور إلى أن تقريرها يستند إلى المعلومات التي أمكن التحقق منها حتى تاريخ إصداره، مع الإقرار بأن استمرار القيود الأمنية وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق قد يفضيان إلى تحديث بعض الوقائع أو البيانات كلما توفرت معلومات إضافية موثوقة، وقالت إنها اعتمدت منهجية التوثيق السريع المعمول بها في حالات الطوارئ، مستندة إلى مقابلات مباشرة مع شهود عيان، وأسر الضحايا، وعدد من القيادات المجتمعية في محلية كلبس والمناطق المجاورة، إضافة إلى مراجعة المعلومات الواردة من مصادر ميدانية مستقلة وإخضاعها لعملية تحقق متقاطعة بهدف تعزيز الدقة والحياد، مبينة أن فريق التوثيق راعى مبادئ حماية الضحايا والشهود، فتم الاكتفاء بالأحرف الأولى لأسماء بعض المتضررين من جرائم النهب حفاظاً على سلامتهم وخصوصياتهم، بينما وردت أسماء الأطفال الضحايا بعد موافقة ذويهم لأغراض التوثيق، مع احتفاظ المنظمة بالأدلة والمعلومات الداعمة وفقاً للمعايير المهنية المعتمدة.

اشتباكات وحوادث نهب

وجاء في التقرير أن المعلومات التي تحققت منها المنظمة تشير إلى أن العمليات العسكرية بدأت في منطقة وادي بادرة قبل أن تمتد إلى محلية كلبس، حيث دارت اشتباكات بين القوة المشتركة وقوات الدعم السريع انتهت بسيطرة القوة المشتركة على المنطقة، وفي أعقاب ذلك تحركت القوات المهاجمة باتجاه الأحياء السكنية داخل المحلية، بينما انسحبت قوات الدعم السريع من بعض المواقع، الأمر الذي أوجد فراغاً أمنياً استغلته مجموعات مسلحة في تنفيذ أعمال نهب وإطلاق نار داخل المناطق المأهولة، مبيناً أن الشهادات التي وثقتها المنظمة تفيد بأن إطلاق النار استمر داخل الأحياء السكنية بعد انحسار الاشتباكات المباشرة، وهو ما أدى إلى حالة من الذعر الجماعي بين السكان، ودفع أعداداً كبيرة منهم إلى مغادرة منازلهم بصورة عاجلة، كما وثقت المنظمة عدداً من حوادث النهب التي استهدفت ممتلكات مدنية ومصادر رزق السكان، من بينها الاستيلاء على دراجة نارية تعود للمواطن (م. ب. أ)، ونهب مبلغ مالي من منزل المواطن (ع. م. ح) بعد اقتحامه، إضافة إلى الاستيلاء على هواتف ذكية وأجهزة شحن من منزل المواطن (ع.أ. ع)، الذي كان يعتمد على تشغيل محطة صغيرة لشحن الهواتف كمصدر رئيسي لإعالة أسرته.

> **العمليات العسكرية بدأت في منطقة وادي بادرة قبل أن تمتد إلى محلية كلبس، حيث دارت اشتباكات بين القوة المشتركة وقوات الدعم السريع انتهت بسيطرة القوة المشتركة على المنطقة**

حماية المدنيين وأعيانهم

وقالت المنظمة إنها وثقت الاستيلاء على ما يقدر بما بين مائتين ومائتين وخمسين رأساً من الأبقار والأغنام تعود للمواطن حسين (ف. د. ف)، وهي خسارة تمثل حرمان الأسرة من مصدر دخلها الأساسي ووسيلة عيشها الوحيدة، كما أسفر إطلاق النار داخل المناطق السكنية عن مقتل الطفلة ريماز إبراهيم عبد الله محمدين (12 عاماً) إثر إصابتها بطلق ناري أثناء وجودها داخل منزلها، وإصابة الطفل حمودي عامر محمد شرف الدين (8 سنوات) والطفل عبد السميع عز الدين يحيى إسماعيل (6 سنوات) بجروح خطيرة، حيث تلقيا إسعافات أولية في مرافق صحية محدودة الإمكانات، بينما تستدعي حالتهما الصحية نقلهما إلى مركز طبي أكثر تجهيزاً.

وذكرت المنظمة في تقريرها أن هذه الوقائع مجتمعة تشير إلى أن المدنيين وممتلكاتهم ومصادر معيشتهم تعرضوا لأضرار مباشرة خلال العمليات العسكرية، الأمر الذي يثير مخاوف جدية بشأن مدى احترام الالتزامات الواقعة على أطراف النزاع بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما ما يتعلق بحماية المدنيين والأعيان المدنية، واحترام مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط أثناء سير العمليات العسكرية.

تفاقم الوضع الإنساني

وأشار التقرير إلى أن الأحداث التي وثقتها المنظمة أدت إلى تفاقم الوضع الإنساني في محلية كلبس والمناطق المحيطة بها، حيث اضطرت أعداد كبيرة من السكان إلى مغادرة منازلهم بصورة عاجلة خوفاً من استمرار أعمال العنف واتساع نطاقها، وأبان أن التقديرات الميدانية الأولية تشير إلى أن ما بين سبعة آلاف وثمانية آلاف شخص، غالبيتهم من النساء والأطفال وكبار السن، عبروا الحدود إلى جمهورية تشاد، في حين نزح آخرون إلى مناطق مجاورة داخل ولاية غرب دارفور.

وشملت المناطق الأكثر تأثراً وفقاً للتقرير أحياء النصر، والنسيم، والنهضة، والتضامن، والامتداد، وحي السلام بأقسامه المختلفة، إلى جانب قرى كرينا، وأم سيالة، وأبو شجيرة، حيث أفادت المعلومات الواردة للمنظمة بتعرض السكان لحالة من الهلع دفعت كثيرين إلى ترك ممتلكاتهم دون التمكن من حمل احتياجاتهم الأساسية. وتفيد المعلومات المتاحة أن النازحين يواجهون أوضاعاً إنسانية بالغة الصعوبة، في ظل نقص حاد في المأوى والغذاء ومياه الشرب والخدمات الصحية، بالتزامن مع ارتفاع درجات الحرارة واقتراب موسم الأمطار، وهو ما يزيد من مخاطر انتشار الأمراض وتدهور الأوضاع الصحية، خاصة بين الأطفال والنساء وكبار السن. وذكرت المنظمة أنها لم تتمكن حتى لحظة إصدارها التقرير، من التحقق من وجود استجابة إنسانية كافية تلبي حجم الاحتياجات المتزايدة للمتضررين.

مخاوف من الانتهاكات

وقالت المنظمة في تقريرها إن الوقائع الموثقة تشير إلى احتمال وقوع انتهاكات لعدد من المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وفي مقدمتها مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، ومبدأ التناسب، وواجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين والأعيان المدنية أثناء العمليات العسكرية، كما تثير عمليات النهب الواسعة للممتلكات الخاصة والثروة الحيوانية، إلى جانب سقوط ضحايا من الأطفال داخل مناطق سكنية، مخاوف جدية بشأن ارتكاب انتهاكات قد ترقى، إذا ثبتت أمام جهة قضائية مختصة، إلى جرائم حرب تستوجب التحقيق والمساءلة وفقاً لأحكام القانون الدولي.

الاستنتاجات والتوصيات

وتشير منظمة مناصرة ضحايا دارفور إلى أن الوقائع الواردة في تقريرها تعكس استمرار تعرض المدنيين في دارفور لمخاطر جسيمة نتيجة امتداد العمليات العسكرية إلى المناطق المأهولة بالسكان، وما يصاحبها من أعمال قتل وإصابة ونهب ونزوح قسري، الأمر الذي يفاقم الأزمة الإنسانية ويقوض فرص حماية السكان المدنيين، ودعت جميع أطراف النزاع إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية في المناطق المأهولة، والامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما يشمل حماية المدنيين، وإبعاد العمليات العسكرية عن التجمعات السكانية، والامتناع عن استهداف الأعيان المدنية أو تعريضها للخطر، واتخاذ جميع التدابير الممكنة لتقليل الأضرار الواقعة على السكان.

> **عقب المواجهات المسلحة، امتدت أعمال العنف إلى المناطق السكنية، حيث وثقت المنظمة مقتل طفلة وإصابة طفلين بجروح خطيرة، إلى جانب عمليات نهب واسعة استهدفت الممتلكات الخاصة والثروة الحيوانية**

كما دعت المنظمة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والجهات الدولية المختصة، إلى اتخاذ خطوات عاجلة لضمان إجراء تحقيق مستقل ومحايد في الوقائع الواردة في تقريرها، بهدف تحديد المسؤولين عن الانتهاكات ومساءلتهم وفقاً للقانون، وضمان عدم إفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة من العقاب. وحثت كذلك الشركاء الإنسانيين، وفي مقدمتهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، على تعزيز الاستجابة الإنسانية العاجلة للنازحين داخل السودان وعلى الحدود السودانية التشادية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وسريعة ودون عوائق، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما الأطفال والنساء وكبار السن.

التدفق المتزايد للنازحين

وشددت المنظمة على ضرورة دعم السلطات والجهات الإنسانية العاملة في تشاد للتعامل مع التدفق المتزايد للنازحين، بما يضمن توفير الحماية الدولية، والمأوى، والغذاء، والمياه، والرعاية الصحية، وخدمات الحماية، بما يتوافق مع المعايير الإنسانية الدولية، مشيرة إلى أن تقريرها يمثل تقييماً ميدانياً أولياً يستند إلى المعلومات التي تمكنت من التحقق منها حتى تاريخ إصداره، وأكدت أنها ستواصل توثيق التطورات الميدانية وجمع الأدلة والشهادات ذات الصلة، وأنها ستعمل على تحديث هذا التقرير كلما توفرت معلومات إضافية يمكن التحقق منها، كما أكدت احتفاظها بالمواد التوثيقية والأدلة المتصلة بالوقائع الواردة في هذا التقرير وفقاً للمعايير المهنية المعتمدة، تمهيداً لإحالتها إلى الآليات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية المختصة متى اقتضت الضرورة، دعماً لجهود المساءلة والعدالة وإنصاف الضحايا.

ديسمبر
حرية - سلام - وعدالة
الخميس 9 يوليو 2026م
https://decembernews.com

مناقشة كتاب «أب لحاية» بمعهد جوته

القاهرة: (ديسمبر)

استضاف معهد جوته، ضمن سلسلة «مكانك» أمسية تدشين ومناقشة كتاب «أب لحاية - حكايات شعبية من السودان» للكاتب عادل سيد أحمد، وشارك في مناقشة الكتاب كل من الروائية والقاصة الأستاذة زينب بليل، الدكتور عادل حربي، الأستاذ خالد محمد طه، وأدارت الجلسة الممثلة المسرحية انتصار محجوب. وتأتي سلسلة فعاليات «مكانك» في إطار الاهتمام بالأدب الشعبي السوداني وإبراز دوره في حفظ الذاكرة الجمعية ونقل الموروث الثقافي للأجيال.

وشهدت الأمسية مداخلات متنوعة من عدد من المهتمين، منهم الناقد الأستاذ نادر السماني الذي أشاد بمقدمة الكتاب التي كتبها والد الكاتب، والممثلة الأستاذة هند زمراوي إلى جانب عدد من الشباب، الذين أداروا نقاشات متنوعة ورؤى جديدة حول الحكايات الشعبية، ودورها في تشكيل الوعي الجمعي، وسبل إعادة تقديمها للأجيال الجديدة. وقد شكلت هذه المداخلات إضافة نوعية للفعالية، وأسهمت في توسيع دائرة الحوار وإثراء النقاش حول الكتاب وقيمته الثقافية والأدبية.

ويضم كتاب «أب لِحاية» خمسين أحجية من منطقة الشايقية بشمال السودان، ويمثل نموذجاً للحكاية الشعبية في المجتمعات الزراعية. حيث تكمن أهمية هذا الكتاب في إحياء الدور التاريخي للحكايات الشعبية في غرس قيم الخير والإنسانية والعدالة،

وربط الأدب الشعبي بالقيم التربوية والاجتماعية، وإعادة توجيه الاهتمام إلى جوهر الأحاجي باعتبارها مصدراً شعبياً لنشر القيم الرفيعة.

معالجة أوضاع 300 سوداني بالسجون المصرية

القاهرة: (ديسمبر)

أعلن ديوان الزكاة، في مؤتمر صحفي بالسفارة السودانية بالقاهرة الأحد 5 يوليو، معالجة أوضاع 300 مواطن سوداني بمصر من الغارمين، عبر سداد الغرامات المستحقة عليهم تمهيدًا لإطلاق سراحهم وإعادتهم إلى السودان، وذلك بالتنسيق مع السفارة السودانية والسلطات المصرية.

فيما تتواصل عمليات عودة السودانيون من مصر إلى بلادهم براً وبحراً عبر عدد من الباصات السفرية، حيث انطلقت يوم السبت الماضي 24 حافلة من القاهرة تحمل على متنها 1176 مواطناً سودانياً عائدين إلى أرض الوطن ضمن برنامج العودة الطوعية، بجانب انطلاق قطار من محطة رمسيس بالقاهرة على متنه 1190 مواطناً سودانياً.

وبحسب أحدث تقرير صادر عن مفوضية شؤون اللاجئين بمصر حتى يونيو 2026، بلغ عدد اللاجئين وملتمسي اللجوء المسجلين لديها في مصر مليوناً و100 ألف شخص، يشكل السودانيون نحو 849 ألفاً منهم، بارتفاع قدره 14 ضعفاً منذ اندلاع الحرب، فيما زاد إجمالي عدد اللاجئين المسجلين بنسبة 281% مقارنة بعام 2022.

عمل فني مشترك يجمع نجوم السينما من السودان ومصر

القاهرة: (ديسمبر)

تجري في القاهرة هذه الأيام التحضيرات لإنتاج فيلم سينمائي سوداني-مصري مشترك، يجمع الفنان المصري محمود حميدة بعدد من صناع السينما السودانية، في مشروع يستهدف تعزيز التعاون السينمائي بين البلدين وإبراز حضور السوداني في المحافل العربية والدولية.

ويُنتظر أن يبدأ تصوير الفيلم خلال الفترة المقبلة، على أن يُعرض ويشارك في عدد من المهرجانات السينمائية العربية والدولية خلال عام 2027. ويتناول الفيلم، في إطار درامي إنساني، قضايا اللجوء والهوية والذاكرة، وانعكاسات الحرب على المجتمع السوداني، إلى جانب العلاقات الثقافية والاجتماعية بين الشعبين السوداني والمصري.

وتتواصل المشاورات لاختيار ممثلين مصريين وعرب، إلى جانب عدد من الممثلين السودانيين على أن يُعلن لاحقًا عن المخرج وبقية فريق العمل. ويأتي المشروع امتدادًا للتجارب التي تجمع محمود حميدة بالسينما السودانية، إذ شارك ضيف شرف في مهرجان الخرطوم السينمائي عام 2018، وقدم ورشاً تدريبية للشباب السودانيين المهتمين بصناعة الأفلام.

وخلال السنوات الماضية، واصل محمود حميدة دعمه للسينما السودانية من خلال مشاركاته في فعاليات ثقافية وسينمائية ناقشت واقع الصناعة وتحدياتها، مؤكدًا أهمية توسيع آفاق التعاون الثقافي والفني بين السودان ومصر.

سيدة مصرية تنفي صلتها بفيديوهات تسيئ للشعب السوداني

القاهرة: (ديسمبر)

كشفت الكاتبة والباحثة المصرية، الخبيرة في الشؤون السودانية، دكتورة أماني الطويل، عن تلقيها اتصالاً هاتفياً من سيدة عرّفت نفسها بأنها منى الحلواني، نفت خلاله أي علاقة لها بفيديوهات تسيئ للشعب السوداني، تم تداولها على نطاق واسع وأثارت ردود أفعال كبيرة على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي ليتم إغلاق الصفحات التي نشرت تلك الفيديوهات.

وكتبت الطويل، على صفحتها بـ«فيس بوك» يوم الأحد 5 يوليو أن المتصلة أبلغتها بأنها لا تملك أي حساب على «تيك توك»، وأنها تقدمت ببلاغ إلى الجهات الأمنية المختصة للتحقيق وكشف الجهة المسؤولة عن فبركة الفيديوهات، وأشارت الطويل إلى أن هذه المعطيات، إذا صحت، تستوجب انتظار نتائج التحقيقات الرسمية من الجهات المعنية لكشف ملابسات القضية.

وكانت دكتورة أماني الطويل قد دونت في وقت سابق بلاغاً لدى وزارة الداخلية المصرية ضد سيدة تدعى منى الحلواني ظهرت في مقطع فيديو متداول تضمن إساءات إلى السودانيات، متهمة إياها بالسب والقذف وممارسة التمييز والعنصرية، كما طالبت وزارة الداخلية باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقها.

تأخر استلام نتيجة الشهادة الابتدائية من ولاية الجزيرة يربك آلاف الأسر بمصر

القاهرة: (ديسمبر)

تسبب تأخر سلطات ولاية الجزيرة في تسليم نتيجة امتحانات الشهادة الابتدائية لمدرسة الصداقة في القاهرة، بقلق بالغ لدى آلاف الأسر السودانية، الأسبوع الماضي بعد إعلانها بشكل رسمي. وأعربت مدرسة الصداقة السودانية بالقاهرة عن بالغ أسفها واعتذارها للطلاب وأولياء أمورهم لتأخر استلام ونشر نتيجة الشهادة الابتدائية، وذلك لأسباب تتعلق بولاية الجزيرة.

وأكدت إدارة مدرسة الصداقة أنها قامت بجميع الترتيبات والتجهيزات المعتادة والخاصة بنشر النتيجة للطلاب والمدارس عبر الرابط المخصص لذلك وعبر نظام الصداقة الإلكتروني، وكانت هذه الترتيبات مكتملة منذ عدة أيام إلا أن سلطات ولاية الجزيرة لم تلتزم بتسليم النتيجة بالكيفية وبالتوقيت المحدد.

وقال بيان صادر عن المدرسة إن التوجه العام لهذا العام لدى الجهات المختصة في ولاية الجزيرة «يبدو أنه اتجه نحو آليات نشر مختلفة، مما أدى لتعذر وصول النتيجة إلينا في الوقت المناسب وبشكلها المعتاد، وهو ما حال بيننا وبين مشاركتكم الفرحة كما في كل عام مما حرم آلاف الأسر والطلاب في جمهورية مصر العربية». وأشار البيان إلى أن مدرسة الصداقة قد اعتادت على إتاحة النتيجة عقب انتهاء المؤتمر الصحفي مباشرة عبر رابط إلكتروني مجاني، وهذا ما تعذر هذا العام لأسباب تخص ولاية الجزيرة التي لم تقم بتسليم النتيجة بالصيغة المطلوبة وفي الوقت المناسب.

منتدى الشعراء السودانيين يحتفي بالثقافة والأدب

القاهرة: (ديسمبر)

نظم منتدى الشعراء السودانيين بمصر، هذا الأسبوع، بالتعاون مع بيت الشعر ومؤسسة يسطرون للطباعة والنشر، أمسية شعرية وثقافية بمقر المؤسسة بمنطقة فيصل، بمشاركة نخبة من الشعراء والمثقفين والفنانين وأبناء الجالية السودانية.

أدار الأمسية الإعلامي محجوب بخيت محجوب والدكتور زاهر خوجلي، فيما حلّ الكاتب والباحث في الشأن الثقافي الأستاذ الفاتح عبد العزيز ضيفاً على المنصة، حيث قدّم شهادة تناولت مسيرته المهنية والفكرية، مستعرضاً التحولات التي قادته من طموح الاغتراب بعد التخرج إلى العمل الإداري، الذي دفعه إلى مواصلة دراساته العليا والحصول على درجة الماجستير في ظل الظروف الصعبة التي شهدها السودان مطلع تسعينيات القرن الماضي.

وقال عبد العزيز إن أولى مهامه العملية كانت بمدينة الضعين، حيث واجه واقعاً معقداً اتسم بالصراعات القبلية والانفلات الأمني، رغم ما تزخر به المنطقة من موارد طبيعية. وأضاف أن مسيرته المهنية ارتكزت على محورين رئيسيين هما معالجة قضايا الصراع القبلي والنهب المسلح والإصلاح الإداري، مؤكداً أن الأدب ظل حاضراً بوصفه الركيزة الفكرية التي استند إليها طوال تجربته.

كما تحدث عن بدايات علاقته بالقراءة، مشيراً إلى أن أول كتاب اقتناه كان ديوان المتنبي، قبل أن يقتني بعد عامين كتاب «الأغاني»، الذي وصفه بأنه شكّل محطة مفصلية في تكوينه الثقافي، إذ أمضى نحو عشر سنوات في قراءته والتعمق في مضامينه.

وتخللت الأمسية فقرات غنائية قدمها الفنان الأمين خلف الله والفنان أحمد الطاهر، قدما خلالها مجموعة من الأغنيات السودانية التي استحضرت ذاكرة الوطن ووجدت تفاعلاً كبيراً من الحضور. وشهدت الأمسية كذلك قراءات شعرية ومداخلات شارك فيها الشاعر الفاتح أحمد محمد النور، والشاعر عثمان حسن عثمان، والأستاذ المرضي صالح، والشاعرة ناندي عبوش، والشاعرة فردوس المحمود، والشاعرة ليمياء يعقوب، في أجواء احتفت بالشعر والثقافة السودانية وعززت التواصل الثقافي بين أبناء الجالية في مصر.

المجموعة السودانية للدفاع عن الحريات تنظم منتداها السابع للعدالة للمرأة والطفل

القاهرة: (ديسمبر)

واصلت المجموعة السودانية للدفاع عن الحريات سلسلة منتدياتها حول العدالة المرتجاة، ونظمت يوم الثلاثاء 30 يونيو 2026 المنتدى السابع للعدالة المرتجاة للمرأة والطفل، بمشاركة مهتمات بقضايا المرأة والطفل.

وأكدت مناقشات المشاركات على إعداد ورقة بالمحاور التي لم ترد في محاور الورقة المشتركة التي تم إعدادها بواسطة د.أماني الطويل والصادق علي حسن عن محاور العدالة المرتجاة لتتضمن محاور لم ترد ذكرها عن الآثار الناتجة بفعل الحرب والواقعة على المرأة والطفل جراء انتهاكات العنف الجنسي، والممارسات المهدرة لإنسانيتها مثل إجبارها على الأعمال التي تحط من كرامتها الإنسانية، والاسترقاق الجنسي، لتقدم بها توصيات خاصة. إلى جانب ذلك تم الاتفاق على تنظيم منتدى ثاني في الأسبوع القادم، لمواصلة نقاش المحاور المقترحة والخاصة بقضايا المرأة.

«مفروش كمبالا» يعلن عن انطلاق فعالية ثقافية شهرية لعشاق الكتاب

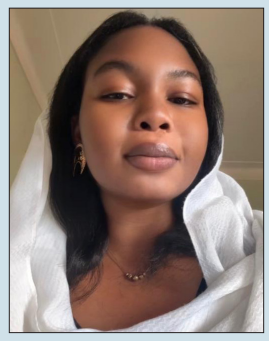

كمبالا: ملاك جمال بلة

كمبالا: (ديسمبر)

شهدت فعالية «مفروش كمبالا»، التي نظمها رواق الوراقين، حضوراً لافتاً وتفاعلاً واسعاً من القراء والكتاب والناشرين والمهتمين بالشأن الثقافي، في فعالية جمعت بين الكتاب والحوار والفنون، وشكلت مساحة مفتوحة لتبادل المعرفة وتعزيز التواصل بين أفراد المجتمع الثقافي السوداني والمقيمين في العاصمة الأوغندية كمبالا.

واحتفت الفعالية بالكتاب بوصفه وسيلة لبناء الوعي وتعزيز الحوار، حيث أتيحت للزوار فرصة اقتناء الكتب واستبدالها، إلى جانب المشاركة في نقاشات مفتوحة حول قضايا الفكر والأدب والثقافة، وسط أجواء اتسمت بالتفاعل وتبادل الآراء والخبرات بين المشاركين.

وشهدت الفعالية مشاركة عدد من دور النشر، والكتاب والكاتبات، والفنانين والفنانات التشكيليين، إلى جانب مؤسسات ثقافية ومبادرات مجتمعية، في خطوة هدفت إلى دعم الحراك الثقافي وإيجاد منصة تجمع المبدعين والقراء في لقاءات دورية تعزز من حضور الكتاب في الحياة العامة.

وأعرب منظمو الفعالية عن تقديرهم لجميع من أسهم في إنجاح الحدث، سواء من خلال الحضور أو المشاركة أو الدعم والتنظيم، مؤكدين أن الإقبال الكبير الذي شهدته النسخة الأولى يعكس اهتماماً متزايداً بالأنشطة الثقافية، ويؤكد الحاجة إلى توفير مساحات مستدامة تجمع المهتمين بالقراءة والإبداع.

وأعلنت إدارة رواق الوراقين أن «مفروش كمبالا» سيتحول إلى فعالية شهرية تقام في الأحد الأول من كل شهر، ليكون منصة مفتوحة لبيع الكتب واستبدالها، وتنظيم النقاشات الثقافية، وتعزيز التواصل بين القراء والكتاب والناشرين، بما يسهم في تنشيط الحركة الثقافية وتوسيع دائرة الاهتمام بالمعرفة.

وتخللت الفعالية فقرة موسيقية قدمها الفنان محمد خير برفقة فرقته الموسيقية، حيث أضفت العروض الفنية أجواءً احتفالية نالت استحسان الحضور، وأسهمت في إثراء البرنامج الثقافي للفعالية، في تأكيد على أهمية التكامل بين الأدب والفنون في صناعة فضاءات ثقافية أكثر حيوية وانفتاحاً.

ويأمل القائمون على المبادرة أن يصبح «مفروش كمبالا» ملتقى ثقافياً ثابتاً يجمع محبي القراءة والإبداع، ويعزز فرص الحوار وتبادل المعرفة، ويدعم المبادرات الثقافية السودانية في المهجر، بما يسهم في ترسيخ ثقافة القراءة وبناء جسور التواصل بين مختلف الفاعلين في المشهد الثقافي.

أكثر من 250 لاجئة يوقعن «وثيقة النساء من أجل السلام»

كمبالا: (ديسمبر)

اختتمت منظمة نساء التغيير، بالتعاون مع منظمة نعم هي للسلام والتنمية، أنشطة مشروع «شاهدات على الحرب، صانعات للسلام» في معسكر كريايندونقو للاجئين بأوغندا، بإقامة ورشة حوارات للمصالحة المجتمعية وجلسات للدعم النفسي والتشارك، توجت بتوقيع أكثر من 25 امرأة لاجئة على «وثيقة النساء من أجل السلام»، التي تؤكد التزام المشاركات بدعم المصالحة المجتمعية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ونبذ العنف والكراهية.

وجاء المشروع استجابة للاحتياجات النفسية والاجتماعية للنساء اللاتي تأثرن بالحرب، وسعى إلى توفير مساحات آمنة للحوار والتعبير عن التجارب الشخصية، بما يسهم في دعم التعافي النفسي وإشراك النساء في جهود بناء السلام داخل مجتمعاتهن.

وركزت ورشة «حوارات المصالحة المجتمعية» على أهمية الاعتراف بتجارب الضحايا، والاستماع إلى روايات النساء اللاتي عشن ويلات الحرب والنزوح، باعتبار أن المصالحة الحقيقية تبدأ من الاعتراف بالحقيقة، والإصغاء للمتضررين، وخلق بيئة تسمح بتجاوز آثار النزاع وتعزيز الثقة بين أفراد المجتمع.

وأكد منظمو الورشة أن النساء اللاتي عايشن الحرب لا يمثلن فقط الفئة الأكثر تأثراً بالنزاعات المسلحة، وإنما يمتلكن أيضاً دوراً محورياً في قيادة جهود السلام وإعادة بناء النسيج الاجتماعي، انطلاقاً من خبراتهن وقدراتهن على تعزيز قيم الحوار والتعايش داخل الأسر والمجتمعات المحلية.

وشهدت الفعالية توقيع «وثيقة النساء من أجل السلام»، التي تضمنت التزام المشاركات بتحويل تجارب الحرب القاسية، بما حملته من فقد ونزوح وعنف ونجاة، إلى دافع للعمل من أجل التعافي وبناء السلام، بدلاً من أن تكون سبباً لاستمرار دوائر العنف أو إعادة إنتاجها.

وأكدت الوثيقة تمسك النساء بسلام يقوم على العدالة والكرامة والاعتراف بالحقيقة، مع رفض جميع أشكال العنف وخطابات الكراهية والانقسام، والتأكيد على أن النساء شريكات أساسيات في صناعة السلام ورسم مستقبل أكثر استقراراً وإنصافاً.

كما تعهدت المشاركات بمواصلة العمل من أجل تعزيز التماسك المجتمعي، وتوسيع نطاق الدعم النفسي والاجتماعي، وحماية الأسر والأطفال، وتشجيع الحوار والتعايش السلمي، بما يسهم في بناء مجتمعات أكثر أمناً تحترم الكرامة الإنسانية وتصون الحقوق.

وتضمن المشروع أيضاً سلسلة من الجلسات المغلقة للدعم النفسي والتشارك، أتاحت للنساء فضاءً آمناً لسرد تجاربهن مع الحرب، بما في ذلك فقدان أفراد الأسرة، والنزوح القسري، والتعرض للعنف، وتجارب النجاة. وأسهمت هذه الجلسات في تشجيع المشاركات على التعبير عن مشاعرهن واستعادة الثقة بالنفس، باعتبار ذلك خطوة أساسية في مسار التعافي النفسي والاجتماعي.

وأكد القائمون على المشروع أن هذه الجلسات استندت إلى نهج يركز على الإنصات والدعم المتبادل بين المشاركات، بما يساعد على تخفيف الآثار النفسية للحرب، ويعزز الشعور بالتضامن بين النساء اللاجئات، ويمهد لعودة أكثر فاعلية إلى أدوارهن داخل مجتمعاتهن.

وأشار منظمو المشروع إلى أن السلام لا يبدأ فقط مع توقف الحرب، وإنما يبدأ عندما تسمع أصوات النساء، ويُعترف بمعاناتهن، وتتحول الذاكرة المؤلمة إلى قوة دافعة للتغيير الإيجابي، مؤكدين أن تمكين النساء وإشراكهن في عمليات المصالحة وصنع القرار يمثلان أحد أهم مرتكزات بناء سلام مستدام.

ويأتي مشروع «شاهدات على الحرب، صانعات للسلام» ضمن الجهود الرامية إلى دعم النساء السودانيات المتأثرات بالحرب، وتعزيز مشاركتهن في جهود التعافي والمصالحة المجتمعية، من خلال توفير مساحات للحوار، والدعم النفسي، وبناء القدرات، بما يسهم في ترسيخ ثقافة السلام والتعايش، وتهيئة النساء للقيام بدور فاعل في إعادة بناء مجتمعاتهن خلال المرحلة المقبلة.

غرف الطوارئ تناقش تحديات الموازنة بين الاستجابة الإنسانية واستدامة الإنتاج الزراعي

كمبالا: (ديسمبر)

تستضيف العاصمة الأوغندية كمبالا ندوة متخصصة بعنوان «غرف الطوارئ السودانية: تحديات الموازنة بين الاستجابة الطارئة واستدامة الإنتاج الزراعي»، بمشاركة خبراء وباحثين ومهتمين بالشأن الإنساني والتنموي، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز دور المبادرات المجتمعية السودانية في مواجهة تداعيات الحرب وبناء مسارات تنموية أكثر استدامة.

وتنظم الندوة منظمة بذور الأرض بالشراكة مع ديفلوبمنت، ضمن مشروع Praxis 2026 الهادف إلى دعم إعادة بناء الحركات الاجتماعية في السودان، وذلك بمقر الفعالية في 73 شارع بوكوتو بالعاصمة الأوغندية كمبالا، وسط حضور يستهدف الخبراء والشباب والفاعلين في مجالات العمل الإنساني والتنمية.

وتتناول الندوة عدداً من المحاور الرئيسية، أبرزها مناقشة الدور الذي تضطلع به غرف الطوارئ السودانية في ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب، مع التركيز على تحقيق التوازن بين الاستجابة الإنسانية العاجلة لتلبية احتياجات المتضررين، والحفاظ على استدامة الإنتاج الزراعي باعتباره ركيزة أساسية للأمن الغذائي، إلى جانب بحث العلاقة بين جهود الإغاثة الطارئة ومتطلبات التنمية طويلة الأجل.

كما تسلط الندوة الضوء على أبرز التحديات التي تواجه المبادرات المجتمعية والمنظمات المحلية في إدارة هذه الموازنة الدقيقة، واستعراض السبل الكفيلة بتعزيز قدرتها على تقديم استجابات إنسانية فعالة دون الإضرار بفرص التعافي الاقتصادي والإنتاج الزراعي.

ويشارك في الندوة الباحث والكاتب وخبير التنمية الريفية شمس الدين الأمين ضو البيت بصفته معقباً، فيما تقدم الورقة الرئيسية رحاب أحمد موسى، الخبيرة في التنمية الريفية المستدامة والنوع، بينما تتولى إدارة الجلسة المهندسة الزراعية رميساء أزهري.

وتأتي هذه الندوة في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى تطوير رؤى عملية تدمج بين التدخلات الإنسانية العاجلة ومتطلبات التنمية المستدامة، بما يسهم في تعزيز صمود المجتمعات المحلية ودعم الأمن الغذائي، ويفتح المجال أمام بناء شراكات فاعلة تسهم في إعادة بناء الحركات الاجتماعية وتمكين المبادرات المحلية من أداء دورها في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار في السودان.

برنامج تدريبي بالقضارف يمكّن 50 امرأة في ريادة الأعمال والصحة الحيضية

كمبالا: (ديسمبر)

اختتم مشروع «قمر دورين» بمدينة القضارف برنامجاً تدريبياً استمر عشرة أيام، استهدف 50 امرأة، ضمن جهود تهدف إلى تعزيز التمكين الاقتصادي ورفع الوعي بالصحة الحيضية، من خلال الجمع بين التدريب المهني والتثقيف الصحي في بيئة تشاركية تراعي احتياجات النساء.

وشمل البرنامج عدداً من المحاور العملية، من بينها التدريب على ريادة الأعمال، وتعليم مهارات الخياطة والتطبيق العملي، إلى جانب جلسات توعوية حول الصحة الحيضية، ركزت على أهمية توفير معلومات صحيحة حول الدورة الشهرية، وتعزيز الخيارات الصحية الآمنة التي تُمكّن النساء من اتخاذ قرارات تناسب ظروفهن واحتياجاتهن.

كما تناولت الورش استخدام الفوط القماشية القابلة لإعادة الاستخدام باعتبارها أحد الخيارات الصحية والاقتصادية المتاحة، مع تقديم شروحات عملية حول طرق تصنيعها واستخدامها والعناية بها، بما يسهم في توسيع البدائل المتاحة للنساء، خاصة في المناطق التي تواجه تحديات في الوصول إلى المستلزمات الصحية.

وأكد القائمون على البرنامج أن المشاركات لم يكنّ مجرد متدربات، بل أسهمن بفاعلية في مختلف مراحل تنفيذ الأنشطة، من خلال تبادل الخبرات والتجارب، الأمر الذي عزز روح التعاون والعمل الجماعي، وأسهم في خلق مساحة آمنة للحوار حول قضايا تمس حياة النساء اليومية.

وأشار منظمو المشروع إلى أن التدريب لم يقتصر على اكتساب المهارات المهنية، بل امتد إلى تعزيز الثقة بالنفس، وتشجيع النساء على المطالبة بحقوقهن الصحية والاجتماعية، ودعم قدراتهن على الاستقلال الاقتصادي، بما يمكنهن من تحسين أوضاعهن المعيشية والمشاركة بصورة أكبر في مجتمعاتهن.

واختتم البرنامج برسائل تضامن وتقدير للمرأة السودانية، تقديراً لما تبذله من جهود في مواجهة التحديات اليومية، سواء داخل الأسرة أو في الحياة العامة، مع التأكيد على أهمية مواصلة المبادرات التي توفر فرص التدريب والتمكين، وتدعم النساء في بناء مستقبل أكثر استقراراً واستقلالية، من خلال الاستثمار في قدراتهن وتعزيز مشاركتهن في مختلف مجالات الحياة.

ديسمبر
حريـــة.. ســـلام.. وعـــدالة

الخميـــس
9 يوليو 2026م

https://decembernews.com

منصاتنا على
@JaridatDecember

يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

الأخيرة

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

تابعت باهتمام المؤتمر الصحفي الذي عقدته مجموعة «نداء سلام السودان»، لتعرض فيه نتائج الاستبيان الذي أجرته بين المواطنين السودانيين حول موقفهم من قضية الحرب والسلام في السودان.

استرعى انتباهي أن هذا الاستبيان أُجري وفق أفضل الأسس والقواعد العلمية الموصى بها، وأُعدَّ على أيدي خبراء وباحثين التزموا بالصرامة المنهجية والأكاديمية والعلمية. كما غطى الاستبيان جميع محليات السودان، إلا عدداً قليلاً منها، وامتد ليشمل السودانيين في مناطق اللجوء والنزوح، وبالتالي لم يُهمل أياً من فئات الشعب السوداني.

ومن خلال العرض الذي قدمه الدكتور عصام عباس والدكتورة أسماء النعيم، فقد راعى الاستبيان جميع اعتبارات العمر والجنس والمهنة والمستوى التعليمي..إلخ، بما يجعله قادراً فعلاً على التمثيل العادل والمنصف لكل فئات الشعب السوداني. وسبق كل ذلك نقاشات مطولة، وعملية إعداد دقيقة وشاملة، ثم تدريب الباحثين الموزعين في مختلف أنحاء السودان والمنافي.

وكان المدخل إلى كل هذا نقطة أساسية وجوهرية، وهي أن كثيراً من السياسيين والإعلاميين والناشطين يقدمون آراءهم باعتبارها تستجيب لما يريده الشعب السوداني وتحقق مصالحه؛ لذا كان من المهم أن تحاول جهة ما الرجوع إلى عينات ممثلة للشعب السوداني، وسؤالها عما يريدونه فعلاً، ثم البناء بعد ذلك على مخرجات هذا الاستبيان.

رغبات السودانيين

اعتمدت الدراسة على 1668 استبانة إلكترونية، و30 مقابلة نوعية معمقة، باستخدام منصة KoboToolbox، وبعينة طبقية عشوائية عند مستوى ثقة بلغ 95% ، شملت الولايات السودانية الثماني عشرة كافة، إلى جانب السودانيين في تشاد ومصر وجنوب السودان وأوغندا ودول الخليج، وعدد من البلدان الأخرى.

كشفت الدراسة أن 93,2% من السودانيين يؤيدون مفاوضات السلام، في نتيجة اعتبرها المشاركون دليلاً رقمياً يدحض الادعاءات التي تُستخدم لتبرير الحرب.

وأظهرت النتائج أن 74,3% يؤيدون وقفاً فورياً لإطلاق النار، وأن 88,3% من المؤيدين للتسوية مستعدون لدعمها، فيما سجلت ولاية وسط دارفور أعلى نسبة تأييد للسلام، بلغت 94,7%.

وبيّنت الدراسة أن التنافس على السلطة والثروة جاء في مقدمة أسباب الصراع، يليه إرث النظام السابق، ثم التهميش والتدخل الخارجي. كما حمّل 80,9% من المشاركين المؤسسة العسكرية بشقيها مسؤولية الحرب، و79,2% النظام السابق، و73,7% الحركات المسلحة.

كما أظهرت النتائج أن 90% من المشاركين يطالبون بالمحاسبة، ويفضل 38,8% عدالة هجينة تجمع بين الآليات الوطنية والدولية، فيما تمثلت أبرز الخطوط الحمراء لأي تسوية مستقبلية في رفض تقسيم السودان، وتعدد الجيوش، واستمرار تدخل المؤسسة العسكرية في العمل السياسي.

هذه هي النتائج الأولية فقط للدراسة، التي ستخضع لمزيد من التحليل واستخراج المعلومات والبيانات، حتى تصبح مرجعية لدراسات وأبحاث قادمة.

ومن الممكن، بالتأكيد، مساءلة الدراسة ونقدها من مداخل علمية مختلفة، وهذا أمر مقبول ومطلوب حتى نصل إلى صيغة تحظى بقبول واسع، ويمكن أن نتخذ منها أرضية لاتخاذ المواقف الصحيحة.

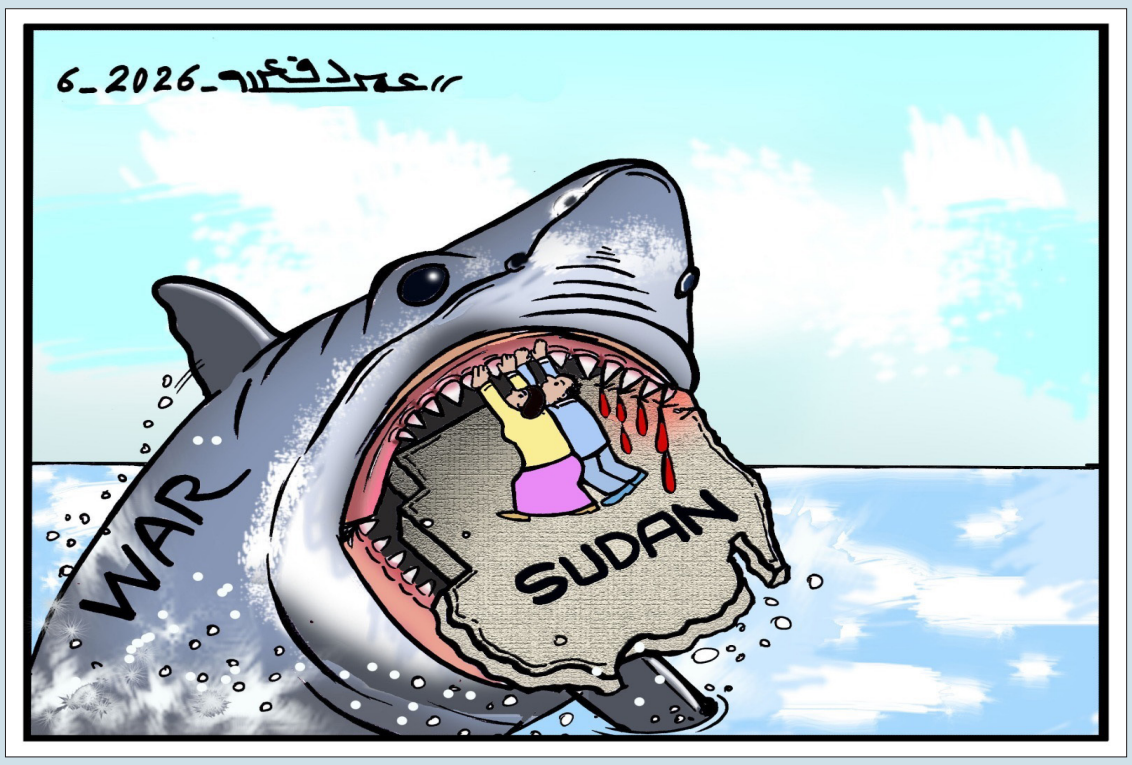

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

الكيزان يدافعون عن سرقاتهم..!

إليك هذه الحكاية الواقعية التي ربما هي الأغرب في التاريخ منذ «سِفر أشعيا» وتاريخ هيرودوت وبلوتارخ و«ملحمة جلجامش»..!

نقابة المحامين الكيزانية أقامت حفلاً لتدشين كتاب عن لجنة تفكيك نظام الإنقاذ وإزالة التمكين واسترداد الأموال الدولة، التي سرقها الكيزان.. هل تصدّق؟!

قال الخبر المنشور عن التدشين إن أحد الكيزان قام بتقديم الكتاب، وقال إنه حوى رصدًا وتحليلًا «لكل الجرائم التي ارتكبتها لجنة إزالة التمكين!! بمنهج (تحليلي تاريخي) اعتمد على الوثائق والتسجيلات ومحاضر البلاغات» ليوضّح افتقار أداء اللجنة «للضبط القانوني والعدالة الإجرائية»..!!

ثم أعقبه آخر قال إن الكتاب يمثل «أهم وثيقة إدانة للجنة إزالة التمكين الفاسدة»!! لما حواه من بيّنات تدين جميع أعضائها..!

قال الخبر إن المتحدثين أشادوا بالمؤلف وأشاروا إلى (الجرائم العظمى) التي ارتكبتها لجنة إزالة التمكين.. وطالبوا نقابة المحامين (الكيزانية) بملاحقة هذه اللجنة التي أسرفت في نهب واختلاس أموال المواطنين دون مسوغ قانوني أو مبرر موضوعي سليم!!!

لاحظ: لجنة إزالة التمكين هي التي «أسرفت في نهب المواطنين».. وليس لصوص الإنقاذ الذين اعترفوا هم أنفسهم بالسرقة وفشلوا في إثبات مصادر ثرواتهم.. وهرب بعضهم من البلاد.. وقبل بعضهم بالتنازل.. وطالب بعضهم بالتسوية.. واسترحم آخرون لتخفيف العقوبة..!

اسم الكتاب (لجنة إزالة التمكين في السودان: الممارسات والآثار)، ومؤلف هذا الكتاب العجيب هو (مزمل سليمان حمد)، قال عنه الخبر إنه (دكتور إعلامي)..!

بقي أن تعلم أن حضور هذا التدشين الذين وصفهم محرر الخبر بـ«رموز البلاد» هم زين العابدين محمد حمد (النقيب المكلّف للمحامين الكيزان)، وأعضاء مجلس نقابتهم المزوّرة (طارق عبدالفتاح وعبدالعظيم أيوب ومنى الطيب وآمال هارون).. وعبدالمجيد إدريس الذي وصفه الخبر «برئيس قضاء أسبق»، والفاتح طيفور، النائب العام السابق لحكومة الانقلاب (تعيين البرهان)، وكمال حسن علي، الذي وصفه الخبر بالسفير (وهو الرجل المسؤول جنائياً عن مذبحة معسكر العيلفون).. والعبيد مروّح ومحمد خير عبدالقادر وعمر أحمد قدور وعبيدالله محمد وطارق توفيق.. وشخص اسمه «أحمد أبوزيد» وفضل الله عبدالحفيظ، الذي وصفه الخبر بأنه «ممثل اتحاد عمّال السودان»..!!

لا عجب: الكيزان قالوا إن لجنة إزالة التمكين هي التي سرقت أموال الدولة..!!

جرأة اللصوص رواها أحد ظرفاء الحي: قبضوا على الحرامي وهو يسرق بساطاً من المسجد.. قال له القاضي: كيف تجرؤ على سرقة بيت الله وتترك بيوت الأغنياء..؟! قال له الحرامي: وهل هناك أغنى من الله..؟!

بُهت القاضي ولم يدر ما يقول..!

هذا الحرامي مسكين..! فقد قام (والي ولاية كوز.. له زبيبة صلاة في جبهته) بسرقة خط كهرباء من الجامع.

الله لا كسّبكم..!!

قصة الجسد الذي لا يتكلم

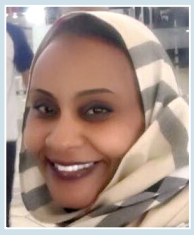

بروفيسور/
نعمـــات الزبيـــر

هل تساءلت يوماً لماذا تشعر بانقباض مفاجئ في صدرك؟ أو رغبة في العزلة؟ أو توتر دائم دون وجود سبب «منطقي» في حاضرك؟. بسمع كتير جملة «أنا لا أتذكر صدمات كبيرة في حياتي، لكنني حاسة دوماً أني لست بخير».

الحقيقة العلمية هي أن الذاكرة لا تسكن في العقل وحده. فعندما نتعرض لضغوط تراكمية في مرحلة مبكرة، أو مواقف لم نجد لها مَخرجاً.. فإن دماغنا لا يقوم بأرشفتها كذكرى من الماضي، بل يقوم «بتجميدها» في مكان آخر في جسدك.

تتحول هذه الصدمات الصامتة إلى: هويتك، فيصبح «الحذر المفرط»، أو «الخوف من المبادرة» جزءاً من شخصيتك، بدلاً من أن تكون رد فعل لحدث قديم.

تتحول الذكريات الصادمة إلى خريطة حسية ستلاقي أن جسمك يعيد تمثيل التوتر في شكل ضيق تنفس، أو آلام عضلية مزمنة، لتكون هي لغتك الوحيدة في التعبير عن الألم.

والأمر لا يتوقف عند الشعور الجسدي العصبي فقط.. بل يمتد إلى (إجبار التكرار - Repetition Compulsion).

كثيراً ما نستغرب لمَ نقع دائماً في علاقات مؤذية مشابهة لوقائع في الماضي؟

أو لماذا أضع نفسي في مواقف تعيد لي نفس شعور العجز الذي شعرت به وأنا طفل؟

من الناحية العصبية، جهازك العصبي يحاول يائساً «حل» الصدمة القديمة عبر إعادة تمثيلها في الحاضر،

على أمل أن تنتهي هذه المرة نهاية مختلفة.

ولكن لأنك تعيد تمثيلها بنفس الخريطة الجسدية القديمة التي تحملها على جسدك.. فأنت تعيد تكرار النتيجة.

أنت لا تختار هذا الألم.

بل إن «دماغك العاطفي» يمارس ما يشبه «التجربة المكررة» لعل وعسى أن يسيطر هذه المرة على الموقف.

لكن الطريق للتحرر ليس في تكرار السيناريو، بل في إدراك أن جسدك يعيد تمثيل الماضي، وأن بإمكانك بتقنيات الوعي الجسدي أن تتدخل في هذه الحلقة لتقطع التكرار، وتكتب نهاية جديدة للقصة..

لأن نهاية القصة لا تكمن في أفكارك الحالية،

بل في «ذاكرة جسدك»

التي كتبت صفحاتها الاولى وأنت لا تزال رضيعاً.

وعشان تكتب قصة جديدة لازم ترجع للأمان تاني.

الأمان ليس فكرة.. الأمان ملمس ونبرة صوت

وحكاية بتبدأ من بدري

في الطفولة الأولى.. لا يملك الرضيع «لغة»

ليفهم بها العالم، لكنه يملك جهازاً عصبياً حساساً جداً.

الأمان الجسدي في هذه المرحلة يتشكل من خلال الأم.

إذا كان لديك جهاز عصبي هادئ، يتعلم جسدك «إيقاع الهدوء».

دقات قلبه المنتظمة تصبح هي الموسيقى التي تضبط دقات قلبك.

اللمس الاحتوائي من الأم للجلد هو أول وسيلة تواصل مع الحياة.

اللمسة الحانية تخبر جهازك العصبي

أنت لست وحدك، العالم مكان آمن لتعيش فيه.

في علم النفس العصبي والنمو، الأمان هو ليس نتيجة بنوصل لها، بل هو التربة التي لابد منها

عشان تبدأ بذرة النمو.

بدون الأمان، بتوقف «النمو» (Growth) ويحل محله «البقاء» (Survival).

1- من منظور البيولوجي:

الجهاز العصبي للإنسان لا يمكنه القيام بوظيفتين متناقضتين في آن واحد بكفاءة عالية.

في حالة التهديد:

يوجه الجسم كل طاقته (الأكسجين، الدم، الجلوكوز) إلى العضلات والأطراف للهرب أو القتال.

هنا تتوقف عمليات الهضم، المناعة، وترميم الخلايا، وحتى نمو الفص الجبهي المسؤول عن التفكير المنطقي.

وفي حالة الأمان: عندما يرسل العصب الحائر إشارة نحن في أمان

يفتح الجسم «بوابات النمو».

الخلايا تبدأ في الانقسام والترميم، والدماغ يبدأ في بناء وصلات عصبية جديدة (Neuroplasticity).

2- ونفسياً

لماذا وضع عالم النفس الأمريكي ماسلو الأمان في قاعدة الهرم؟

عشان لا يمكن لشخص أن يفكر في «تقدير الذات» أو «تحقيق الذات»

وهو يشعر بتهديد جسدي أو عاطفي.

الأمان هو «الوقود» اللازم للصعود لأعلى الهرم، وكتابة قصة جديدة.

وكمان جون بولبي أكد أن الطفل الذي يمتلك «تعلقاً آمناً» هو فقط من يمتلك الجرأة على «الاستكشاف».

الطفل الخائف يظل ملتصقاً بمكانه.. أما الطفل الآمن فيتحرك بحرية لأنه يعلم أن هناك قاعدة آمنة تحميه.

النمو هو نتيجة مباشرة للاستكشاف، والاستكشاف هو ابن الأمان.

والأمان الأصل فيه الجسد،

وتغيير قصتك الأصل فيها الجسد.. وعشان كده مهم جداً يبقى عندنا وعي جسدي.

ستيفن بورجس (Stephen Porges) بيقول «جهازنا العصبي لا يحتاج لتعلم الأمان، هو يعرفه غريزياً. نحن نولد مزودين بكشاف الإدراك الحسي (Neuroception) الذي يميّز بين الأمان والتهديد قبل أن ينطق عقلنا بكلمة واحدة.

أنطونيو داماسيو (Antonio Damasio)، عالم الأعصاب الشهير، بيقول «نحن لسنا آلات تفكر وتشعر، بل نحن كائنات تشعر أولاً. ثم تفكر. الوعي الجسدي هو المادة الخام التي يُبنى عليها العقل.»

وبالتالي الوعي الجسدي هو المادة الخام لقصتك أنت.

مشكلتنا ليست في نقص الوعي، بل في أننا تعلمنا إغلاق الوعي بالجسد لنتجنب الشعور بالألم.

وبيتر ليفين بيقول

«نحن نولد ولدينا القدرة الفطرية على العودة إلى التوازن، وكل ما نحتاجه هو تعلم كيفية الاستماع إلى ذكاء الجسد مرة أخرى».

وكل ذلك يوضح لنا حاجة مهمة جداً، وهي أن الوعي الجسدي ليس مجرد محطة نصل إليها، لكن هو لغتنا الأم التي نسيناها في زحام الكلمات،

هو رحلتنا للأمان،

هو طريق العودة لتلك اللغة،

هو رحلتنا الحقيقية لكتابة قصة جديدة.

رسالة في بريدك الخاص

أماني أبو سليم

في ليلتك الأولى بعد النزوح، ستكتشف أنك لا تملك خطة.

كنت قبلها تظن أنك كلما تسيطر على الأوضاع وتتحكم فيها بالتفكير وإعادة التفكير والبحث عن مفاتيح تحكم، كلما صنعت أمانك في العالم.

تحيط عالمك بسياج يضمن فصله من المشاكل والمعوقات. تطمئن لمقدراتك على السيطرة، كنت تؤمن أن الأمان يأتي من السيطرة.

تتوالى الليالي والأيام لتجد نفسك في عالم غريب، لا القديم، و لا آخرٌ جديد. بينهما، تشاهدهما في ذات الآن؛ قديم تعرفه بدأ في الاختفاء شيئاً فشيئاً، وجديد يتخلق ما بانت ملامحه، لا مشاعر نحوه ولا شغف للتعرف عليه.

تنتبه إلى أن أدواتك للسيطرة ما عادت تعمل، كلما قاومت الفوضى، كلما زادت، كلما زدت من جرعة التحكم كلما قلت فاعليتها. تخاف وتكاد تنهار، تعجز عن السيطرة ومقاومة السيل الذي يهدم ما كنت تعرف كيف تتحكم فيه. كل الأشياء تتساقط من بين يديك. لوحة التحكم تتوقف ولا تستجيب لأصابعك المرتجفة.

تدعي التماسك، يكشفك قلقك الذي يصور لك طرقاً لسد الشقوق في الجدران القديمة، تستميت في الدفاع عن عالم بتَّ تعرف أنه زائل. ولكن، من تصارع؟ بعقل أدمنَ الترتيب حتى في الظروف اللاعقلانية.

رحلة طويلة من تفاصيل صغيرة وإشارات متفرقة، لم تعطها حقها بالوقوف عندها ومحاولة إدراكها. كنت تلهث في الطريق الخطأ والأصعب. لم تستطع أن تدرك أن العالم بدأ يطلب أدوات غير تلك التي اعتدت عليها، وأن ما كان يفتح الأبواب بالأمس، لم يعد يفتحها اليوم.

وقعت الكارثة، لتجبرك على الوقوف عند تلك التفاصيل والإشارات.

غريب أن نتطور بالنقصان لا بالزيادة، أن نصحح الطريق بالفقد، مفهوم تحسه معكوساً، ما يُنْزع منّا لا ما يُضاف، يعمّق الإدراك.

أنت لا تتخلى عن السيطرة طواعية، تكابر بصمت، تخوض معركةً مع نفسك تدق طبولها بعنف، يصيبك الإعياء لينفرط الأمر، تعترف بالعجز، تستسلم.

عندها تحدث المفاجأة، كتفاك وعضلاتك، تتوقف عن التشنج، ينسرب إلى داخلك شعور غامض بالراحة. تكتشف أنه ما كنت تبحث عنه بمحاولات التحكم والسيطرة. كم كنت فاشلاً، حين كنت تظنه نجاحاً. حين كنت تظن أنك صانعٌ للأمان.

من صنع الشَّقَّ لتنسرب الراحة؟ هل لأنك توقفت عن المقاومة؟ أم لأنك اكتشفت وهم الثقة بقدرتك على التحكم؟ من أين ستستقي الثقة إذاً إن لم يكن من قدرتك؟.

كيف لكارثة جامعة كالحرب، توقع في بريد كل فرد رسالةً خاصة، تنزع لتقوّي، تؤلم لتستبين، تظلم لتنير الطريق. كيف لها أن تخاطبنا فرادى في كل هذه الفوضى؟.

تحاول أن تفهم الشعور الغامض، تظن أنك قادرٌ على تحويله لمرئي لتقبضه وتفسره بأدواتك القديمة، ترتبك وأنت لا تتعرف على الشفرات الجديدة.

يعاودك الشعور بالعجز، باليأس وأنت تكتشف أن الأدوات القديمة جُرِفت مع السيل، والأدوات الجديدة لم تتنزل بعد.

جزء أساسي من التجربة، أن تكون هنا ولا هنا، هناك ولا هناك. استقبال الرسالة، في لحظة يعطي إشارة الاستلام، ولكنها تدور وتدور في فلكك لزمن قد يطول أو يقصر حتى تتنزّل.

تتعلق بالقديم الذي تألفه، وتتهيّب الجديد الذي تجهله. إذا كنت لا هنا ولا هناك، فأنت في المكان الصحيح. اصبر، استمتع بالانتظار وأنت تشاهد الرسالة وهي تكمل الدوران و تتنزل، افتحها بهدوء، استمده من ذلك الشعور الغامض، اقرأها، لا تستعجل فهمها، انتظر لتستوعبها.

معانٍ جديدة ستكون زادك في الطريق إلى عالم قادِم، لا تهتدي إليه بخطوات الأمس، بل بخطوات تبدأ في جغرافيا تخصك قبل تضاريس الأرض.